هداية الساري
لسيرة البخاري

تأليف

الحافظ ابن حجر العسقلاني

شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني

المولود سنة ٧٧٣ هـ - المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

تحقيق

حسنين سلمان مهدي

عن نسخة خطية نادرة

دار البشائر الإسلامية

دار الكتب المتحدة

هداية الساري
لسيرة البخاري

تأليف

الحافظ ابن حجر العسقلاني

شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني

المولود سنة ٧٧٣ هـ - المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

تحقيق

حسنين سلمان مهدي

عن نسخة خطية نادرة

دار البشائر الإسلامية

دار الكمال المتحدة

هداية السراي لسيرة البخاري

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار الكمال المتحدة®

سورية . دمشق ص.ب: ١١٤١٦

هاتف : ٣١١٧٨٣٧ (١١) ٩٦٣+ - ١٣٦١٣٣ (٩٦٦) ٩٦٣+

تلفاكس : ٣١١٥٤٠٦ (١١) ٩٦٣+

Email: info@al-kamal.net/www.al-kamal.net

شركة دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى

سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

هاتف: ٧٠٢٨٥٧/ ٩٦١١.. فاكس: ٧٠٤٩٦٣/ ٩٦١١..

email: info@dar-albashaer.com \ bashaer@cyberia.net.lb

website: www. dar-albashaer.com

« مَـن نَظَـرَ في سِـيَرِ الـسَّلَفِ ؛ عَـرَفَ
تَقْصِيرَهُ وَتَخَلُّفَهُ عَن دَرَجَاتِ الرِّجَالِ ! »

[حَمْدُونُ بنُ أَحْمَدَ القَصَّارُ]

طَبقات الصوفية : ص١١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الحيِّ القَيُّومِ مُلْهِمِ الشاكِرِينَ نِعْمتَه حَمْدَ الذاكِرين، والصلاةُ والسَّلامُ الأَتَمَّان الأَكملان على محمَّدٍ سَيِّدِ المُرسَلِينَ رَحْمَةً للعالَمِين، وعلى آلِه الطَّيِّبِينَ المُعتَصِمِينَ بحبلِ الحقِّ المَتين، المُطَيَّبينَ باتِّباعِ السُّنَّةِ والتَّمَسُّكِ بالكتاب المُبين، وعَلَى أَصْحابِه المُختارِينَ للعَمل بهَدْيِه عَلَى وَجهِ التَّصديق واليَقين، المُنتَجَبينَ لتَبلِيغ شِرْعَته بكلِّ تفاصيلِها للتَّابِعِين، وعلى التابِعِينَ لَهُم بإحسانٍ -عَلَى تتَابُعِ الأَزْمانِ وتعاقُبِ الأجيالِ- إلى أنْ يَرِثَ اللهُ تعالى الأرضَ ومَن عَلَيها وهو خَيرُ الوارِثين.

أمَّا بَعدُ:

فإنَّ لِمَجدِ كلِّ أُمَّةٍ من الأُمَم -التي قُدِّر لها أنْ تَقُودَ الإنسانيةَ بأَسْرِها إلى صُرُوحِ الرِّفعةِ والرُّقِيِّ والتحضُّرِ والسُّموِّ- رُموزاً تُبِيحُ لِمَن يُوَفَّقُ إلى فَهمِها واستيعابِ أبعادِها زِمامَ قِيَادِه ومَفاتيحَ أبوابِه.

وقد كانت هذه الرُّموزُ -على مَرِّ العُصُور وكَرِّ الدُّهور- مَدعاةً للفَخر والاعتزاز والشُّموخ، لا لأَبناء أُمَمِهم التي يَنتَمونَ إليها فَحَسْبُ، بَل لكلِّ

أَبناء الإنسانية؛ بِما يُمَثِّلونَه من صورةٍ حقيقيَّةٍ للمَثَل الأَعلى، وبِما يجسِّدونَه من غايةٍ في السموِّ يَطمَح إلى بلوغِها كلُّ إنسانٍ حُرٍّ سَوِيٍّ.

ولَم تَعرِف البَشَريَّةُ -على امتداد تاريخها الحافِل بالامتيازات البَرَّاقة- مَجداً يُداني مَجدَ الأُمَّة الإسلامية في احتوائِه لذلك الكَمِّ المَهُول من الرُّموز الأَنيقة؛ وذلك بسبب ما فَضَّلَها الله تعالى به مِن عَدَم تَعاطِيها مع مَن يَنتَمي إليها على أساسٍ طائفيٍّ أو عِرْقِيٍّ، فكانت نُجومُ أعلامها مترامِيَةَ أطرافِ الرُّقعةِ الجُغرافيَّةِ بينَ مُحيطَي الأَرض من مَشرِقِها إلى مَغرِبِها.

وقد كانَ الإمامُ أبو عَبد الله محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ رحمه الله أحَدَ أَهَمِّ تلك الرُّموز الخالِدة في سَماء تاريخ الأُمَّة الإسلاميَّة المَجيد؛ حيثُ ارتَبَطَ اسمُه -عندَ جُمهور المسلِمين- بأصَحِّ كِتابٍ بينَ أيديهم بعدَ كِتاب الله تعالى الكريم؛ ذلك هو «جامِعُه الصَّحيح» الذي جَمَع فيه -باختصارٍ- سُنَّةَ رسول الله ﷺ القَولِيَّةَ والفِعلِيَّةَ والتَّقريريَّةَ، في أسلوبٍ استِنباطيٍّ بالِغ الدِّقَّة والتَّركيزِ والعُمْقِ؛ شَغَلَ الباحثين والمُحَلِّلينَ منذُ يومِ أُلِّفَ وحتَّى لحظةِ قِراءَةِ هذه الأسطُر!

وقد أدركَ أهلُ المَعرفة والفَهْمِ -قديماً وحَديثاً- أنَّ مفتاحَ فَهْم ذلك الكِتابِ الفَذِّ يَكمُنُ في فَهْم واستيعابِ حياةِ مؤلِّفِه بكلِّ تفاصيلِها؛ إيقاناً منهم أنَّ الأُسلُوبَ ما هو في حقيقتِه إلَّا خُلَاصَةُ الإنسانِ نَفسِه بكلِّ مكوِّناتِه البِيئيَّةِ والاجتِماعيَّة والفِكْرِيَّة والنَّفْسِيَّة.

وبناءً على ذلك فقد أَفرَدَ كثيرٌ من العُلَماء حياةَ هذا الإمام العَبقريِّ في تأليفٍ مستَقِلٍّ؛ لِيَسُوقوا أخبارَه مفصَّلَةً موسَّعةً؛ فَيَتَسَنَّى للقارئ الاطِّلاعُ

على رَكائِزِ شُهرة هذا الإمامِ، ولِيُتَاحَ للباحث معرفةُ أسبابِ علوِّ ذِكْرِه وانتشارِ اسمِه في الأَوساط العِلْميَّةِ انتشارَ الشَّمس والقَمَر.

فكانَ أوَّلَ مَن ألَّفَ في هذا الموضوع[١] مُفتَتِحُه وشارِعُ مِنهاجِه لِمَن جاءَ بعدَه: أبو جَعفَرٍ محمَّدُ بن أبي حاتِمٍ البُخاريُّ النَّحويُّ الوَرَّاقُ، تلميذُ الإمامِ البخاريِّ المُقرَّبُ، وخادِمُه في السِّرِّ والعَلَانيَةِ، ووَرَّاقُه[٢] ومُلَازِمُه في حِلِّه وتَرْحالِه؛ فكانَ بسبب ذلك مَرْجِعَ الناس في معرفة أحوال الإمام البخاريِّ ظاهِراً وباطِناً.

وقد لَقِيَ كتابُه «شَمَائِلُ البخاريِّ» القَبُولَ والرَّواجَ عندَ معاصريه فمَن جاءَ بعدَهم، وتناقَلَه الناسُ رِوايةً وتَدَاوَلُوه نَسْخاً[٣]، ولَم يَبلُغنا -وبالأَسف نَقُولُ- من ذلك الكتابِ النَّبيلِ إلَّا طَرَفٌ من النقولِ التي اقتبَسَها العُلَماءُ منه وأودَعوها في طَيَّاتِ مؤلَّفاتِهم، وقد وَصَفَه الإمامُ الذهبيُّ بأنَّه جُزءٌ ضَخْمٌ[٤]،

---

(١) المرادُ من هذا الجَرْدِ التاريخيِّ إحصاءُ مَن أفرَدَ حياةَ الإمام البخاريِّ بتأليفٍ مستقِلٍّ، ولِذا لَم يُذكَر فيه مَن ترجَمَه ترجمةً مطوَّلَةً موسَّعةً في ضِمنِ كُتُب الرِّجال العامَّة، كالخطيب البغداديِّ في «تاريخ بغداد» وابن عساكر في «تاريخ دمشقَ» والمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» وغيرهم مِمَّن تراجمهم بتفاصيلها قد تَفوقُ بعضَ التراجم المفرَدة المذكورة في هذا الجَرْدِ.

(٢) الوِراقَةُ: مِهنةٌ تُقابِلُ في عُرفِنا الحَديث مِهنةَ السِّكْرِتاريَّة، وهي مهنةٌ تستَلزِمُ لِمَن يتولَّاها الثِّقَةَ التامَّةَ والأَمانةَ البالِغةَ مِن قِبَل مَن يكلِّفُه بها، كما هو معلومٌ للورَّاق، ولم أجد له ترجمةً وافيةً.

(٣) ينظر المنتخب من معجم شيوخ أبي سَعْد السَّمْعانيِّ: ١٣٦٩/٣.

(٤) ينظر سِيَرُ أعلام النبلاء: ٣٩٢/١٢، وكذلك وصفَه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في مقدمة كتابنا هذا، لكنَّنا نُرَى أنَّه لَم يقف علَيه، وأنَّه اقتَبَسَ نصوصَه ووَصْفَه من كلام الإمام الذهبيِّ، وينظر ما سيأتي في دِعامات التحقيق: (نَواة الكِتاب وهَيكَلُه).

وقدَّرَه الحافظُ السَّخَاوِيُّ بأنَّه في نحوِ كرَّاستَين[١]؛ أيْ ما يُقارِبُ ثلاثينَ ورقةً مَخطوطةً.

ثُمَّ تَلَا إلى ذلكَ: الإمامُ الحافظُ أبو سَعْدٍ عَبدُ الكَريم بنُ محمَّدِ بنِ مَنْصُورِ بنِ محمَّدٍ التَّميميُّ السَّمْعانيُّ، المتوَفَّى سنةَ اثنتين وسِتِّينَ وخَمسِ مئةٍ[٢]؛ فصنَّف كتابَه الذي سَمَّاه: «بُخَارُ بَخُورِ البُخاريِّ»[٣]، وقد وَصَفَ مؤلِّفُه حَجمَه بأنَّه يَقَعُ في عِشرينَ طاقةً[٤]؛ أيْ ما يُقارِبُ مِئَتَي ورقةٍ مَخطوطةٍ!

---

(١) ينظر الجواهر والدرر: ١٢٦٠/٣، ونُرَى أنَّه قدَّر ذلك الحَجمَ تَقديراً لا تَقريراً؛ اعتماداً على الوصف السابق، وجديرٌ بالإشارة أنَّ الكُرَّاسةَ تتراوَح في حَجمها بين العشرة أوراقٍ إلى العِشرين، ينظر معجم مصطلحات المخطوط العربي: ص ١٩٩، وأُراها وَسَطاً بينَهما؛ أي: خمس عشرة ورقةً، والله أعلم.

(٢) ينظر لترجمته تاريخ الإسلام: ١١٨/٣٩، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٦/٢٠، وتذكرة الحفَّاظ: ١٣١٦/٤، والوافي بالوفيات: ٦٢/١٩، وطبقات الشافعية الكبرى: ١٨٠/٧، وكتابه المذكورُ مذكورٌ في جَرْدة مؤلَّفاتِه في نفس المصادر.

(٣) ذَكَرنا هذا الكتابَ على جِهة التَّخْمين؛ ممَّا يوحيه عنوانُه، والله أعلم بحقيقة مَضمون الكتاب.

(٤) الطاقة -على ما قدَّرَها الإمام الذهبيُّ فيما نقله عنه الصَّفَديُّ في الوافي بالوفيات: ٦١/١٩- نصفُ كُرَّاسٍ، وأُراه يعني بالكُرَّاس الجُزءَ الحَديثيَّ؛ أيْ إنَّ الطاقةَ -على ذلك- تُعادِلُ عَشرةَ أوراقٍ.

ويُرَسِّخُ هذا أنَّ تقديرَ أحجام بعض كتب السَّمْعانيِّ الأخرى المذكورة في ترجمته بالمقارَنة مع النُّسَخ الخطِّية الموجودة لتلك الكتب يُظهِرُ بالتقسيم الحِسابيِّ أنَّ الطاقةَ تُعادِلُ عشَرةَ أوراقٍ؛ فعلى سبيل المِثال: كتابُه «أدب الإملاء والاستملاء» قُدِّرَ أنه خمسُ عَشرةَ طاقةً، ونسختُه الخَطِّية (كما في آخِر حاشية مطبوعته) تقع في مئةٍ وثلاثٍ وخمسين ورقةً، وكتابه «تاريخ مَرو» قُدِّرَ أنه خَمسُ مئة طاقةٍ، ووَصَفَه ابنُ الأثير -في اللباب: ١٤/١- بأنه يزيدُ على عشرين مُجَلَّداً؛ وهذا يعني أنَّ في المجلَّد الواحد ما يربو على المِئَتَي ورقةٍ. =

ثُمَّ تَلا إلى ذلك: الشاعِرُ المُفْلِقُ أبو القَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بنُ جَعفَرِ بنِ محمَّدٍ المِصْرِيُّ المعروفُ بابنِ سَنَاءِ المُلْكِ، المتوفَّى سنةَ ثَمانٍ وستِّ مئةٍ[1]؛ فصنَّف كتاباً في تَرجمة البخاريِّ[2].

= وقد ظَنَّ الإمام الذهبيُّ في «السِّيَر» -٢٠/٤٦٣- أنَّ الطاقةَ هي الورَقةُ الطَّلْحِيَّة (نسبةً إلى الأمير الخُراسانيِّ طَلْحةَ بنِ طاهرٍ).

وأُرى أنَّها وَرَقةٌ كبيرةٌ تُعادِلُ في حَجمِها طاقةَ النافِذة الصَّغيرة؛ سُمِّيَت الوَرَقةُ تَشبيهاً بها، ولعلَّها هي الورقةُ الطلحيَّةُ، وأُراها أكبرَ بقليلٍ من الورقة الطباعية المسمَّاة في عُرْفِنا الحديثِ بالـ: (A٣) = (٤٢ × ٢٩.٧ سم)، وهي بذلك الحَجمِ تُساوِي في مُحتَواها ما يكونُ في عشرةِ أوراقٍ صغيرةٍ، والله أعلم. ينظر هامش تحقيق المنتخب من معجم شيوخ السمعانيِّ: ١/٣٩، ومعجم مصطلحات المخطوط العربي: ص ١٤٧.

(١) ينظر لترجمته سِيَر أعلام النبلاء: ٢١/٤٨٠.

(٢) من هذا الكتاب نسخةٌ في المكتبة الظاهرية بدمشقَ، ضِمنَ مجموعٍ محفوظٍ بالرقم: (١١٤٨٣)، وقد استفدتُ ما نقلتُه حولَ هذا الكتاب من كتاب «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» لمحمَّد عصام عرار الحسني: ص ٣٩.

وقد راجعتُ الفهرس العام لمخطوطات دار الكتب الظاهرية (ص ٥٦٤)؛ فتبيَّن من وصفِ المفهرِسين لهذا المجموع أنَّه كُنَّاش بخطِّ الشيخ طاهر الجزائريِّ (المتوفَّى سنةَ ١٣٣٨ هـ)، وأنَّه يقع في عشرين ورقةً؛ فأنا أستبعِد أنْ يكونَ كِتاباً بالمعنى المعروف لهذه اللفظة، والله أعلم.

وعندي في نِسبة هذا الكتاب -إنْ صَحَّ وجودُه- إلى ابن سَناء المُلك الشاعر نَظَرٌ؛ لأنَّه غيرُ مَعدودٍ فيمَن له عِنايةٌ بغير الأَدَب، فقد يكونُ مؤلِّفَ هذا الكتابِ هو: أبو القاسمِ هِبَةُ اللهِ بنُ جَعفرِ بن الهَيْثَم المُقرئُ البغداديُّ، المتوفَّى سنةَ خَمسينَ وثلاث مئةٍ، وقد أدرك جماعةً من الآخِذِين عن الإمام البخاريِّ، كما في ترجمته من تاريخ بغداد: ١٤/٦٩، فلعلَّه لَمْ يُذكَر في النسخة الخطِّية الظاهرية مِن نَسبِه مَن فوقَ (جعفرٍ)؛ فزَلَق ظنُّ مفهرِسِها إلى (هِبة الله بن جعفرٍ) المَشهورِ، فالله أعلمُ.

ثمَّ تلَا إلى ذلك: الإمامُ الحافظُ أبو الرَّبيعِ سُلَيمانُ بنُ مُوسى بنِ سالِمِ بنِ حَسَّانَ الحِمْيَرِيُّ الأَندَلُسيُّ البَلَنْسِيُّ، المتوفَّى سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وستِّ مئةٍ[١]؛ فصنَّفَ كتابَه الذي سَمَّاه: «الإعْلَامُ بأَخْبارِ البُخَارِيِّ الإمامِ، ومَن بَلَغَت روايَتُه عَنه مِن الأَغْفَالِ والأَعْلَامِ»، وقد وَصَف ابنُ عَبد المَلِك المَراكشيُّ حجمَ هذا الكتابِ بأنَّه كُرَّاسَةٌ كَبيرةٌ[٢].

ثمَّ تَلَا إلى ذلك: الإمامُ مؤَرِّخُ الإسلام شَمسُ الدِّينِ أبو عَبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ عُثْمانَ بن قَايْمَازَ الذَّهبيُّ، المتوفَّى سنةَ ثمانٍ وأربعينَ وسَبْعِ مئةٍ[٣]؛ فصنَّفَ كتابَه الذي سَمَّاه: «مَنَاقِبُ البخاريِّ»، وقد ذَكَرَ هذا الكتابَ في عِدَّةٍ من مؤلَّفاتِه[٤]، ووَصَفَه بأنَّه جُزءٌ ضَخمٌ فيه العَجَبُ، وقد لخَّص مادَّتَه وأدخَلَها في ضِمنِ ترجمة الإمام البخاريِّ في كتابه «سِيَر أعلام النُّبَلاء»[٥].

---

(١) ينظر لترجمته الذيل والتكملة لابن عبد الملك: بقية السِّفر الرابع/ص٨٣، وسير أعلام النبلاء: ١٣٤/٢٣، وتذكرة الحفَّاظ: ١٤١٧/٤، ونَفح الطِّيب: ٤٧٣/٤، وكتابُه مَذكورٌ في مصادر ترجمته.

(٢) ينظر الذَّيل والتكملة لكتابَيِ المَوصول والصِّلَة: بقيَّة السِّفْر الرابع/ص ٨٦.

(٣) ينظر لترجمته كتاب الدكتور بشَّار عَوَّاد مَعروف: «الذهبيُّ ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»، وكتاب الأستاذ الفاضل عبد السَّتَّار الشيخ: «الحافظ الذهبيُّ، مؤرِّخ الإسلام...».

(٤) ينظر تاريخ الإسلام: ٢٧٤/١٩، وتذكرة الحفاظ: ٥٥٦/٢، وذكَرَه أيضاً الحافظُ السَّخَاويُّ في الجواهر والدرر: ١٢٦٠/٣.

(٥) قال صلاحُ الدِّينِ الصَّفَدِيُّ متحدِّثاً عن شيخه الإمام الذهبيِّ عندَما تَرجمَ له في الوافي بالوفيات ١١٦/٢: (ولَهُ في تراجُم الأَعْيان لِكلِّ واحِدٍ مُصَنَّفٌ قَايِمُ الذَّاتِ، مثل الأَيِمَّة الأَربعِ ومَن جَرَى مَجْرَاهم، لكنَّه أَدْخَلَ الكُلَّ في تاريخ النُّبلاء) اهـ. وقد بَقيَ لَنا من آثارِ ذلك الكتابِ مُلَخَّصٌ صغيرٌ منه نسخةٌ خَطِّيَّةٌ محفوظةٌ في دار الكُتُب المصرية (طَلْعت) برقم: (٩٦٥)، وقد طُبع هذا الملخَّص سنةَ (١٤٢٣هـ) وصدَر عن دار الرَّيَّان ببيروتَ.

ثمَّ تَلَا إلى ذلك: العَلَّامةُ سِرَاجُ الدِّينِ أبو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ عليٍّ بنِ أحمدَ الأَنصاريُّ المعروفُ بابنِ المُلَقِّنِ، المتوفَّى سنةَ أربعٍ وثَمانِ مئةٍ[١]؛ فصنَّفَ كتاباً في ترجمة الإمام البخاريِّ، ذكَرَه الحافظُ السَّخَاويُّ[٢].

ثمَّ تَلَا إلى ذلك: العلَّامةُ شَمسُ الدِّينِ أبو عَبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ محمَّدِ بن أحمَدَ القَيْسِيُّ المعروفُ بابنِ ناصِرِ الدِّينِ الدِّمَشْقيِّ، المتوفَّى سنةَ اثنتين وأربعين وثَمانِ مئةٍ[٣]؛ فصنَّف كتابَه الذي سَمَّاه: «تُحفةُ الأَخْباريِّ بِتَرْجَمة البُخاريِّ»[٤].

ثم استقَرَّت نِبَالُ جَعْبَةِ تلك الجهود المتابِعة في كِنَانَة الحافظ الكِنانيِّ شِهَابِ الدِّينِ أبي الفَضْل أحمَدَ بن عليٍّ بن محمَّدٍ ابن حَجَرٍ العَسْقَلَانيِّ، المتوفَّى سنةَ اثنتين وخَمسين وثمانِ مئةٍ[٥]؛ فشَدَّ لها قوسَ ذِهنِه ووَتَرَ عَبقريَّته الفَذَّةِ؛ فكانت هذه الرَّميَةُ المسَدَّدةُ.

ولا غَرْوَ أنْ يَغْمِسَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ دَواتَه في خِضَمِّ هذا الأَريج؛ فقد

---

(١) ينظر لترجمته ذيل الدرر الكامنة للحافظ ابن حَجَرٍ: ص ١٢١، والضوء اللامع: ٦/١٠٠.

(٢) ينظر الجواهر والدرر: ٣/١٢٦٠.

(٣) ينظر لترجمته درر العقود الفريدة: ٣/١٢٧، والمَجْمَع المؤسس: ٣/٢٨٥، والضوء اللامع: ٨/١٠٣.

(٤) ذَكَرَ هذا الكتابَ ابنُ ناصر الدين نَفسُه في كتابه «توضيح المشتبه»: ٩/٢٧٧، والمَقريزيُّ في «درر العُقود الفريدة»، والسَّخاويُّ في الجواهر والدرر: ٣/١٢٦٠، وللكتاب عدَّة نسخٍ خطيَّة، وقد طُبع وصدر عن دار البشائر الإسلامية ببيروت.

(٥) هو أحَدُ أهَمِّ الشخصيَّاتِ المِفْصَليَّة في مَسَار تاريخ الرِّواية والدِّراية، ولم نترجم له اكتفاءً بما كُتِبَ حولَه من دراساتٍ موسَّعةٍ، من أفضلها -ولا رَيبَ- دراسة الأستاذ الفاضل شاكر محمود عبد المنعم، ودراسة الأستاذ الفاضل عبد الستَّار الشيخ، وكلاهما مطبوعٌ متداوَلٌ.

كان مُتْرَعَ الضَّمير من نَسيم ظِلَال اهتمامَين شَخصِيَّين لَطالَما كان مُولَعاً بالعناية بهما؛ ألَا وهما:

[١]. التخصُّصُ التامُّ بعلم الرِّجال وتراجُمِ الأَعلامِ العامَّة والخاصَّة؛ فقد ألَّف عِدَّةَ مؤلَّفاتٍ مَشهورةٍ في هذين المَجالَين، منها:

- تهذيب تهذيب الكمال، وخلاصتُه: «تقريب التهذيب».
- ولسان الميزان، وملحقاه: «تحرير اللسان» و«تَقويمه»، وذيلُه.
- وتَعجيل المَنفَعة بزوائد رجال الأئمَّة الأَربعة.
- والإصابة في تَمييز الصحابة.
- والمَرْحَمة الغَيثيَّة في التَّرجمة الليثيَّة (ترجمة الإمام الليث بن سَعْدٍ).
- وتَوالي التأْنيس بِمَعالي ابن إدريس (ترجمة الإمام الشافعيِّ).
- والدُّرَر الكامنة في أَعيان أهل المئة الثامنة، وذَيلُه.

وغيرُها، وهذه الكُتُب كُلُّها معروفةٌ مطبوعةٌ متداوَلةٌ[1].

[٢]. العِنايَةُ الخاصَّةُ بالإمام البخاريِّ؛ فقد كان هذا الإمام نواةً للكثير من مؤلَّفات الحافظ ابن حَجَرٍ، منها:

- فتح الباري، ومقدِّمته: «هُدَى الساري».
- وتغليق التعليق، وملخَّصُاه: «التَّشويق» و«التَّوفيق».
- وبُغية الدَّاري بأَبْدال البخاري، ويسمَّى أيضاً: «عَوالي البخاريِّ».
- وزوائد «الأدب المفرَد» على الكتب السِّتَّة.

---

(١) باستثناء مُلحَقَي «لسان الميزان» وذيلِه، فينظر لها الجواهر والدرر: ٢/٦٨٣ =(١٩٣ و١٩٤ و١٩٥).

- والمُهْمَل من شيوخ البخاريِّ.
- والإعْلام بمَن ذُكِرَ في «البخاريِّ» من الأَعْلام[1].

بل يُمكننا الادِّعاءُ بأنَّ اسمَ الحافظِ ابن حَجَرٍ في الأَوساطِ العِلْمية قد ارتَبَطَ ارتباطاً وَثيقاً باسم الإمام البخاريِّ؛ بكَونِه مِن أفضَلِ مَن فَسَّر مُغْلَقاتِ إشاراتِه، ومِن أَدَقِّ مَن بَيَّن مقاصِدَ عباراتِه، وهو أمرٌ معروفٌ عندَ المختصِّين.

والحاصِلُ: أنَّ تأليفَه لكتابٍ في ترجمة الإمام البخاريِّ كان نتيجةً طبيعيةً حتميةً لِخَطِّ سَيْرِه العِلْميِّ، وما كانت الظروفُ التي دَعَت إلى تأليفه للكتاب إلَّا استعجالاً لقِطَافِ الثَّمَرة في باكُورَة المَوْسِم لا غَيرَ.

هذا، وقد تتابَعت جهودُ العلماء بعدَ الحافظ ابن حجرٍ في هذا النِّطاق، لكنْ في نَوعٍ من التَّكرارِ الرَّتيبِ من ناحية النصوص المَنقولة خصوصاً، الأمر الذي جَعَلَ إحصاءَ تلك الجهود حَشْداً لا يُجدي المطالِعَ نَفعاً[2]، لم تكن الغايةُ من تَجَدُّده -فيما أُرى- عِبرَ العصور إلَّا تَرْكَ إشارةِ ذِكْرى مَوَدَّةٍ

(١) ينظر لغير الفتح والتغليق -تِباعاً- الجواهر والدرر: ٦٦٦/٢ = (٣٨ و٣٩)، و٦٦٧ = (٥٦)، و٦٦٤ = (٢٨)، و٦٧٨ = (١٥٦)، و٦٨٢ = (١٨٧).

(٢) ومع ذلك فنحن بأمسِّ الحاجة إلى فَهرسةٍ موضوعيةٍ لِمَا وَرَدَ في ذلك الكَمِّ من المصنَّفات المتلاحِقة من البحوث والإضافات الفِكرية المتعلِّقة بحلِّ الكثير من الإشكالات العِلْمية التي أثارَها الغموض الخَلَّاق لدى الإمام البخاريِّ؛ الأمر الذي يوفِّرُ للباحثين مادَّةً خاماً لإبداع تحليليٍّ متجَدِّدٍ نافعٍ في إلقاء مزيدٍ من الضَّوء على حياة وآثار هذا الإمام الفَذِّ، بِمَا يُثري حياتَنا المعرفيةَ ويُحيِي نَشاطَها، أَسألُ الله تعالى -لي وللباحثين الجادِّينَ- الهدايةَ والسَّدَادَ!

وتسجيلَ بَصمةِ انتماءٍ على جِذْعِ هذه النَّخلةِ الطيِّبة المَنبَت المبارَكة الظِّلال الدائمة الخُضْرةِ والثِّمَارِ العِلْميَّة، وما عَمَلي في تَحقيق هذا الكتابِ اليومَ إلَّا مُشْقَةٌ[1] مِن ذلك، فنسأل اللهَ تعالى الإمضاءَ بالقَبولِ!

(١) المُشْقَةُ: الأَثَرُ الذي يَترُكُه الثوبُ الجديدُ على الجِلد. ينظر تاج العروس: (م ش ق).

دِعَامَاتُ التَّحقيق

أَصَالَةُ الكِتَابِ:

لا شَكَّ في صِحَّة نِسْبة «هِدايَة السَّاري لسِيرَة البُخاري» إلى الحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقلَانيِّ رحمه الله؛ وذلك لأسبابٍ:

الأول: تَصريحُ المؤلف باسمِه في آخر الكتاب، وقد ذَكَر هو هذا الكتابَ دونَ أن يُصَرِّحَ بعنوانه في أثناء ترجمة الإمام البخاريِّ من كتابه «تهذيب التهذيب»: ٤٥/٩؛ حيث قال: (مَناقِبُه كَثيرةٌ جِدًّا، **قَد جَمَعْتُها في كِتابٍ مُفْرَدٍ**، ولخَّصت مقاصِدَه في آخِرِ الكِتَابِ الَّذي تَكَلَّمتُ فيه عَلَى تَعَاليق الجامعِ الصَّحيحِ) اهـ، وذَكَره أيضاً في بعض كُتُبِه الأُخرى وسَمَّاه: «ترجمة البخاريِّ»[1].

الثاني: تصريحُ الناسخِ بذلك أيضاً في أوَّل النُّسخة، والناسخُ من تلاميذ المؤلِّف، كما سيأتي.

الثالث: تصريحُ الحافظِ السَّخَاويِّ بذلك في جَرْدِه لمؤلَّفات شيخِه ضِمنَ كتابه الذي أفرَدَ فيه ترجمته «الجواهر والدُّرر»: ٦٨٢/٢ = (١٨٦)، و١٢٦٠/٣[2]، والسَّخاويُّ عُمْدَةُ الناسِ في مِثلِ هذا؛ فهو بِطانَةُ الحافظِ ابن

---

(١) ينظر إنباء الغمر (ط مصر): ٢٧٠/٢، و٥٠٧/٣، والمَجْمَع المؤسس: ٩/٣.

(٢) صرَّح باسمه في هذين الموضعَين، وذكَرَه في مواضعَ أُخرى من نفس الكتاب باسم «ترجمة البخاريِّ»، ينظر: ١٠٦٩/٣ و١٠٧٨ و١١٤٧ و١١٤٩ و١١٥٢ و١١٥٣، وكذلك سمَّاه «ترجمة البخاري» في الضوء اللامع: ٧/٢، و١٦٠/٨ و٢٥٤، و١٠/٩.

حَجَرٍ، وذُبَالَةُ[١] عِلْمِه، والخَصِيصُ بمعرفة أحوالِه العامَّة والخاصَّة من بينِ جَمْهَرة طُلَّابِه، كما هو مَعلومٌ لدى الباحِثين.

عنوان الكتاب:

«هِدَايَةُ السَّارِي لِسِيْرَةِ البُخَاري» هو العُنوانُ المُقَيَّدُ على طُرَّة النُّسْخَة الخَطِّيَّة (ق: ٢٢٤/أ)[٢]، وهو العُنوانُ المُقَيَّد في آخِرِ الكتاب أيضاً (ق: ٢٥٥/ب).

وكذلك سَمَّى الحافظُ السَّخَاوِيُّ هذا الكِتابَ في جَرْدَةِ مصنَّفات الحافظ ابنِ حَجَرٍ، لكنَّه تَرَدَّدَ في تَحديدِ عُنوانِه؛ فقال[٣]: (هُدَى السَّارِي، ويُقَالُ لَهُ: هِدايَةُ السَّارِي لِسِيرة[٤] البخاري...) ا هـ، فَأُرَى أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ رحمه الله كان قد سَمَّى تَرجَمَةَ الإمام البخاريِّ أوَّلاً بالاسمَين مَعاً، على التردُّد بين «هُدَى السَّارِي» أو: «هِدَاية السَّاري»، وأنَّه قَيَّدَ الاسمَين معاً في نُسخَتِه، ثُمَّ إنَّه لَمَّا أَتَمَّ كِتابةَ مقدِّمة فَتح الباري نَقَلَ اسمَ «هُدَى[٥] السَّارِي» إليها[٦]،

---

(١) الذُّبَالَةُ: فَتِيلَةُ السِّراجِ. ينظر تاج العروس: (ذ ب ل).

(٢) لكنَّ هذا العنوانَ قد كُتِبَ بخطٍّ مُغايِرٍ لخطِّ الأصلِ.

(٣) ينظر الجواهر والدرر: ٦٨٢/٢ = (١٨٦)، ونحوه في: ١٢٦٠/٣.

(٤) تصحَّفت في المطبوع إلى: (لسند)، والتصويب من الموضع الثاني المذكور في التعليق السابق.

(٥) بضمِّ الهاء وفتح الدال آخره ألفٌ مَقصورة، هذا هو الضَّبطُ الصحيح لاسم «مقدمة فتح الباري»، أمَّا المتداوَل بين الناس من تسميتها بـ«هَدْي السَّاري» -بفتح الهاء وسكون الدال آخره ياءٌ- فهو تصحيفٌ، ويعودُ الفضلُ في التنبيه إلى تصحيح هذه التسمية إلى الإخوة العاملين في دار الكمال المتَّحدة؛ حيث وقَفوا على نسخةٍ خَطِّيةٍ نفيسة لهذا الكتاب، وقد كتَب عنوانَه الحافظ ابن حَجَرٍ بخطِّه وضَبَطَ اسمَ الكتاب -كمَا ذَكَرتُ آنِفاً- ضَبْطَ قَلَمٍ، فَجزاهم الله خيراً وزادَهم مِنَّه توفيقاً وسَدَاداً.

(٦) انتهى من تأليفها سنةَ ثلاثَ عشرةَ وثمان مئةٍ، ينظر الجواهر والدرر: ٦٧٦/٢ = (١٣٩).

ولم يَعُد لِحَذْفِ الاسم الأوَّلِ في نسختِه الوحيدة؛ لبقائِها عندَ غيرِه مِمَّن سَمِعَها عليه أو لسببٍ ما يُماثِلُه؛ فَصَفَا الاسمُ الثاني (هِداية الساري) لكتاب ترجمة الإمام البخاريِّ، والله أعلم.

فلم يبْقَ -بناءً على ذلك- مَجالٌ للشكِّ أو التردُّدِ في تعيُّن اختيارِ اسمِ الكتاب المقيَّد في آخِرِ الكِتَابِ، ولله الحمدُ.

ولا يشَوِّشُ على هذا الاختيارِ ما كَتَبَه الناسِخُ في طُرَّة النُّسخة المعتمَدة: «مَناقِبُ الإمام البخاريِّ»، أو ما سَمَّاه المؤلِّفُ في بعض كُتُبه -ومِن بَعدِه تلميذُه الحافظُ السَّخَاوِيُّ- مِراراً بـ «تَرجمة البخاريِّ»[1]؛ فإنَّ ذلكَ صادِرٌ منهم عَلَى إرادة فَحْوَى الكِتاب ومعناه، ولا ريبَ في ذلك عندَ المختَصِّينَ بشؤون ضَبْطِ أسماء المصنَّفات، والله أعلم.

قَضِيَّةُ الكِتَابِ:

في الأُسبُوع الثالث مِن شهر رَمَضانَ المبارَكِ سنةَ خَمْسٍ وثَمَانِ مئةٍ كانَ ثُلَّةٌ من طَلَبة العِلْم على وَشْكِ أنْ يَنتَهُوا من قِراءَة «الجامع الصَّحيحِ» للإمام البخاريِّ على شَيخِهم شَمسِ الدِّين ابنِ القَطَّانِ[2] في مَدْرَسَة البُرْهانِ

---

(١) ينظر إنباء الغمر (ط مصر): ٢/٢٧٠، و٣/٥٠٧، والمَجْمَع المؤسس: ٣/٩، والجواهر والدرر: ٣/١٠٦٩ و١٠٧٨ و١١٤٧ و١١٤٩ و١١٥٢ و١١٥٣، والضوء اللامع: ٢/٧، و٨/١٦٠ و٢٥٤، و٩/١٠.

(٢) هو: محمَّدُ بن عليِّ بن محمَّد بن عِيسى بن عُمَرَ السَّمَنُّوْدِيُّ، وُلِدَ سنةَ سَبْعٍ وثلاثينَ وسَبْعِ مئةٍ، وسَمِع من أئمة وقتِه شتَّى العلومِ الشرعية وغيرها، ومهَر في بعضِها، توفي سنةَ ثلاثَ عشرةَ وثمان مئةٍ، تنظر ترجمته في المَجْمَع المؤسس: ٣/٣٢٩، والضوء اللامع: ٩/٩.

المَحَلِّيِّ بالقاهِرَةِ، وكان الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقلَانيُّ أَحَدَ الحاضِرِينَ لمجالِس السَّماعِ تلك[1]، وكانت العادةُ السائِدةُ في تلك العُصُور أنْ يُقْرأَ في مَجلِسِ خَتْمِ سَمَاعِ الكُتُب الكَبيرةِ كِتابٌ ذو طَبيعةٍ تَعريفيَّةٍ بأهمِّيَّة الكتاب المَسموع ومَكانةِ مؤلِّفه، يَتَنَاوَلُ ذلك الكتابُ في تفاصيلِه الجَوانِبَ الرئيسيَّة المنبِّهة إلى ذلك المقصَد[2]، فيَبدو أنَّ بعضَ الحاضِرينَ -ولعلَّه ابنُ القَطَّان نفسُه- طَلَبَ إلى الحافظِ ابنِ حَجَرٍ من بابَةِ المَوَدَّةِ أنْ يؤلِّفَ لهم كتاباً لذلك المقصَد لِيَقرَؤُوه عَلَيه في مجلسِ الخَتْمِ المُرْتَقَبِ، ووافَقَ ذلك الطَّلَبُ رَغْبةً رابِضَةً في نَفْس الحافِظِ؛ فأَجابَهم لِذلكَ؛ فكان هذا الكتابُ.

ولا يَخفى على الباحثِ أنَّ تَحديدَ الدافِع إلى التأليف هو من أهمِّ مَفاتِيح فَهْم قَضِيَّة الكِتابِ؛ وبالتالي فهو الرَّكيزةُ المَرْكَزِيَّةُ التي يُؤَسَّس على مراعاتِها هَيكَلُ خِدمَتِه وتحقيقِه.

---

(١) ينظر الجواهر والدرر: ١١٤٧/٣، والضوء اللامع: ٤٩/٨، ويبدو أنْ مَجلِسَ السَّماعِ ذاك لَم يكن مجلِساً بالمَعنى المعروف عندَ أهل العلم، وإنَّما كان مجلِساً وِدِّيًّا مَعقوداً بين بعض الأصدقاء لتَزجية وَقت الصِّيام، وسيأتي قريباً جَرْدٌ بالحاضرين في ذلك المجلِس، وقد ذكر الحافظ نفسُه أنَّ حضورَه دروسَ ابنِ القَطَّان كان لسببٍ عائليٍّ؛ ينظر رفع الإصر: ص ٦٣.

(٢) أحياناً كان ذلك يتمُّ في مَجلِس افتتاح السَّماع لا في مَجلس خَتْمِه، وأُرى أنَّ هذا التَّبايُنَ راجعٌ إلى مراعاة نَوعيةِ الطَّلَبة الحاضرين للسَّمَاع؛ فإنْ كانوا مُبتَدِئِينَ في معرفتهم بحيثيَّات الكتابِ المَسموع ومشكلاته خُتِمَ السَّماع بكتابٍ من هذا النوع؛ كنوعٍ من توضيح المنهج بعدَ الاطِّلاع على أوَّلياته، وإنْ كانوا على شيءٍ من التمكُّن في معرفةِ حيثيَّاتِ الكتاب ومشكلاتِه افتُتِحَ السَّماعُ بذلك؛ كنوعٍ من تقرير المنهج قبلَ الخَوض في تفاصيلِه، وهذا التفصيل خاصٌّ بـ«صحيح الإمام البخاريِّ»، والله أعلم.

نَوَاةُ الكِتَابِ وهَيكَلُه:

قد يَتَبادَرُ إلى ذِهْنِ الباحِثِ بادِيَ الرَّأْيِ أنَّ كِتاباً يُؤَلَّفُ بِرَكْضَةِ قَلَمٍ على عُجَالَةِ نَظَرٍ في جُمُعةٍ واحدةٍ لحاجَةٍ مُؤَقَّتةٍ خاصَّةٍ لا يُمْكِنُ أنْ يَكونَ لِمؤَلِّفِه فيه مَنْهَجٌ محَدَّدٌ خاصٌّ خارِجٌ عن الإطارِ العامِّ للمؤلَّفات المنتَجَةِ سَريعاً من الجَمْعِ المَحْضِ والتَّلخيصِ المُجَرَّدِ والنَّقْلِ الفَطيرِ غيرِ المتأَنِّي؛ بحيثُ يَستَحِقُّ الوقوفَ عندَه وتبيينَ ملَامِحِه للقارئ غيرِ المُختَصِّ.

وهذا غيرُ منطَبِقٍ على «هداية الساري»؛ لأنَّ مؤلِّفَه -في خَطِّه المَنْهَجيِّ العامِّ- لَمْ يَكُن من المَيَّالين إلى ذلك الأُسلُوبِ السَّطْحِيِّ في التأليف؛ فهو من العلماء المُوقِنينَ بمسؤوليَّةِ المؤلِّف في إيصال المعلومة الصحيحة إلى القارئ بكلِّ مستوياتِه؛ ولذلك كان من أشْهَر الكُتَّاب الحريصين على بَيَان الخطأِ الواقِعِ في النَّقْل، وتَوضيحِ الزَّلَل الحاصِل في النَّقدِ، وهذه مؤَلَّفاتُه حافِلَةٌ بالانتقادات والاعتراضات والتتبُّعات والاستدراكات بِمَا يُشَكِّلُ أكثَرَ من ثُلُثِ مادَّتِها العِلميةِ!

وقد سَجَّل الحافظُ في مقدِّمتِه لهذا الكتابِ جانباً من مَلَامِح مَنهَجِه في تأليف الكتابِ، واستَقرَأْتُ من خِلَال العَمَل في تحقيق الكِتابِ مَلَامِحَ أُخرى، ويُمكِنُ تَلخيصُ كلِّ ذلك في التالي:

أوَّلاً: الاعتِمادُ على مَجموعةٍ محدَّدةٍ من المصادر لاستِقاء المعلومات المتعلِّقة بتفاصيل حياة الإمام البخاريِّ؛ فقد انتقى الحافظُ الكتُبَ المَرْكَزيَّةَ ذات المَضمونِ الواسِع لذلك الغَرَض، وقد سَمَّى أهمَّها في مقدِّمته وأشارَ

إلى نَقلِه من غَيرِها؛ وأهمُّ تلك المصادر المُصَرَّح بأسمائها في الكتاب:

- شَمائل البخاريِّ، لأبي جَعفرٍ الوَرَّاق.
- تاريخ نَيْسابُورَ، لأبي عبد الله الحاكم.
- الإرشادُ، لأبي يَعْلَى الخَلِيليِّ.
- تاريخ بُخارَى، لأبي عَبدِ الله الغُنْجَارُ[1].
- تاريخ مَدينة السَّلَام (بَغدادَ)، لأبي بكرٍ الخطيبِ البغداديِّ.
- تاريخ دِمَشقَ، لأبي القاسم ابن عَساكِرَ.

وقد ذَكَر في المقدِّمة أنَّه بَنَى عامَّةَ كتابِه على النصوص التي ينقُلُها من كتاب أبي جعفرٍ الورَّاق متَّخِذاً منه نَواةً لِهَيكَلِ الكتابِ، وساقَ إسنادَه إلى هذا الكتاب في المقدِّمة ووَصَفَه بِمَا يُشعِرُ القارئَ باطِّلاعِه عليه، ولي في كونِه وَقَفَ على هذا الكتاب ورآهُ بعينِه نَظَرٌ، وأُرَى أنَّ ما نقَلَه عنه إنَّما استفادَه من كُتُب الإمام الذهبيِّ ولا سِيَّما «مناقبُ البخاريِّ» و«سِيَر أعلام النبلاء»؛ وسيَجِدُ القارئُ مِصْداقَ ذلك الظنِّ في ثنايا هوامش التحقيق، والله أعلمُ.

كما إنَّ المؤلِّفَ قد نَقلَ كثيراً من النُّصوص من كتاب «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام النَّوَويِّ أيضاً دونَ أنْ يُصَرِّحَ باسمه إلَّا في موضِعَين؛ حينَ نقلَ نَصَّ عبارة الإمام النَّوَويِّ.

---

(١) هو: محمَّد بن أحمدَ بن محمَّد بن سُلَيمانَ بن كامِلٍ البُخاريُّ الوَرَّاقُ، ثقةٌ حافظٌ مُكثِرٌ، لُقِّبَ بالغُنْجار لِتَتَبُّعِه حديثَ عِيسى بن موسى الغُنْجارُ، والغُنْجارُ معناه: أَحمرُ الوَجنتَين، توفي سنةَ اثنتي عشرةَ وأربع مئةٍ، تنظر ترجمته في الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٧٨/١٠ = (الغنجار)، وسير أعلام النبلاء: ٣٠٤/١٧.

ثانياً: الاختصارُ في إيرادِ المَعلوماتِ عَلَى حَسْبِ الحاجَةِ إليها، وَعَدَمُ تكرارِ حِكَايةِ المَعلومةِ بعَينِها إلَّا نادِراً جِدًّا؛ مراعاةً لِضِيقِ وقتِ المَجلِس المَعقودِ لإسماع الكِتابِ، وتَجَنُّباً لدَبيبِ المَلَلِ إلى نُفُوسِ الحاضِرينَ فيهِ، وانسِياقاً لضُغوطِ انشِغالِ المؤلِّف نفسِه بتصنيفِ كتُبٍ هي أهَمُّ مكانةً في نَظَرِه[1]؛ لأنَّه قصَدَ إلى تأليفِها بدافعٍ ذاتيٍّ لا خارجيٍّ.

ويَشْمَلُ ذلكَ الاختصارُ عَدَمَ ذِكْرِ المؤلِّفِ أسانيدَه إلى مَصادِرِ مَعلوماتِه المنقولَة عندَ سِياقِها إلَّا نادراً، كَمَا اشتَرَطَ على نَفسِه ذلك في المقدِّمة[2].

ويلتَحِقُ بذلك الاختِصارِ: التصرُّفُ في نَقْل العِبَاراتِ، وتَلخيصُ تَفاصِيلِ الحكاياتِ المَرْوِيَّة، الأَمرُ الذي قَد يَصِلُ أحياناً إلى حَدِّ مُجْحِفٍ؛ يُخِلُّ

---

(١) كان الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في نفس وقت تأليفه لكتابنا هذا على وَشْكِ الانتهاء من تلخيص «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبيِّ؛ ينظر «لسان الميزان»: ٤٩٨/٦ (ط الهند) = ٢٤٦/٩ (ط أبي غدَّة)، وكان في تلك الفترة مشغولاً أيضاً بتبييض كتابه «تغليق التعليق»، وكان قد انتهى من كتابَةِ مُسوَّدتِه سنةَ ثلاثٍ وثَمان مئةٍ وانتهى من تبييضِه سنةَ سَبْعٍ وثَمان مئةٍ، ينظر الجواهر والدرر: ٦٦٥/٢ = (٣٧).

(٢) وقد التَزَمَ المؤلِّف بذلك الشَّرْطِ؛ فلَم يَسُق إسنادَه إلى مصادر نَقلِه إلَّا في واحدٍ وعشرين موضعًا فقط: ستةٌ إلى الخطيب البغداديِّ في "تاريخ بغداد" (ص: ٧٠[٢]، ١٠٢، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧)، وأربعةٌ إلى ابن عساكِرَ في "تاريخ دمشق" (ص: ٥٣، ١٠٤-١٠٥، ١٠٦، ١٤٢)، واثنان إلى أبي يَعلَى الخَليليِّ في كتابه "الإرشاد" (ص: ١٣٦-١٣٧، ١٣٩)، واثنان إلى أبي طاهِرٍ السِّلَفِيِّ (ص: ٦١، ١١٩)، وواحدٌ إلى كُلٍّ مِن ابن عَدِيٍّ (ص: ١٢١)، وابن مَنْدَه (ص: ١٥٧)، وابن طاهِرٍ (ص: ١٣١)، وأبي إسماعيلَ الأَنصاريِّ في كتابه "ذمِّ الكلام" (ص: ١٢٧-١٢٨)، وابنِ الصَّلَاح في "مقدِّمته في علوم الحديث" (ص: ١٣٤)، أمَّا إسنادُه إلى كتاب «شمائل البخاريِّ» للورَّاق؛ فقد ساقَه في المقدِّمة؛ نَظَراً لِكَثرة نَقلِه عنه.

بمَقصودِ المَنقولِ، ويُشَوِّشُ عَلَى المُطالِعِ إدراكَ الفائدةِ المَطلوبةِ من إيرادِه[1].

ثالثاً: تَقسيمُ تفاصيلِ حياة الإمام البخاريِّ إلى فُصُولٍ مستقلَّة المباحِث، بَلَغَت اثنَيْ عشر فَصلاً، وهذا أسلوبٌ دَرَج عليه النَّاسُ قَديماً وحَديثاً، والمُرادُ منه تَشكِيلُ الصُّوَر المَقْطَعيَّة تامَّةً في ذِهْن القارئ بالتتبُّع لِمَراحِل تطوُّر شَخصيَّة المُتَرْجَم له؛ لتتكامل عندَه بالتالي الصُّورة العامَّةُ لِحياة صاحِب التَّرْجمة؛ الشأْنُ الذي يُتيحُ للباحث إمكانيَّةَ تَحليل مكوِّنات تلك الشخصيَّة؛ فيستَشِفُّ من خِلَال ذلك التحليل مقوِّمات المنهَجِيَّة العِلْميَّة لديه.

رابعاً: التَّعليقُ على المَعلومات المَنقولَة وتَبيينُ غَريبِ ما يَرِدُ فيها من ألفاظ وضَبطِها ضَبطاً تفصيليًّا دَقيقاً، على عادته في كُلِّ مؤلَّفاتِه.

ويَندَرِجُ في ضِمْنِ ذلكَ:

التَّرْكيزُ عَلَى المَباحِثِ العِلْمية المهمَّة، وخصوصاً منها ما له تعلُّقٌ مباشِرٌ بِمُلَابَسات ودَوَافِع تأليف الكِتاب؛ فقد أَفْرَد المؤلِّفُ فَصلَين مستقلَّين (الثامن والتاسع) لبَيان سَبب تأليف الإمام البخاريِّ لكتابه «الجامع الصحيح»، ولِبَيان شَرْطِه فيه.

ويَلتَحِقُ بذلك: الاستِطرادُ في بعض المواضيع التي لها ارتِباطٌ وَثيقٌ بِأحوال الحاضرين لِسَماع الكتاب؛ فقد توسَّع المؤلِّف في بيان أسباب عَدَم

---

(١) ينظر لذلك: ص٦٤، ٧١، ٧٣، ١١٥، ١٧٣-١٧٤.

رواية الإمام البخاريِّ في «صحيحه» حديثاً من طريقِ الإمام الشافعيِّ[١]؛ وذلك لكون الحاضرين كلِّهم من أتباع مَذهَبِه.

قِيْمَتا الكِتَابِ العِلْمِيَّةُ والقَلَمِيَّةُ[٢]:

تَكْمُنُ القيمةُ العِلْميةُ لكلِّ كتابٍ في اشتمالِه على أحَدِ أمرَين أو كِلَيهما:

الأوَّل: نُدْرةُ النُّصوص المنقولَةِ.

والثاني: دِقَّة البُحوثِ المَطروحة.

وهذا الكتابُ -برَغْم كونِه غيرَ محرَّرٍ كَمَا يَنْبَغي عَلَى حَدٍّ وَصْفِ مؤلِّفُه[٣]- قد اشتَمَلَ على هذين الأمرَين معاً:

فَقَد انفَرَدَ بتسجيل نصوصٍ -على قِلَّتِها- لَم تُذْكَر في المراجع الأُخرى

---

(١) ينظر المَبحَثُ: ص١١٧.

(٢) المرادُ بالقيمة القَلَميَّة: مَدَى اهتمام المؤلِّف برواية كتابه وإسماعِه، ومَدى عِناية العلماء من بعدِه باقتناءِ الكتاب وتحصيلِ نسخةٍ منه، وهاتان القيمتانِ ليستا متلازِمَتَين وجوداً.

(٣) نَقَلَ الحافظُ السَّخَاوِيُّ في الجواهر والدرر -٢/٦٥٩- عن شيخِه الحافظِ ابنِ حَجَرٍ أنه جَمَع أسماءَ كُتُبه في كُرَّاسةٍ افتتحها بقوله: (وأكثر ذلك مِمَّا لا يُسَاوِي نَسْخَهُ كَغَيره [تصحَّفت في المطبوع إلى: نُسخةً لغيره] لكنْ جَرَى القَلَمُ بذلك)، ثم قال السخاوي: وقد سَمِعتُه يقولُ: (لَستُ راضياً عن شيءٍ من تصانيفي؛ لأَنِّي عَملتُها في ابتداء الأمر، ثم لم يَتَهيَّأْ لي مَن يحرِّرها معي، سِوَى شرح البخاريِّ ومقدِّمته والمشتبه والتهذيب ولسان الميزان... وأمَّا سائر المجموعات؛ فهي كَثيرةُ العَدَدِ وَاهِيَةُ العُدَدِ، ضَعِيفَةُ القوى ضَامِئَةُ الرِّوَى...)، ثمَّ نقل عنه -٢/٦٩٦- أنه قال في آخِرِ تلك الكرَّاسة: (وأشياء شَرَعَ في الكثير منها ولم تَكْمل، وشغَل عن التَّشَاغُلِ بها شَرحُ البخاريِّ؛ وكُلُّ الصَّيْدِ في جَوْفِ الفِرَا) اهـ، وقد عدَّ السَّخَاويُّ هذا الحُكمَ على المؤلَّفات صادراً عن شيخه بدافع التواضع وهضم النفس! وليس الأمرُ كذلك؛ فإنَّ المدقِّقَ في تلك المصنَّفات يعلَم مَدَى دِقَّةِ حُكمِ الحافظِ ابن حَجَرٍ عليها، ونَقُولُ: إنَّ عَدَمَ رَضاه عن مؤلَّفاتِه دالٌّ دلالةً قاطِعةً عَلَى تَطَوُّرِه العِلميِّ المُتَجَدِّدِ وتَرَقِّيه المعرِفيِّ المُسْتَمِرِّ، فرحمه الله وأجزَلَ مَثُوبتَه.

ذات العِلاقَة بالموضوع[١].

وقد طَرَحَ المؤلِّفُ في ثَناياه بُحوثاً قَيِّمَةً، وبَسَطَ فيها قِمَاشَةَ النِّقاش بِمَا لا يوجَدُ تَفصيلُه في مُؤَلَّفاتِه الأُخرى[٢].

وقد كانَ هذا الكتابُ هو السَّدِيمَ الذي اتَّكأَ عليه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ لإعادة صِياغَة تَرجمة الإمام البخاريِّ التي أَودَعَها في آخِر كِتابَيه «تَغليق التَّعليق» و«مقدِّمة فَتح الباري»، واستَخلَصَ منه ما زادَه من معلوماتٍ في «تهذيب التهذيب» على ما سَجَّلَه الحافظُ المِزِّيُّ في ترجمة الإمام البخاريِّ في أصلِه «تهذيب الكمال»؛ فاكتَسَبَ كتابُنا هذا بذلك لَدَى الباحثين بُعداً ثالِثاً؛ حيثُ يُمكِنُ من خِلَالِ المقارَنَة بينَ النَّقلَين التعرُّفُ عَلَى مَدَى التطوُّرِ العَلْميِّ والنُّضوجِ الفِكْرِيِّ للمؤلِّفِ.

ولا يَفُوتُ الباحثَ وهو يُقيِّمُ هذا الكتابَ أنَّ الحافظَ ابنَ حجَرٍ ألَّفَه وهو في أوائل أطوارِه التأليفيَّة؛ لَم يستَقِم عُودُه على سُوقِه بَعدُ، ولم تستَقِلَّ مَلَكتُه برأسِها، وكان حينئذٍ ما يزالُ أسيرَ وَلَعِه بالأئمة الكِبارِ الذين غَطَّى ظِلُّ عبقريَّتِهم حاجِبَ الشَّمسِ على الطلَّاب في تلك العصور، فلا ينبغي والحالةُ هذه أنْ يُحاكَمَ المؤلِّفُ إلى مكانته العِلْمية الرَّفيعة التي استقَرَّ عليها في أواخِرِ أيامه[٣].

---

(١) ينظر لذلك: ص٥٣ - ٥٤، ٩٥، ٩٩، ١١٣.

(٢) ينظر مثلاً لذلك: ص١٥٥-١٥٩.

(٣) وقد أخطأ في هذا الكتاب أخطاءً تُلَائِمُ مُستواه العِلميَّ في وقت تأليفه، وقد تلافاها بعدَ ذلك، ينظر لذلك: ص ٤٨، ٧٩، ٨١، ١٠٨، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٣، ١٥٠.

وقد عرف الحافظُ ابنُ حَجَرٍ هذا من نفسِه جَيِّداً؛ فلذلك أَهْمَلَ نوعاً ما هذا الكتابَ إهمالاً متعَمَّداً؛ فلَم يُقْرِئْه أو يُسمِعه لطُلَّابه -بعدَ أنْ قُرِئَ عليه في مجلس خَتم «الصحيح» عندَ شيخِه الشَّمسِ ابن القَطَّان سنةَ خمسٍ وثَمانِ مئةٍ- عَلَى امتِدادِ سَبْعٍ وأربعينَ سَنةً، بل إنَّ الحافظَ السَّخَاوِيَّ -وهو أَخَصُّ طُلَّاب ابن حَجَرٍ به وأعلَمُهم بشؤونه الشَّخْصيَّة والعِلميَّة- قال وهو يتحدَّث عن «هِداية الساري»: (صَنَّفَها قَديماً في سَنةِ خَمسٍ وثَمانِ مئةٍ)، وقال في موضعٍ آخَرَ: (وَجدتُها بخَطِّه... حدَّث بها قَديماً في سنةِ خمسٍ وثَمانِ مئةٍ)[1]، وعِبارتُه مُوحِيَةٌ بالإهمال الذي نَبَّهنا إليه آنِفاً، والله أعلم.

بل إنَّ مَجلِسَ السَّماعِ الوحيدَ الذي عُقِدَ لقراءة هذا الكتاب إنَّما كان مُشتَمِلاً على مَجمُوعةٍ من شيوخ المؤلِّف وأصدقائِه في جَلْسةٍ وِدِّيَّةٍ[2]، ولم يَكُن

---

(١) ينظر الجواهر والدرر: ٦٨٢/٢، و١٢٦٠/٣.

(٢) يظهر ذلك جَلِيًّا من طبيعة الحاضرين، والذين سَجَّلَ لنا أسمائَهم -متَفَرِّقين- المؤلِّفُ نفسُه في بعض كُتُبه، وتلميذُه الحافظُ السَّخَاوِيُّ في كتابَيه «الجواهر والدرر» و«الضَّوء اللامع»، وهم:

١- شيخُ إسماع «الجامع الصحيح» في ذلك المجلس: شمسُ الدِّين ابنُ القَطَّان (تقدَّم التعريف به قريباً)، وهو أحَدُ أوصياءِ الحافظِ ابن حَجَرٍ، كما في مصادر ترجمته (الجواهر: ١١٥٢/٣).

٢- محمَّد بن عَبد الرَّحيم بن أحمَدَ المِنْهاجيُّ شَمسُ الدِّينِ سِبطُ ابنِ اللَّبَّان، وهو الذي تولَّى قراءةَ «هداية الساري» في ذلك المجلس (إنباء الغمر: ٥٠٧/٣، والجواهر: ٦٨٢/٢، و١١٤٧/٣، والضوء: ٤٩/٨).

٣- إبراهيمُ بن عُمَرَ بن عليٍّ المَحَلِّيُّ بُرهانُ الدِّين التاجرُ، سِبطُ ابنِ اللَّبَّان أيضاً = ابنُ خالَةِ المِنْهاجيِّ المذكور قَبلَه، وهو صاحِبُ المدرسة البرهانية المَحلِّيَّة التي قُرِئَ الكِتابانِ فيها (إنباء =

مَجلِساً عامًّا أو حافِلاً؛ فلذلك وُلِدَ هذا الكتاب مَوؤُوداً من أصلِه عندَ مؤلِّفه، ولكنَّ الله تعالى أرادَ لهُ غيرَ ذلك، واللهُ غالِبٌ على أَمرِه!

وبِسَببٍ من ذلك كُلِّه -ولا رَيبَ- لَمْ تَذْكُر فهارِسُ المخطوطات على رَحَابَتِها لهذا الكِتابِ عَيْناً ولا أَثَراً؛ وذلك لانعِدام نُسَخِه من زَمَنِ مؤلِّفِه، والله أعلمُ.

وليس المُرادُ من هذا التقريرِ التقليلَ من شأْن «هِداية الساري»، وإنَّما الغايةُ أنْ تكونَ صُورةُ الكِتابِ مُجَسَّمَةً بحَجْمِها الطبيعيِّ الحقيقيِّ في ذِهْنِ المُطالِعِ؛ فيعرِفَ بذلكَ المكانةَ اللائِقةَ للكتابِ التي ينبغي أنْ يُوضَعَ فيها؛ كمَرجِعٍ في تفَهُّمِ مادَّةِ موضوعِه، وكدليلٍ في تَقييم مَكَانةِ واضِعِه.

= الغمر: ٢/٢٧٠، والمَجْمَع المؤسس: ٣/٩، والجواهر: ٣/١٠٦٩، والضوء: ١/١١٣).

٤ - أحمَدُ بن عليِّ بن أحمدَ بن أبي بكرٍ الشاذِلِيُّ شِهابُ الدِّين ابنُ أبي الحَسَن الشافعيُّ (الجواهر: ٣/١٠٧٨، والضوء: ٢/٧).

٥ - محمَّد بن عليِّ بن أحمدَ بن أبي بكرٍ الشاذِلِيُّ شَمسُ الدِّين ابنُ أبي الحَسَن الشافعيُّ البُنْدُقْدَاريُّ = أخو الشِّهاب المذكورِ قَبلَه (الجواهر: ٣/١١٤٩، والضوء: ٨/١٦٠).

٦ - محمَّد بن عُمَرَ بن محمَّد بن إبراهيمَ البَارِنْبَارِيُّ جَمَالُ الدِّين ابن فَخْر الدِّين المِصْريُّ، أحد زُمَلاء الحافظ ابن حَجَرٍ وأصدقائِه المُلازِمين له (الجواهر: ٣/١١٥٣، والضوء: ٨/٢٥٤).

فتأمَّل!

الأصلُ الخَطِّيُّ المعتَمَدُ في التحقيق:

اعتمَدتُ في تحقيق الكتاب على نسخةٍ خطِّيةٍ غيرِ مفَهْرَسةٍ[١] تَقَع ضِمنَ مَجموعٍ مَحفوظٍ في مَكتبة (بايَزيد) في تُركِيَّا برقم: (٩/٧٩٥١)، يشغَل الكتابُ فيه الأوراقَ (٢٢٤ أ-٢٥٥ ب)، في كلِّ ورقةٍ منها واحدٌ وعشرونَ سَطْراً، خَطُّها نَسْخيٌّ مَقروءٌ، والنصُّ خالٍ من الشَّكْلِ في غالبِه إلَّا في بعض الكلمات.

وهي نسخةٌ منقولةٌ -على ما يبدو- من نسخةٍ بخطِّ المؤلِّفِ[٢]، نسَخَها تِلميذُه صَدْرُ الدِّين أحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ عَبدِ الله بنِ أحمَدَ بنِ عَبدِ المُحْسِنِ الكِنانيُّ الزِّفْتَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ[٣]، وذلك في اليومِ التاسِعِ من شَهرِ رَبيعِ الآخرِ سنةَ خمسٍ وتِسْعِينَ وثمانِ مئةٍ.

---

(١) وهي نسخةٌ كانت مندثرةً، ويعود الفضل في اكتشافها إلى الأخوة العاملين في مجموعة الكمال المتحدة، في ضمن ما يقومون به من جُهدٍ جَهيدٍ حَميدٍ في خِدمة تراث أمتنا الخالد، فجزاهم الله تعالى عن أمتهم خيرَ الجزاء وألْزَمَهم مَحَجَّةَ التوفيق والسَّدادِ.

(٢) لعلَّها هي النسخةُ التي ذَكَرَ الحافظُ السَّخَاوِيُّ في «الجواهر والدرر» -٣/١٢٦٠- أنَّه رآها بخطِّ المؤلِّفِ وأنها تقع في نَحوِ كُرّاستَين؛ وهو تقديرٌ يُقارِبُ عَدَدَ أوراق نسختنا الخطية المعتَمَدة (٣٢ ورقةً)، فالله أعلم.

(٣) هو أحَد تلاميذ الحافظ ابن حَجَرٍ النُّجَباء، وُلد -تقريباً- سنةَ ستٍّ وعِشْرينَ وثمان مئةٍ بالقاهرة، وسمع العلومَ بأنواعها على أئمة مِصْرَ، وجمَع وحصَّل وكتَب بخطِّه الكثيرَ من المصنَّفات، وتوفِّي رحمه الله بالقاهرة في السابع عشَر من شهر جُمادى الآخِر سنةَ خَمسٍ وتِسْعينَ وثمان مئةٍ، تنظر ترجمته في الضوء اللامع: ٢/١٨٢.

والزِّفْتاويُّ -بكسر الزاي وسكون الفاء- نسبةً إلى بُلَيْدةٍ من بَحْريِّ الفُسْطاط بمصرَ، ينظر تاريخ الإسلام: ٤٥/٣٨٨، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/١٥٢، والضَّوء اللامع: ١١/٢٠٤.

وفي النُّسخَةِ من الإصْلَاحاتِ ما يدُلُّ على أنَّها مقابَلَةٌ ومصحَّحةٌ على أصلِها المَنقُولَة عنه، لكنَّها -عَلَى مَا وُصِفَ به ناسخُها مِن الفَضْل والعِناية بتَحصيلِ العِلم- لَمْ تَخْلُ من التصحيفات الواضحة والتحريفات البيِّنة والأَخطاء الصَّريحةِ؛ والتي أُرى -والله أعلم- أنَّ سببَ ورودِها راجعٌ إلى ثلاثة أسبابٍ التَأَمَتْ سَوِيَّةً:

الأوَّل: ضَعْفُ الناسِخ جَسَديًّا؛ فقد نسَخها قبلَ موتِه بشهرَين تقريباً وهو ابنُ تِسْعٍ وسِتِّينَ سنةً، ولعلَّه كان يعاني مَرَضاً ما حينئذٍ؛ فقد أخطأَ -في دَرْجِ ما اخطأَ فيه- في كتابة نِسْبَةِ نَفْسِه (الزِّفْتاوي) في آخر الكتاب![1]

والثاني: صُعوبة قراءة خَطِّ المؤلِّف[2]، فإذا انضافَ إليه عدَمُ تَحريرِه للكتاب، وأنَّ الناسخَ نقلَ نسختَه عن نُسخة المؤلِّف القَديمة والوحيدة؛ استَحْكَم الخَطْبُ وصارَ وجودُ تلك الأخطاء أمراً طَبيعيًّا لا مَفَرَّ منه!

وربَّما لأجل ذلك تركَ الناسخُ كثيراً من الفراغات[3] أثناءَ النصِّ؛ لوُعُورة قراءة تلك الكلمات المُبيَّضِ لَها عليه أثناء النَّسخ، والله أعلم.

والثالث: عَدَمُ تخصُّصِ الناسِخ وقِلَّةُ تَبَحُّرِهِ في مَجَالِ عِلم الحديث الشَّريف وفروعِه على العَكسِ تَماماً من حال شيخِه المؤلِّف؛ فَتَبايُنُ المُستَوَى

---

(١) تنظر صورة الورقة الأخيرة من الأصل الخَطِّيِّ المعتَمَد (ص:٤٠)، وقد تصحَّفت عليه لفظة: (البخاري) إلى: (النحاس) في أكثر من موضع (ينظر ص: ٧٩، ١٦٩، ١٧٠).

(٢) ينظر نموذج من خَطِّه في مرحلة تأليفه للكتاب (سنة ٨٠٦هـ) (ص:٤١).

(٣) حاولتُ قَدْرَ المستَطاع ترميمَ تلك الفراغات باستخدام آليَّةٍ سيأتي وصفُها قريباً في أثناء الكلام عن المنهج المتَّبع في تحقيق الكتاب.

العِلْميِّ بينَهما أَدَّى إلى بُروزِ ذلك الخَلَلِ بشَكْلٍ طَبيعيٍّ!

غيرُ هذا، فقد كان المؤلِّفُ قد استَخدَم نفسَ المادَّةَ العِلميَّةَ التي أودَعَها في هذا الكتاب في صِياغَة ترجمةٍ للإمام البخاريِّ التي أَلْحَقَها في آخِر كلٍّ من كِتابَيه: «تَغْليق التعليق» و«مقدِّمة فَتح الباري»، وكذلك فَعَل في زياداته على ترجمة الإمام البخاريِّ في كتابه «تهذيب التهذيب»؛ فاعتَمَدنا -بسببٍ من ذلك- على تلك المؤلَّفات[1] كنُسَخٍ مسانِدَةٍ للنُّسْخَة اليَتيمةِ التي اعتمدناها في تحقيق هذا الكتاب، وقد أعانَت تلكَ الكُتُبُ كثيراً في سدِّ الخَلَل وإصلاح الخطأ الذي اعتَرَى هذه النُّسخةَ، والحمدُ لله على توفيقِه.

منهج العمل في التحقيق:

[١]. اعتَمَدتُ في انتِساخ النصِّ عَلَى الصِّيَغ الإملائيَّة الحَديثَةِ، كحَذْفِ ألفِ (مائة)، وفَكِّ ألفاظ الأعداد المركَّبة كـ (ثلاثمائة) = (ثلاث مئة) وأمثالها، وإثبات الألف الوَسَطية في الأعلام مثل (إسمعيل وهرون) = (إسماعيل وهارون)، وفكِّ الرُّموز الحديثيَّة المختَزَلة مثل (نا وثنا وأنا) إلى ألفاظها التامة: (حَدَّثنا وأخبَرَنا).

[٢]. رَمَّمتُ الفراغاتِ التي وَقَعت في الأصل المعتَمَد:

أمَّا ما يتعلَّق بكلام الحافظ ابن حَجَرٍ؛ فبالرجوع إلى آراءه المشابهة والموافِقة في مصنَّفاتِه الأخرى، أو بتقديرها إنْ لَم يوجَد ما يشابهُها بحسبِ ما يوافِق سِياقَ العِبارة.

---

(١) كان الاعتماد على «تغليق التعليق» أكثر من غيره؛ لأن المؤلف نفسه قد صرَّح في «التهذيب» بأنه قد لخَّص مقاصدَ مادَّة «هداية الساري» العِلمية في «التغليق».

وأمَّا ما يتعلَّق بالنصوص المنقولة؛ فبالرجوع إلى ما نقله المؤلف منه في مصنفاته الأخرى وخصوصاً «تغليق التعليق» و«مقدمة فتح الباري» و«تهذيب التهذيب»، أو بالرجوع إلى مصادر الرواية التي اعتمَدها المؤلف في نَقْلِه.

وكذلك أصلَحتُ التصحيفات والتحريفات والأخطاء وزلَّات القَلَم التي وقعت في الأصل الخَطِّيِّ باعتماد الآلية نفسِها.

وقد نَبَّهتُ إلى تَفاصيلِ ذلك كلِّه في الهامش؛ ليكونَ المطالِعُ على اطِّلاعٍ تامٍّ لطَبيعة حال النُّسخة الخَطِّية ومعرفةٍ أكيدةٍ لقيمتها الحقيقية.

[٣]. نَظَّمتُ المادَّةَ العِلميَّةَ الواردةَ في الكِتابِ بتَقسِيمِها إلى فَقَراتٍ؛ لِتَتَّضِحَ أَبْعادُ المَعلوماتِ المَنقُولَةِ، ولِتَمتازَ مَنقولاتُ المؤلِّف عَن مَقُولاتِه، وقد فَصَلَ المؤلِّفُ نفسُه ذلك غالِباً بابتداءِ أَقوالِه وتَعليقاتِه آخرَ النُّصوص بلفظةِ: (قُلتُ)، أمَّا ما كان مِن تعليقاتِه أثناءَ سِياقِ النُّصوص فقد وَضعتُه بين حاصِرَتَين ونبَّهتُ إليه.

واستَخدَمتُ في تَنسيق المادَّة العِلْمية علاماتِ الترقيم الحَديثَةِ المُتَداوَلَة في الأَوساط العِلْمية، وقد أصبَحَت غَنيَّةً عن التعريف والبَيَان، إلَّا قضيةَ استخدام الفاصِلَة المَنقوطة (؛)، وأُرَى أنَّ استخدامَها اصطلاحيٌّ: يرجِع غالِباً إلى مَقْصَدِ كلِّ مستَخدِمٍ على حِدَةٍ، وليس لَها معنًى جامعٌ إلَّا السَّبَبيةُ، وهذه يُختَلَف في تحديد مَناطِها، وقد استَخدَمتُها بمعناها الشامل: فوضعتُها بينَ ما يكون أحَدُ طرَفَي العبارةِ سَبباً أو مبرِّراً للثاني.

[٤]. ضَبَطتُ النصَّ بالرجوع إلى المراجع المختَصَّة في كلِّ فَنٍّ تمُرُّ كلمةٌ لها تعلُّقٌ به.

وشَرَحتُ الأَلْفاظَ الغَريبةَ بالرُّجوع إلى المَعاجِم المختَصَّة، متَّبِعاً في صِياغَة المَعنى المَقصود أسلوباً حَديثاً يوضِّحُه للقارئ ويُقَرِّبُ صورتَه إلى ذِهْنِه بموافَقةِ التعابير المعاصِرة المعادِلَة للعبارات القديمة.

وقد ارتأَيتُ أَنْ أَشْكُلَ النصَّ شَكْلاً شِبهَ تامٍّ؛ مراعاةً للخَدَج العِلميِّ الذي تعانيه الأوساطُ المثقَّفةُ في مجتَمَعاتِنا قبلَ غيرِها! وبالأَسف البالِغ أَقُولُ هذا!

[٥]. عَزَوتُ النُّصوصَ المَنقُولَةَ إلى مَصادِرِها المُصَرَّح بها في الكتاب نَصًّا عليها أو اكتفاءً بتسمية مؤلِّفِها أوَّلاً، وإلى المَصادِر التي رَوَت تلك النُّصوصَ بالإسنادِ أوأَورَدَتها بدونِه مِمَّا غَلَبَ على ظَنِّي اعتمادُ المؤَلِّف في نَقلِه عَلَيها ثانياً، متَقَيِّداً في ذلك كلِّه بأنْ أُحيلَ على المؤلَّفات التي صُنِّفَت قبلَ عَصرَ المؤلِّف حَقيقةً أو حُكْماً، إلَّا في النُّصوص التي لم أجِدْها في ما بينَ يَدَيَّ من تلك المصادر فأَحَلتُ على مؤَلَّفات المؤلِّف الأُخرى.

وقد مَيَّزتُ بينَ النُّصوصِ المنقولَةِ عن أبي جَعْفَرٍ وَرَّاقِ الإمامِ البخاريِّ وبينَ غَيرِها بالتَّفْريقِ بينَ مَوضِعَيِ التَّخريجِ: فَما كان مَنقولاً عنه خَرَّجت لِعَزْوِه في أوَّل النصِّ عندَ اسمِ القائلِ أو الحاكي، وما كانَ مَنقولاً عن غَيرِه خَرَّجت لِعَزْوِه في نِهاية النصِّ.

ويلتَحِقُ بهذا العَزْوِ: تَخريجُ الأحاديثِ النبويَّة الشَّريفةِ الوارِدة في أثناءِ

النُّصوصِ المَنقولَة؛ تَخريجاً غيرَ مطوَّلٍ إلَّا بِمَا يَخدُمُ غَرَضَ وُرودِها ضِمنَ سِياقِ تلك النُّصوص.

[٦]. تَرجَمتُ للأَعلامِ الوارِدِ ذِكْرُهم في النُّصوص من الَّذينَ تَخْفَى تراجمُهم على القارئ العاديِّ، أو قد يكونُ في تَعيينِهم صُعوبَةٌ على الباحِث المُخْتَصِّ قَبلَ المُطالِع العابِرِ، وذلك بالإحالَة على المصادِر التراجُمية المَركزيَّة الجامعة كـ «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّيِّ، و«سِيَر أعلام النبلاء» للإمام الذَّهَبيِّ، و«لِسان الميزان» للمؤلِّف وغيرِها.

[٧]. نَبَّهتُ إلى مُعتَمَدِ الحافِظِ ابنِ حَجَرٍ فيما ذَهَبَ إلَيه في تعليقاتِه مِن آراءٍ نَقدِيَّةٍ، وأَرْشَدتُ إلى مُسْتَنَدِه فيما ساقَه من مُباحَثاتٍ عِلْميَّةٍ، وذلك بالإحالَة عَلى كَلام مَن سَبَقَه إلى ذلك الرأْيِ أو البَحثِ مِن أئِمَّة العِلم خُصوصاً منهم الذين عُرِفَ الحافِظُ باستِقائِه لأَفكارِهم وارتِسامِه لِمَناهِجِهم ومتابَعتِه لِطَرَائِقِهم في تَناوُلِ الإشكاليَّات العِلْمية وحَلِّ عُقَدِها، كالإمامَين النَّوَوِيِّ والذَّهَبيِّ والحافظ العِراقيِّ.

وقد سَلكتُ هذا المَسْلَكَ بِدافِعَين:

الأولُ: الكَيلُ للمؤلِّفِ بِمِكيالِه الذي كانَ حريصاً على استخدامِه مع العلماء السابِقين والمعاصِرينَ له؛ فقد كان لا يَدَّخِرُ وِسْعاً في بَيَانِ الاقتباسات العِلْميةِ وتوضيح أواصِرِ ارتباطِها بين السابِق واللاحِق من أهل العِلم[1]، وقد ذَكَر هو نفسُه أنَّ هذا الاستِحْواذَ العِلْميَّ عادةٌ قد انتَشَرَتْ بينَ صفوفِ

(١) ينظر الجواهر والدرر: ١/٣٩٠- ٣٩٤.

المؤلِّفين من المتأخِّرين[١]، وهذا -بقناعَتي المؤَيِّدة لقناعة المؤلِّف- مِمَّا يؤَدِّي إلى معرفة مَدى أصالَةِ الرأي المَطروح، وإلى تمييز التسلسُل التاريخيِّ الفِكْريِّ للبَحث المُسَجَّل.

الثاني: توثيقُ أَحكامِ المؤلِّف النَّقديةِ، وتَرسيخُ وُجهَةِ نَظَرِه العِلْميَّة، وذلك بتأييدِ أقوالِه بأَقوالِ مَن سَبَقَه مِن أئمة العِلم، ونُرَى أنَّ المَقْصَدَ -الَّذي كانَ المؤلِّفُ يُراعِيه عِندَما يَسُوقُ ذلكَ الحُكمَ من كلامِه هو لا مِن كلامِ ذلك الإمامِ السابِق له- هو الموافَقةُ والإقرارُ، وأنه كان يَفعَلُ ذلك إعلاماً بتَبَنِّيهِ ذلك الرأيَ وإشعاراً باعتمادِه لذلك القول، أَقولُ هذا على فَرْضِ أنْ يكونَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ مُسْتَحضِراً لاسمِ صاحِب القولِ عندَ حكايتِه له، وإلَّا فمِن المحتَمَلِ أنْ لا يَكونَ مستَحضِراً له، ويكونُ الحُكمُ قد استَقَرَّ في ضَميرِه مقتَنِعاً به منذُ أن اطَّلَع عليه، فاستَقَاهُ مِن ثَمَّةَ؛ وقد ذَكَر الحافظُ السَّخَاويُّ أنَّه كان -لِسَعَةِ اطِّلاعِه وكَثرة مطالَعاتِه وغَزَارَة بَحثِه- يُعيدُ قراءةَ الكتابِ الواحدِ الَّذي على هامشِه تعليقاتُه عِدَّةَ مَرَّاتٍ، ولا يَتَذَكَّرُ أنَّه وَقَفَ عليه أو شاهَدَه مِن قَبلُ![٢]

وقد أَطَلْنا الكلامَ ها هنا في تَبريرِ تصرُّفِ المؤلِّف ذاك؛ لكَيْ لا يَظُنَّ ظانٌّ فيَتَطاوَلُ بما ذَكَرْناه إلى اتِّهامِ الحافظ ابن حَجَرٍ رحمه الله بالسَّطْوِ الفِكْريِّ، وقد برَّأَه الله تعالى مِن مِثلِ ذلك.

---

(١) ينظر إنباء الغمر: ٤٦٧/٣ = (في ترجمة ابن الجَزَريِّ).

(٢) ينظر الجواهر والدرر: ٣٧٦/١ - ٣٧٧.

[٨]. نَظَراً لِصِغَر حَجْم الكِتَابِ وسُهُولَة مُطالَعتِه وتَصَفُّحِه؛ فقد اكتفَيتُ بصناعَةِ فِهْرِسٍ مَوضوعيٍّ واحدٍ لِتَفاصيل الكِتَاب أَلْحَقتُ ضِمْنَه فهرسَ الفَوائد العِلْميَّة المَطروقة في مَتْنِه أو في هوامش تَحقيقه.

وبَعدُ: (فَلَستُ أُنْكِرُ -وإنْ بَذَلتُ المَجهودَ فيه، على ما يَظْهَرُ لِمَن أَجَادَ النَّظرَ فيه وأَمْعَنَ، واستَفادَ منهُ ما أَمْكَنَ- أنْ تَطْلُعَ بعضُ الآحادِ فَضْلاً عن الأَفْرادِ في مَواضِعَ علَى ما أُخْفِيَ عَنَّا... واللهُ يُوَفِّقُ الناظِرِينَ فيه للاطِّلاعِ على ما لَم نَستَطِعْ علَيه: مِن وَجهٍ أَحسنَ، وقَولٍ أصَحَّ، وطَريقٍ أَسَدَّ، ومَحْمَلٍ أَوْلَى، وتَقريرٍ أَقْوَى، إلى غيرِ ذلك...) [1]، فإنَّما غايتُنا -واللهُ المُحيطُ بالنَّوايا- أَنْ يُخْدَمَ العِلمُ خِدمةً صحيحةً، وأَنْ يُقَدَّمَ لطُلَّابِه بشَكلِه اللائِقِ، سواءً بِصَوابِنا أو بِصَوابِ سِوَانا، وأَنْ يُنَقَّى ثَوبُ تَحقيق التُّراثِ مِمَّا يَعتَرِي نَقائَه مِن أخطائِنا أو أخطاءِ غَيرِنا، واللهُ سُبحانَه غالِبٌ على أَمرِهِ، وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوَكيلُ.

هذا، واللهُ تعالى هو المَسؤُولُ بِفَضْلِه ومَنِّه، وهو المَرْغُوبُ إلى رَحمتِه، وهو المَقصودُ إلى رأْفَتِه: أنْ يَتَقَبَّلَنا في حُرَّاس حَوض شريعَتِه، وأنْ يَرتَضينا في خُدَّام حَرَم صِراطِه، وأنْ يُلْحِقَنا -عَقيدةً وضَميراً وسُلُوكاً ومَنْهَجاً ومَصيراً- بالرَّفيق الأَعْلى مَعَ الَّذين أَنْعَمَ علَيهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصالِحين، وحَسُنَ أولئك رَفيقاً.

---

(١) اقتباسٌ من كلام قُطْب الدِّين الشِّيرازيِّ في آخِرِ شَرحِه على كتاب «حِكمة الإشراق» للسَّهْرَوَرْدِيِّ: ق ٢٣٢/ب (نسخة مكتبة الملك عبد العزيز، برقم: ١/٣٦١٩).

اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ ومِيكائِيلَ وإِسْرافِيلَ، فاطِرَ السَّمواتِ والأَرضِ، عالِمَ الغَيْبِ والشَّهادةِ، أنتَ تَحكُمُ بينَ عِبَادِكَ فيما كانُوا فيه يَخْتَلِفُونَ؛ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فيه مِن الحَقِّ بإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدي مَن تَشاءُ إلى صِراطٍ مُستَقيمٍ.

سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمدِكَ، أَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا أنتَ، أَستَغْفِرُكَ وأتوبُ إليكَ.

وكَتَبَ

حسنين سلمان مهدي

في شامة الشام

ظُهرَ يومِ الإِثْنين = ٩/رَجب/١٤٣١ هـ

٢١/حُزَيران/٢٠١٠ م

نماذج من صور الأَصل الخطِّيِّ المعتَمَد

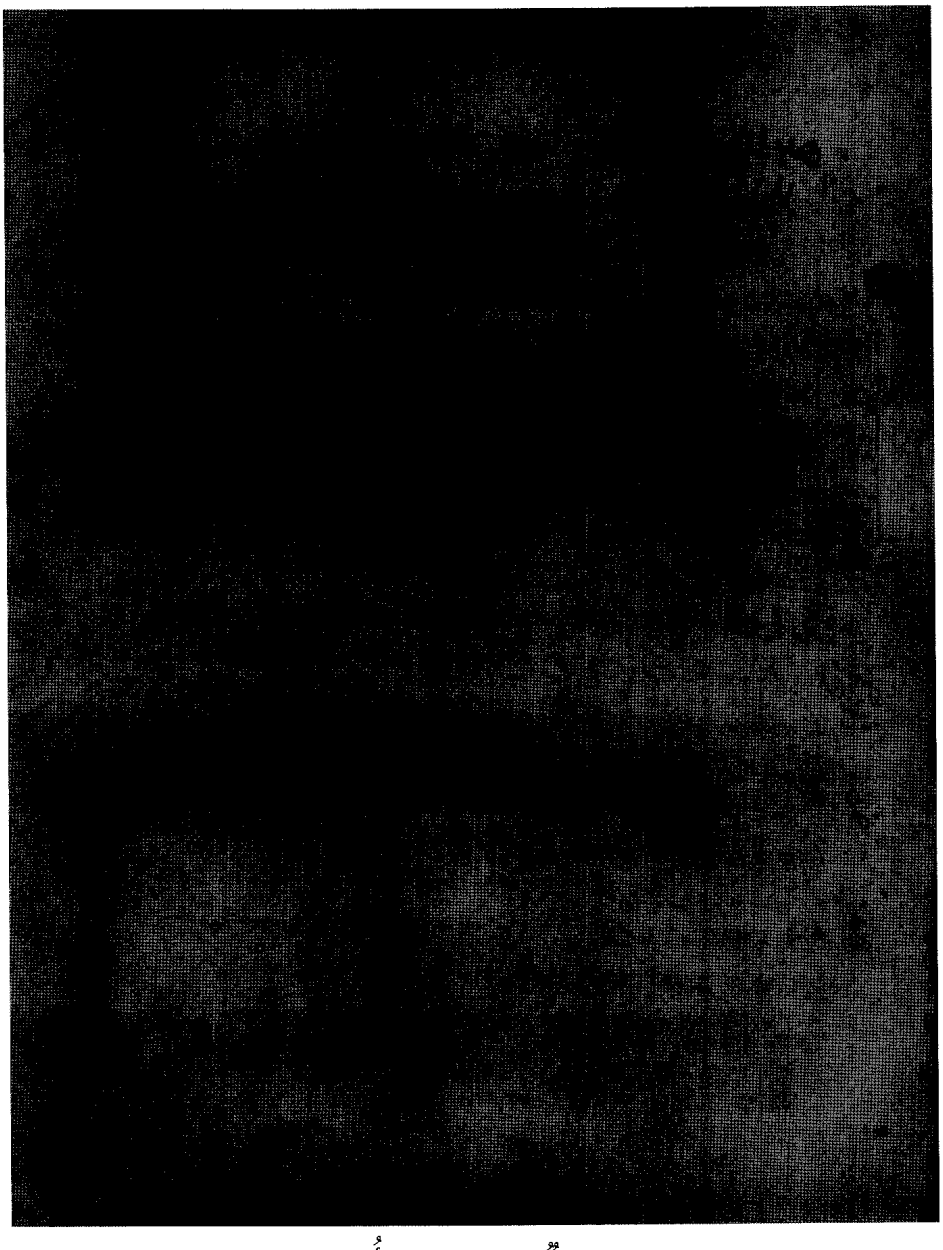

صورةٌ عن الصفحةِ الأُولى
طُرَّةُ النُّسْخةِ / عُنوانُ الكِتابِ

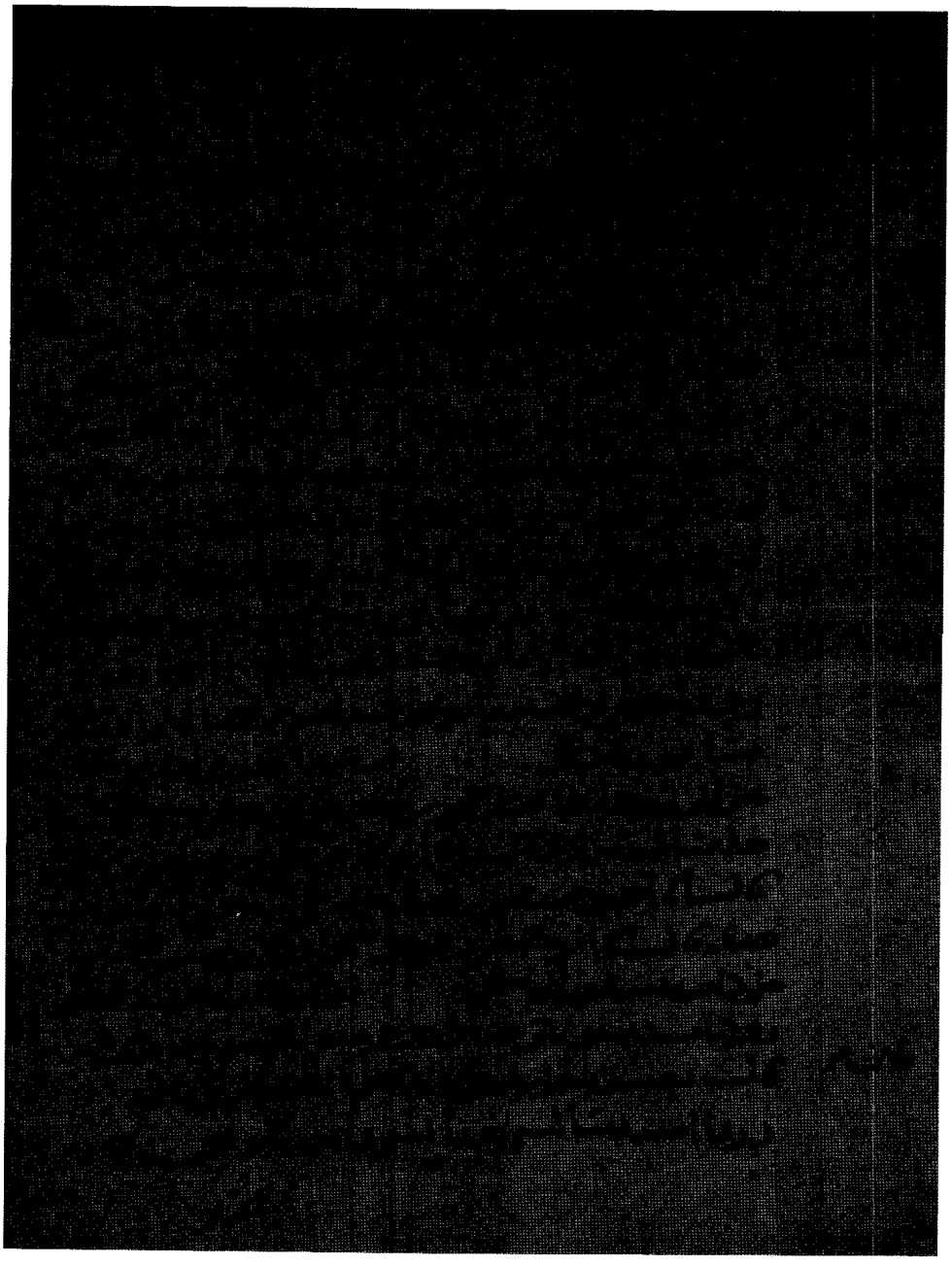

صورةٌ عن الصفحةِ الثانيةِ

مقدِّمةُ الكِتابِ

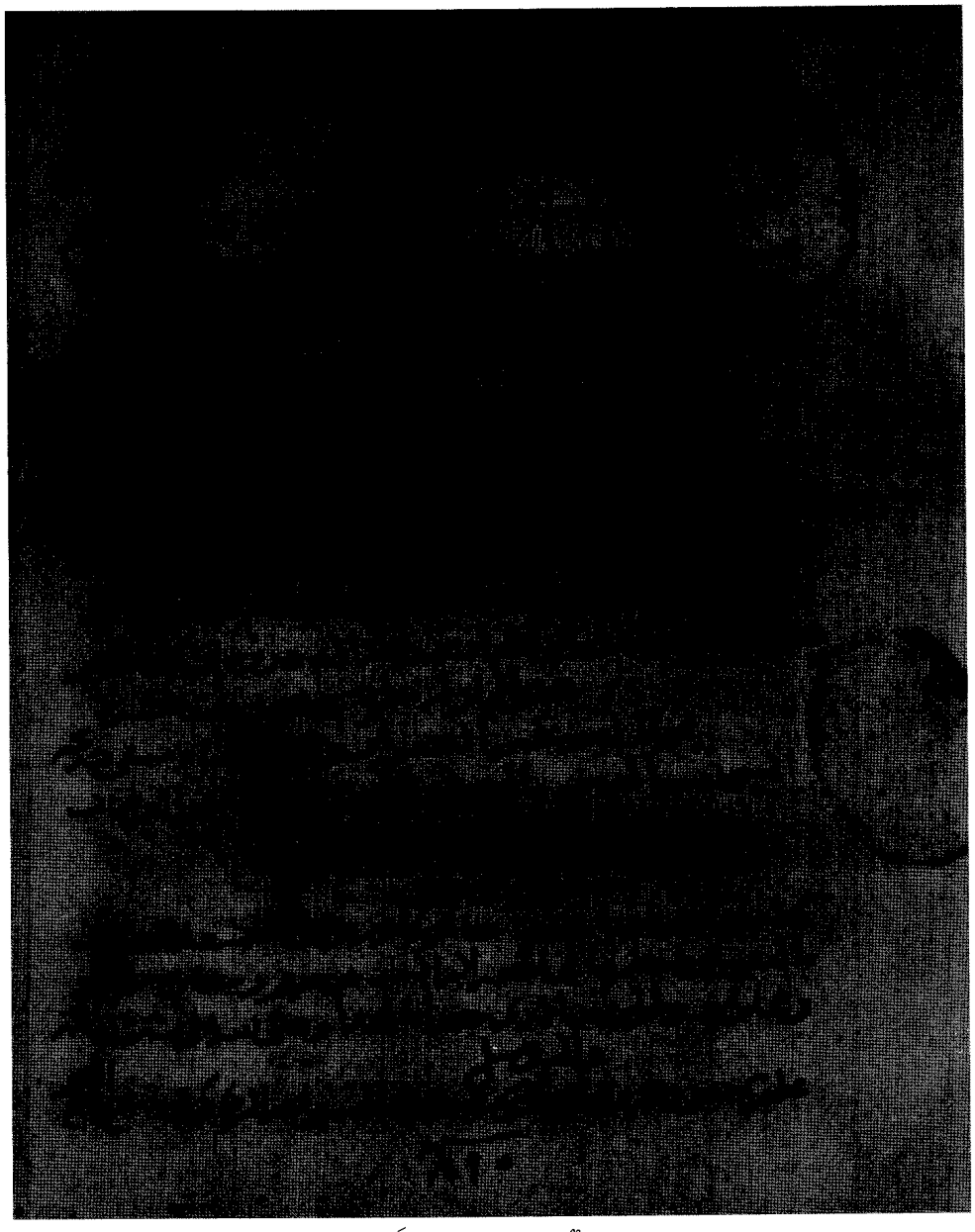

صورةٌ عن الصفحةِ الأَخيرةِ

نهايةُ الكِتابِ / تاريخَا انتهاءِ التأليفِ وانتهاءِ النَّسْخِ

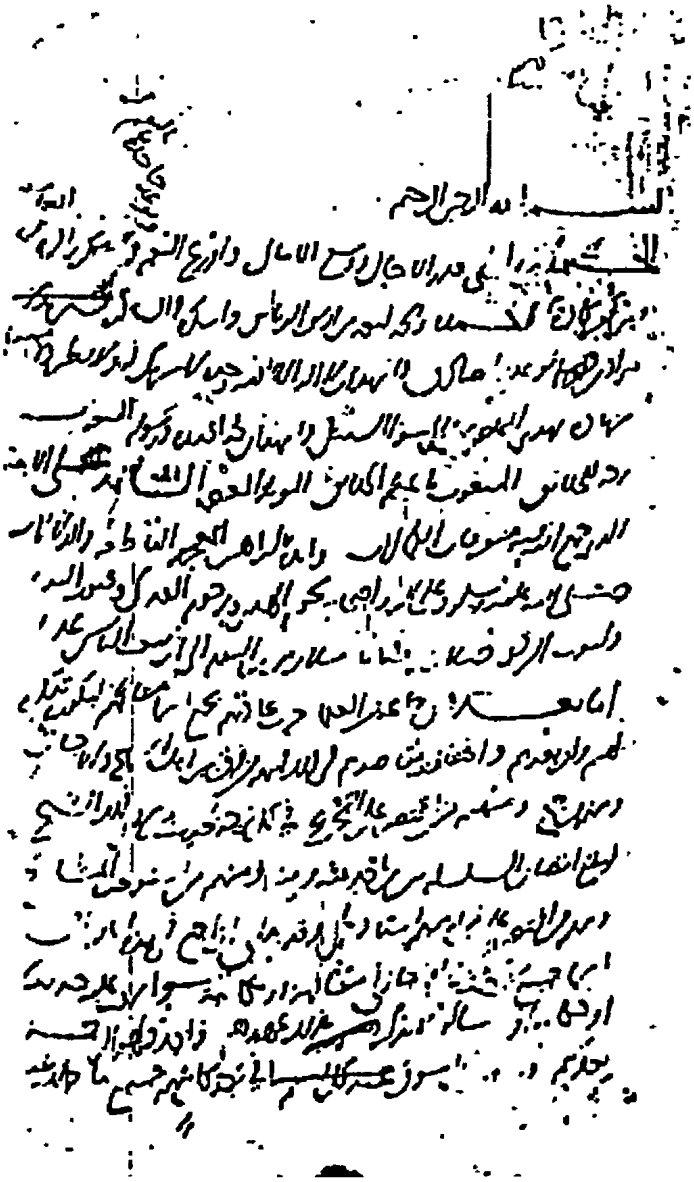

نَمُوذَجٌ مِن خطِّ الحافظ ابنِ حَجَرٍ العَسْقَلَانيِّ زمنَ تأليفه لـ « هداية الساري »

صورةٌ عن الصفحةِ الأُولى من مُسوَّدَةِ كتابِه « المجمع المؤسس » المكتوبةِ سنةَ (٨٠٦ هـ)

نسخة مراد ملا / برقم : (٦٠٣)

هداية السَّاري
لسيرة البخاري

تأليف

الحافظ ابن حجر العسقلاني
شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني
المولود سنة ٧٧٣ هـ - المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

تحقيق

حسنين سلمان مهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾

وَهُوَ حَسْبِي وَعَوْنِي

الحمد للهِ الَّذي له الحَمْدُ في الأُولَى وَالآخِرَة، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً وُجُوهُ قَائِلِيهَا نَاضِرَة، إلى رَبِّهَا نَاظِرَة، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ وَرَسُولُهُ، المَبْعُوثُ رَحْمَةً لِلْعَالمِينَ بَاطِنَةً وَظَاهِرَة، صَلَّى اللهُ عَلَيه وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولي المَنَاقِبِ البَاهِرَة، وَالآثَارِ الزَّاهِرَة.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ نُبْذَةٌ مِنْ أَخْبَارِ الإِمَامِ أبي عَبدِ اللهِ البُخَارِيِّ، مُنَبِّهَةٌ عَلَى قَدْرِهِ وَتَفْخِيمِ أَمْرِهِ، وَإِنْ كان أَمْرُهُ شَهِيرًا وَقَدْرُهُ أَثِيرًا، لَكِنَّ في المُفَصَّلِ مَا لَيسَ في الجُمْلَةِ، وَقَدْ أَوْرَدْتُهَا مُخْتَصَرَةَ الإِسْنَادِ غَالبًا.

وَأَكْثَرُ ما أَوْرَدْتُهُ فمِنْ كِتَابِ «شَمَائِلِ البُخَارِيِّ» تَأْلِيفِ وَرَّاقِه الإِمَامِ أبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أبي حَاتِمٍ البُخَارِيِّ.

وَقَدْ أَخْبَرَنِي بِجَمِيعِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المَكِّيُّ إِذْنًا مُشَافَهَةً [عَن

كِتابِ سُلَيمانَ بنِ حَمْزةَ][1] عَن عَبدِ العَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَاقَا، عَن أَبي زُرْعَةَ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ، عَن أَبي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ الشِّيرَازِيِّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبدِ اللهِ ابْنُ مَهْرَوَيْه؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الفِرَبْرِيُّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَدِّي؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ.

وَهُوَ جُزْءٌ ضَخْمٌ.

وَأَوْرَدْتُ كَثِيرًا مِنْ «كِتَابِ نَيْسَابُورَ» لِلْحَاكِمِ [أَبي عَبدِ اللهِ][2]، وَمِنْ «كِتَابِ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ، وَمِنْ «كِتَابِ دِمَشْقَ» لابْنِ عَسَاكِرَ، وَمِنْ غَيْرِ هَذِهِ الكُتُبِ.

فَمَا قُلْتُ فيهِ: (قَالَ فُلَانٌ) بِصِيغَةِ الجَزْمِ؛ فَهُوَ مِمَّا لَا أَعْلَمُ بِالإِسْنَادِ إِلى قَائِلِهِ [مَقَالًا][3].

وَرُبَّمَا أَسْنَدْتُ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، وَاللهُ المُوَفِّقُ./ [٢٢٤/ب]

---

(١) في الأصل بَدلَ ما بين المعقَّفتين: [عن عَلِيٍّ...] وبعده بياضٌ بقدر كلمتين، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه موافقاً لسِياق المؤلف لإسنادِه إلى الكتاب المذكور في تغليق التعليق: ٣٨٦/٥، وهو: تقيُّ الدِّين أبو الفَضْلِ سُلَيمانُ بنُ حَمْزَةَ بنِ أحمدَ ابنِ قُدَامَةَ المَقْدِسيُّ الحَنْبَلِيُّ القاضي، ثقةٌ فاضلٌ فَقيهٌ متَّفَقٌ عليه، انتهى إليه علوُّ الإسناد في عَصْرِه، توفي سنةَ خمسَ عشرةَ وسبع مئةٍ، ينظَر لترجمته ذيل طبقات الحنابلة لابن رَجَب: ٣٩٨/٤، والدرر الكامنة: ١٤٦/٢.

(٢) بياضٌ في الأَصْلِ بقدر كلمتين، والمثبَتُ هو الأَلْيَقُ بالسِّياق؛ لِمَا جَرَت عليه عادَةُ المحدِّثِين من التَّمييز بينَ الحاكِمَين -أبي أحمدَ وأبي عَبد الله- بالكُنية.

(٣) بياضٌ في الأصل بقدر كلمة، والمثبَتُ -أو ما يماثله في المعنى مثل: ضَعْفاً، مَطْعَناً- أَلْيَق بالسِّياق، والله أعلم.

[١]. فَصْلٌ
فِي ذِكْرِ نَسَبِهِ وَمَوْلِدِهِ وَصِفَتِهِ

هُوَ الإِمَامُ السَّيِّدُ، العَلَمُ الفَرْدُ، تَاجُ الفُقَهَاءِ، عُمْدَةُ المُحَدِّثِينَ: أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ المُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَه بْنِ الأَحْنَفِ الجُعْفِيُّ.

وَبَرْدِزْبَه: بِفَتْحِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ، ثُمَّ رَاءٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ دَالٌ مُهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ(١)، ثُمَّ زَايٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ، ثُمَّ هَاءٌ، هَكَذَا قَيَّدَهُ الأَمِيرُ أَبُو نَصْرٍ ابْنُ مَاكُوْلَا(٢).

وَقِيلَ فِيهِ: بَذْدِزْبَه، كَمَا مَضَى، لَكِن بَدَلَ الرَّاءِ ذَالٌ مُعْجَمَةٌ(٣).

---

(١) كذلك ضبطها المؤلف أيضاً في تغليق التعليق: ٣٨٤/٥، وفي مقدمة فتح الباري (ط الفيحاء): ص ٦٦٩، لكنه خالَف في تبصير المنتبه: ٧٧/١؛ فضَبَطه بفتح الدال، وهو وَهمٌ.

(٢) انظر الإكْمَال: ٢٥٩/١، ووفيات الأعيان: ١٩٠/٤، وتوضيح المشتبه: ٤٤٠/١.

وفي هَامِشِ الأصل: (اَسْمُ العَطَّارِ بِلُغَةِ بُخَارَى)، وهذا التفسير غير منقولٍ في مصادر ترجمة الإمام البخاري، وإنما اكتفى الناسُ بما نقله الخطيبُ البغداديُّ في تاريخ بغداد -٦/٢- عن بَكْر بن مُنِيْر البخاريِّ أنَّ معنى «بَرْدِزْبَه» هو: الزَّرَّاع بلغة أهل بخارى، ولم يَحكُوا غيرَه اعتماداً على معرفة بَكْرٍ، ونقَلَ العلَّامة ابنُ المُلَقِّن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» -٤٦/٢- عن ابن دِحْيَةَ؛ أنه قال: (قال لي أهلُ خُراسانَ بعدَ أنْ لم يَعْرِفوا مَعْنى هذه اللفظةِ: يُقالُ للفَلَّاحين بالفارسية: بِرْزِگر -بباءٍ موحَّدةٍ ثُمَّ راءٍ ساكنةٍ ثُمَّ زايٍ مكسورةٍ ثمَّ كافٍ غير صافيةٍ ثمَّ راءٍ ساكنة- وهو لقبٌ لكلِّ مَن سَكَن الباديَةَ، زَرَّاعاً كان أو غَيرَه) اهـ.

(٣) حكى ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه أنَّ هذا الضبطَ قد قيَّدَه عن بعض المتقِنين، وبيَّن في «تحفة الأَخْبَاري» - الورقة ٥٣ - أنه أبو جَعفرٍ العَبْدَرِيُّ. وقد نُقلَ في ضبطه قولان آخران:

الأول: يَزْدِزْبَه، كما تقدَّم أولاً لكنَّ أولَه ياء آخر الحروف، بعدها زاي ساكنة. =

وَكَانَ مَجُوسِيًّا، فَأَسْلَمَ ابْنُهُ المُغِيرَةُ عَلَى يَدَيِ اليَمَانِ وَالِي بُخَارَى، وَكان اليَمَانُ جُعْفِيًّا؛ فَنُسِبَ البُخَارِيُّ إِلَيْهِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَحمَدَ(١) بْنِ خَلَفٍ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ(٢): سَمِعَ أَبِي(٣) مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَرَأَى حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ قَدْ صَافَحَ ابْنَ المُبَارَكِ بِكِلْتَا يَدَيْهِ(٤).

وَقَالَ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ(٥): سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ الحُسَيْنِ البَزَّازَ يَقولُ: رَأَيْتُ

= والثاني: يَزْدِبَه، بياء آخر الحروف مفتوحة، بعدها زاي ساكنة، ثم ذال معجمة مكسورة، ثم باء ثاني الحروف مفتوحة، آخره هاء.

وقد ذَكَرَ ابنُ السُّبْكِيِّ في طبقات الشافعية الكبرى -٢/٢١٢- أنَّ أبا (بَرْدِزْبَه) كان اسمُه: (بَذِذْبِه)؛ وضَبَطَه فقال: (بباءٍ موحَّدةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ ذالٍ مُعجمةٍ مَكسورةٍ، ثمَّ ذالٍ ثانيةٍ معجمةٍ ساكنةٍ، ثمَّ باءٍ موحَّدةٍ مكسورةٍ، ثم هاءٍ؛ هذا ما كُنَّا نَسمعُه من الشيخ الإمام الوالدِ رحمه الله) اهـ، فإنْ تحقَّق هذا فلعلَّ الاختلافَ وقع في الجدِّ الأعلى وانتقلَ إلى ابنِه لتشابه رَسمَي اسمَيهِما، والله أعلم.

(١) تصحَّف في الأصل إلى: (محمَّد)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٣٨٤، وسيأتي ذكرُه في هذا الكتاب على الصواب في عِدَّة مواضع.

(٢) في تاريخه الكَبِير: ١/٣٤٢ = (١٠٨٤).

(٣) في الأصل: (سَمع المغيرةُ)، وهو وهمٌ، والمثبَت على الصواب موافقٌ لما في مصدر النقل ومصدر تخريج الرواية، فكلام الإمام البخاري مُتعلِّقٌ بوصفِ حَال والده إسماعيل لا في وصف حال جدِّه الأعلى المغيرة والذي لعلَّه قد توفِّي قبلَ أن يُعرَف الإمامُ مالكٌ، وقد نقلَ المؤلفُ النصَّ على الصواب في تغليق التعليق: ٥/٣٨٤- ٣٨٥، وفي فتح الباري (ط الفيحاء): ١١/٦٧، فتبيَّن أنَّ الوهمَ ها هنا من الناسخ، والله أعلم.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٣٩٢.

(٥) كذا في الأصل، وهو موافق لما في تغليق التعليق: ٥/٣٨٥، وهو وهمٌ صَريحٌ؛ فكيف يُعقَل أنْ يَرويَ ورَّاقُ الإمام البخاريِّ صفةَ شيخه الجَسَديةَ عن غيره وهو الذي لازمه ملازمةَ الفَصيل لأمِّه وكان عُمدةَ الناس في معرفة أحوال الإمام البخاريِّ الخَفية والمُعْلَنة؟! وإنما راوي هذه =

مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ شَيْخًا نَحِيفَ الجِسْمِ، لَيسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالقَصِيرِ، وُلِدَ يَوْمَ الجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ بِبُخَارَى(١).

وَكَذَا حَكَاهُ المُسْتَنِيرُ بْنُ عَتِيقٍ: أَنَّ البُخَارِيَّ أَخْرَجَ لَهُ بِهِ خَطَّ أَبِيهِ(٢).

وَقَالَ الخَلِيلِيُّ(٣) فِي «الإِرْشَادِ»: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ أبي مُسْلِمٍ الفَارِسِيَّ الحَافِظَ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ الفَضْلِ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ مَهِيبَ بْنَ سُلَيْمٍ يَقولُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: وُلِدْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ/ بَعْدَ [١/٢٢٥] الصَّلَاةِ، لِثِنْتَيْ عَشَرَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَوَّالٍ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ.

= الحكاية عن البزَّازِ الحافظُ ابنُ عديٍّ كما سيأتي في التعليق التالي، وهذا -فيما أُرى- وهمٌ أصيلٌ برِئَت منه دواةُ الناسخ؛ فقد أخطأ المؤلف كرَّةً أُخرى حينَ نَقَلَ النصَّ نفسَه في تهذيب التهذيب ٤٢/٩؛ فعَزَى الروايةَ عن البَزَّازِ إلى بَكْرِ بن مُنِيرٍ؛ وحالُ بَكْرٍ كحال الوَرَّاق، ولعلَّ المؤلِّف -ها هنا- وَقَعَ له تردُّدُ نَظَرٍ مع الفقرة التالية؛ فإنَّ حكايةَ المستَنير بن عَتيقٍ التاليةُ يرويها عنه الورَّاقُ، أمَّا في «التهذيب» فقد وقع في سُوءِ فَهمٍ لعبارة الحافظ المِزِّيِّ في تهذيب الكمال: ٤٣٨/٢٤، والله أعلم.

(١) رواه عن البزَّازِ الحافظُ أبو أحمد ابنُ عَديٍّ في الكامل: ١٣١/١، وفي «أَسَامِي مَنْ رَوَى عَنْهُمُ البُخَارِيُّ في الصَّحِيحِ»: ص ٤٩، والخبَرُ منقولٌ من طريق ابنِ عَديٍّ في تاريخ بغداد: ٦/٢، وتاريخ دمشق: ٥٥/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٣٨/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٢/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٤٢/١٩.

(٢) ينظر تاريخ دمشق: ٥٥/٥٢.

(٣) تحرفت في الأصل إلى: (الخلالي)، والنص في «إرشاده»: ٩٥٩/٣.

[٢]. فَصْلٌ
فِي نَشَأَتِهِ وَطَلَبِهِ لِلْحَدِيثِ

قَالَ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ[١]: قُلْتُ لأَبِي عَبدِ اللهِ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ أَمْرِكَ فِي طَلَبِ الحَدِيثِ؟ قَالَ: أُلْهِمْتُ حِفْظَ الحَدِيثِ وَأَنَا فِي الكُتَّابِ. قُلْتُ: وَكَمْ أَتَى عَلَيْكَ إِذْ ذَاكَ؟ فَقَالَ: عَشْرُ سِنِينَ أَوْ أَقَلُّ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنَ الكُتَّابِ بَعْدَ العَشْرِ، فَجَعَلْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى الدَّاخِلِيِّ[٢] وَغَيْرِهِ، فَقَالَ يَوْمًا فِي مَا كَانَ يَقْرَأُ لِلنَّاسِ: سُفيانُ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَن إِبْرَاهِيمَ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا فُلَانٍ! إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ لَمْ يَرْوِ عن إِبْرَاهِيمَ! فَانْتَهَرَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: ارْجِعْ إِلَى الأَصْلِ إِنْ كان عِنْدَكَ. فَدَخَلَ وَنَظَرَ فيه، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ لِي: كَيْفَ هُوَ يَا غُلَامُ؟ فَقُلْتُ: هُوَ: الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، عن إِبْرَاهِيمَ. فَأَخَذَ القَلَمَ وَأَصْلَحَ كِتَابَهُ، فَقَالَ: صَدَقْتَ. فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: ابْنُ كَمْ كُنْتَ إِذْ رَدَدْتَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ لَهُ: ابْنُ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً.

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٦/٢، وتاريخ دمشق: ٥٧/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٣٩/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٣/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٤٣/١٩.

(٢) قال المؤلفِ في تَعْلِيقِ التَّعْلِيقِ ٣٨٦/٥: (الدَّاخِلِيُّ المَذْكُورُ لَمْ أَقِفْ على آسْمِهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ آبْنُ السَّمْعَانِيِّ وَلَا الرُّشَاطِيُّ هَذِهِ النِّسْبَةَ، وَأَظُنُّ أَنَّهَا نِسْبَةٌ إِلى المَدِينَةِ الدَّاخِلَةِ بِنَيْسَابُورَ) اهـ، والمدينة الداخلة هي كل مدينة محصَّنة بسور، وقد كان في تلك النواحي مدنٌ دواخلُ كثيرةٌ، وذكر ياقوت في معجم البلدان (٧٨/٥ - ٧٩): أنَّ بخارى نفسها كان فيها مدينةٌ داخلةٌ؛ فالأقربُ -على هذا- أنْ يكونَ شيخُ الإمام البخاريِّ منسوباً إليها لا إلى داخلة نيسابور، والله أعلم.

قَالَ: فَلَمَّا طَعَنْتُ فِي سِتَّ[1] عَشْرَةَ سَنَةً حَفِظْتُ كُتُبَ ابْنِ المُبَارَكِ وَوَكِيعٍ، وَعَرَفْتُ كَلَامَ هَؤُلاءِ[2]، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَ أُمِّي وَأَخِي أَحْمَدَ إِلى مَكَّةَ، فَلَمَّا حَجَجْتُ رَجَعَ أَخِي وَتَخَلَّفْتُ بِهَا فِي طَلَبِ الحَدِيثِ، فَلَمَّا طَعَنْتُ فِي ثَمَانِي عَشْرَةَ جَعَلْتُ أُصَنِّفُ قَضَايَا الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَقَاوِيلَهُمْ، وَذَلِكَ فِي أَيَّامِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى[3]، وَصَنَّفْتُ كِتَابَ «التَّارِيخِ» إِذْ ذَاكَ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّيَالِي المُقْمِرَةِ. قَالَ: وَقَلَّ اسْمٌ فِي «التَّارِيخِ» إِلَّا وَلَهُ عِنْدِي قِصَّةٌ، إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ تَطْوِيلَ الكِتَابِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ/ خَلَفٍ: رَحَلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ إِلى العِرَاقِ فِي [٢٢٥/ب] آخِرِ سَنَةِ عَشْرٍ وَمِئَتَيْنِ[4].

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي حَفْصٍ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ[5] أَسْمَعُ كِتَابَ «الجَامِعِ» لِسُفيانَ الثَّوْرِيِّ مِنْ كِتَابِ وَالدِي، فَمَرَّ

---

(١) في الأصل: (ستة) مؤنثة، وهو لحن.

(٢) قال المؤلف في مقدمة فتح الباري ص٦٦٩: (يعني أصحابَ الرأيِ)ا هـ، وسيأتي النقلُ عنه (ص:١١٥) أنه قد نَظَرَ في كتب اليهود والنصارى والمَجوسِ أيضاً!

(٣) هو: عُبيد الله بن موسى بن أبي المُختار العَبْسيُّ مولاهم أبو محمَّد الكوفي، ثقة شيعي، روى عنه الإمام البخاري في صحيحه، توفي سنة ثلاثَ عشرة ومئتين، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ١٦٤/١٩.

(٤) ينظر تاريخ دمشق: ٥٧/٥٢، وتهذيب الكمال: ١٣٤/٢٩، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٣/١٢.

(٥) هو: أحمد بن حَفص أبو حفص الكبير، إمام الحنفية في عصره في البلاد الشرقية، توفي سنة سبعَ عشرةَ ومئتين، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٥٧/١٠، وفي ترجمته ما يدلُّ على وجود آصرة مودَّةٍ بينه وبين إسماعيلَ والد الإمام البخاريِّ رحمهم الله، وسيأتي ما يؤكِّد ذلك في أول الفصل الرابع من هذا الكتاب (ص:٦٣).

أَبُو حَفْصٍ عَلَى حَرْفٍ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَا ذَكَرَ، فَرَاجَعْتُهُ، فَقَالَ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ، فَرَاجَعْتُهُ، فَسَكَتَ، وَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابنُ إِسْمَاعِيلَ[1]. فَقَالَ: هُوَ كَمَا قَالَ، وَاحْفَظُوا؛ فَإِنَّ هَذَا يَصِيرُ يَوْمًا رَجُلاً[2].

وَقَالَ الوَرَّاقُ[3]: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: كُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلى الفُقَهَاءِ بِمَرْوَ وَأَنَا صَبِيٌّ، فَقَالَ لِي مُؤَدِّبٌ مِنْ أَهْلِهَا: كَمْ كَتَبْتَ اليَوْمَ؟ فَقُلْتُ: آيَتَيْنِ[4]. فَضَحِكَ مَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ، فَقَالَ شَيْخٌ مِنْهُمْ: لا تَضْحَكُوا؛ فَلَعَلَّهُ يَضْحَكُ مِنْكُمْ يَوْمًا.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السِّمْسَارُ المُوَقِّتُ: سَمِعْتُ شَيْخِي[5] يَقولُ: ذَهَبَتْ عَيْنَا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ في صِغَرِهِ، فَرَأَتْ وَالدَتُهُ في المَنَامِ إِبْرَاهِيمَ الخَلِيلَ، فَقَالَ: يَا هَذِهِ! قَدْ رَدَّ اللهُ على ابنِكِ بَصَرَهُ؛ لِكَثْرَةِ دُعَاءِكِ، أَوْ: لَكَثْرَةِ بُكَاءِكِ. قَالَ: فَأَصْبَحَ وَقَدْ رَدَّ اللهُ عليه بَصَرَهُ[6].

وَقَالَ غُنْجَارُ في «تَارِيخِ بُخَارَى»: حدَّثَنا خَلَفُ بْنُ مُحَمَّدٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (بن السمعاني)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٨٧/٥.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ١١/٢، وتاريخ دمشق: ٨٧/٥٢.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٠١/١٢.

(٤) في السِّيَر زيادةٌ مهمَّةٌ من كلام الإمام البخاريِّ؛ قال: (وأرَدتُ بذلك حديثَين)؛ فهذه الزيادة توضِّح سببَ ضحك الحاضرين؛ أنه عبَّر عن الحديث النبوي بلفظ (الآية)، وقد تصحَّفت اللفظة في مطبوعة السِّيَر إلى: (اثنين)، ولا معنى لها، فلتصحَّح.

(٥) لم أعرف مَن هو، ولعلَّه محمَّد بن الفَضل البَلْخيُّ الآتي ذِكْرُه، والله أعلم.

(٦) ينظر تاريخ بغداد: ١٠/٢، وتاريخ دمشق: ٥٦/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٥/٢٤.

أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الفَضْلِ البَلْخِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقولُ: ذَهَبَتْ عَيْنَا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ في صِغَرِهِ. وَذَكَرَ مِثْلَهُ[١].

وَرَوَاهَا الحَافِظُ أَبُو القَاسِمِ اللَّالَكَائِيُّ في كِتَابِ «كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ» لَهُ، عن شَيْخٍ لَهُ عن غُنْجَارَ[٢].

أُنْبِئْتُ عَنْ أَبِي نَصْرٍ ابنِ الشِّيرَازِيِّ، عَن جَدِّهِ أَبِي نَصْرٍ: أَنَّ الحَافِظَ أَبَا القَاسِمِ الدِّمَشْقِيَّ[٣] أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنَا الحُسَيْنُ بْنُ عَبدِ المَلِكِ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ ابنُ مَحْمُودٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ ابنُ المُقْرِئِ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ/ النَّيْسَابُورِيَّ؛ [١/٢٢٦] قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يُوسُفَ السُّلَمِيَّ؛ قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ في مَجْلِسِ مَالكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[٤] وَهُوَ يَبْكِي، فَقُلْتُ لَهُ: ما يُبْكِيكَ؟ قَالَ: لا يُمْكِنُنِي أَنْ أَكْتُبَ وَلَا أَنْ أَضْبِطَ[٥]. ثُمَّ جَعَلَ اللهُ مُحَمَّدَ بنَ إِسْمَاعِيلَ كَمَا رَأَيْتُمْ!

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ السَّرِيِّ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الحِجَازِ وَمَكَّةَ وَالمَدِينَةِ وَالبَصْرَةِ وَوَاسِطٍ

---

(١) ينظر تاريخ دمشق: ٥٦/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٣/١٢.

(٢) ينظر كرامات الأولياء للَّالَكَائِيِّ: ص ٢٤٧ = (٢٢٩).

(٣) هو الحافظ ابن عساكِرَ، والنصُّ في تاريخ دمشق: ٥٦/٥٢.

(٤) هو: مالك بن إسماعيل بن دِرْهَم النَّهْديُّ مولاهم أبو غَسَّانَ الكوفي، ثقة مُتقن عابد، توفي سنة سبع عشرة ومئتين، روى عنه الإمام البخاريُّ في «صحيحه»، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٨٦/٢٧.

(٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (أحفظ)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٨٨/٥.

وَبَغْدَادَ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، لَقِيتُهُمْ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ. وَذَكَرَ أَنَّهُ رَحَلَ إِلى الشَّامِ وَمِصْرَ وَالجَزِيرَةِ مَرَّتَيْنِ، وَأَتَى البَصْرَةَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَأَقَامَ بِالحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ. قَالَ: وَلَا أَدْرِي كَمْ دَخَلْتُ الكُوفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي خُرَاسَانَ(١).

وَقَالَ وَرَّاقُهُ(٢): سَمِعْتُهُ يَقولُ: دَخَلْتُ بَلْخَ، فَسَأَلَنِي أَصْحَابُ الحَدِيثِ أَنْ أُمْلِيَ(٣) عَلَيْهِمْ لِكُلِّ مَنْ لَقِيتُ حَدِيثًا عِنْهُ، فَأَمْلَيْتُ(٤) أَلْفَ حَدِيثٍ لأَلْفِ شَيْخٍ مِمَّنْ كَتَبْتُ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: كَتَبْتُ عن أَلْفٍ وَثَمَانِينَ نَفْسًا ليس فيهِمْ إِلَّا صَاحِبُ حَدِيثٍ.

وَقَالَ أَيْضًا(٥): كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ نَفْسٍ مِن العُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَنْ مَنْ قَالَ: الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ.

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ القَطَّانُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ شَيْخٍ أَوْ أَكْثَرَ، مَا عِنْدِي حَدِيثٌ إِلَّا أَذْكُرُ إِسْنَادَهُ(٦).

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ١٩٣/١ = (٣٢٠)، وغُنجار في تاريخ بخارى [كما نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٥٨/٥٢، والذهبي في سير أعلام النبلاء: ٤٠٧/١٢] من طريق عبد الرحمن بن محمَّد البخاريِّ عن الإمام البخاري، به، فلعلَّ المؤلف نقلَ روايةَ سَهْلِ بنِ السَّريِّ من تاريخ نيسابور؛ فأفادَ، والله أعلم.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٩٥/١٢ و٤١٤، وتاريخ الإسلام: ٢٥٣/١٩.

(٣) في الأصل: (أنتقي)، والمثبَتُ من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٨٩/٥، ومعناهما قريبٌ.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (فأليت).

(٥) رواه الورَّاق عنه، وذَكَر أنَّه قال هذا قبلَ موتِه بشهرٍ واحدٍ، ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٩٥/١٢.

(٦) ينظر تاريخ بغداد: ١٠/٢، وتاريخ دمشق: ٥٨/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٩٠/١، وتهذيب الكمال: ٤٤٥/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٧/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥١/١٩.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[١]: سَمِعْتُ هَانِئَ بْنَ النَّضْرِ يَقولُ: كُنَّا[٢] عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ -يَعْنِي الفِرْيَابِيَّ- بِالشَّامِ، وَكُنَّا نَتَنَزَّهُ، وَكان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَعَنَا، وَكان لا يُزَاحِمُنَا فيمَا نَحْنُ فيهِ، بَلْ يُكِبُّ[٣] على العِلْمِ.

قَالَ[٤]: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لَمْ تَكُنْ كِتَابَتِي الحَدِيثَ كَمَا كَتَبَ هَؤُلاءِ، كُنْتُ إِذَا كَتَبْتُ عن رَجُلٍ سأَلْتُهُ عَن اسْمِهِ/ وَكِنْيَتِهِ وَنَسَبِهِ، وَعِلَّةِ الحَدِيثِ إِنْ كَانَ [٢٢٦/ب] الرَّجُلُ فَهِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَأَلْتُهُ أَنْ يُخْرِجَ لِي أَصْلَهُ وَنُسْخَتَهُ، فَأَمَّا الآخَرُونَ فَلَا يُبَالونَ ما يَكْتُبُونَ وَلَا كَيْفَ يَكْتُبُونَ.

قَالَ وَرَّاقُهُ[٥]: سَمِعْتُ العَبَّاسَ الدُّورِيَّ يَقولُ: مَا رَأَيْتُ أَحْسَنَ طَلَبًا لِلحَدِيثِ مِن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ؛ كان لَا يَدَعُ أَصْلاً وَلَا فَرْعًا إِلَّا قَلَعَهُ[٦]. ثُمَّ قَالَ لَنَا: لَا تَدَعُوا شَيْئًا مِنْ كَلَامِهِ إِلَّا كَتَبْتُمُوهُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَعْيَنُ: سَمِعْنَا على مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ أَمْرَدُ، على بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الفِرْيَابِيِّ[٧].

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٥.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (انا)، والتصويب من مصدر النقل موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٨٩/٥.

(٣) أي: يُقبِلُ عليه ويلازمه، وتصحَّفت الكلمة في تغليق التعليق إلى: (مكث)، فليُصَحَّح.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٦.

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٦.

(٦) في تغليق التعليق ٥/٣٨٩: (إلَّا بَلَغَه)، وما في الأصل موافق لما في سير أعلام النبلاء.

(٧) ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٥، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦٠ - ٦١، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/٨٨، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٤٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠١، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٤٤.

قُلْت: كان سِنُّ البُخَارِيِّ إِذْ ذَاكَ بِضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَالأَعْيَنُ المَذْكُورُ مِنْ أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَدَ المَشْهُورِينَ[1]، وَالفِرْيَابِيُّ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ البُخَارِيِّ[2].

قَالَ ابنُ طَاهِرٍ: قَدِمَ البُخَارِيُّ بَغْدَادَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِئَتَيْنِ، وَعَزَمَ على المُضِيِّ إلى عَبدِ الرَّزَّاقِ بِاليَمَنِ، فَالتَقَى بِيَحْيَى بنِ جَعْفَرٍ البِيكَنْدِيِّ فَاسْتَخْبَرَهُ، فَقَالَ: مَاتَ عَبدُ الرَّزَّاقِ. ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ، فَسَمِعَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبدِ الرَّزَّاقِ مِنْ يَحْيَى بنِ جَعْفَرٍ[3].

قُلْتُ: وَيَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ مِنَ الثِّقَاتِ الأَثْبَاتِ[4]، وَمَا أَعْتَقِدُ أَنَّهُ افْتَرَى وَفَاةَ عَبدِ الرَّزَّاقِ، بَلْ حَكَاهُ لإِشَاعَةٍ لَمْ تَصِحَّ[5]، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ بَعْدَ

---

(١) هو: محمَّد بن أبي عَتَّابٍ البَغداديُّ، من ثقات المحدِّثين، توفِّي سنةَ أربعين ومئتين، تنظر ترجمته في طبقات الحنابلة: ٣٠٧/٢ و٣٩٥، وتهذيب الكمال: ٧٧/٢٦.

(٢) هو: محمَّد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضَّبِّي مولاهم أبو عبد الله الفِرْيابي، ثقة إمام فاضل، قال فيه الإمام البخاري: كان من أفضل أهل زمانه، توفي سنة اثنتي عشرة ومئتين، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٥٢/٢٧.

(٣) ينظر تغليق التعليق: ٣٩٠/٥، والقصة حكاها ابن عديٍّ في كتابه أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح: ص ٢٢٩، ونقلها عنه المِزِّيُّ في ترجمة يحيى البِيْكَنديِّ من تهذيب الكمال والمؤلفُ في تهذيبه: ١٧٠/١١ تبعاً للمِزِّيِّ، وهي غالباً الأصلُ في نقل ابن طاهر؛ فكان عزوها إليه أولى، والله الموفِّق.

(٤) تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٥٤/٣١.

(٥) الذي يبدو لي -والله أعلم- أنَّ يحيى بن جعفرٍ أرادَ بقوله ذلك الموتَ المجازيَّ لا الحقيقيَّ؛ فالمذكور في ترجمة عبد الرزاق أنه كان قد تغيَّرَ في آخر عمره وصار يقبلُ التلقينَ بعدَما عَمِيَ، فيبدو أنَّ البِيْكَنديَّ أراد أنْ يَمنع الإمامَ البخاريَّ من أن يتكَبَّد عناءَ الرحلة ومشقتَها إلى اليمن دون طائلٍ فقال له ما قال، وقد قيلَ: إنَّ السماعَ من المتغيِّر كالقراءةَ على قبرِه، وينظر لترجمة عبد الرزاق تهذيب الكمال: ٥٢/١٨، وتهذيبه: ٢٧٨/٦.

ذَلِكَ يَدْعُو لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَيُفْرِطُ فِي مَدْحِهِ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ[١].

وَقَالَ الخَطِيبُ[٢]: أَخْبَرَنَا أَبُو حَازِمٍ العَبْدَوِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ العَبَّاسِ الضَّبِّيَّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عبدِ اللهِ بْنِ[٣] مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ يَقولُ: سَمِعْتُ جَدِّي يَقولُ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: دَخَلْتُ بَغْدَادَ ثَمَانِي مَرَّاتٍ، فِي كُلِّهَا أُجَالِسُ أَحْمَدَ ابنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا عبد اللهِ! تَدَعُ العِلْمَ وَتَصِيرُ إلى خُرَاسَانَ؟!/ قَالَ: فَأَنَا أَذْكُرُ قَوْلَهُ الآنَ. [١/٢٢٧]

وَقَالَ الوَرَّاقُ[٤] عن حَاشِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: كان البُخَارِيُّ يَخْتَلِفُ مَعَنَا إِلى مَشَايِخِ البَصْرَةِ وَهُوَ غُلَامٌ، فَلَا يَكْتُبُ، حَتَّى أَتَى عَلَى ذَلِكَ أَيَّامٌ، فَلُمْنَاهُ، فَقَالَ لَنَا بَعْدَ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا: قَدْ كَثَّرْتُمْ عَلِيَّ، فَاعْرِضُوا عَلِيَّ ما كَتَبْتُمْ! فَأَخْرَجْنَاهُ، فَزَادَ على خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفًا، فَقَرَأَهَا كُلَّهَا عن ظَهْرِ قَلْبٍ، حَتَّى جَعَلْنَا نُحْكِمُ كُتُبَنَا مِنْ حِفْظِهِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لا يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ، فَكَانَ أَهْلُ المَعْرِفَةِ بِالبَصْرَةِ يَعْدُونَ خَلْفَهُ فِي طَلَبِ الحَدِيثِ، فيكْتِبُونَ عَنْهُ -وَهُوَ شَابٌّ- حَتَّى يَغْلِبُوهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَيُجْلِسُونَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فيجْتَمِعُونَ عَلَيه أُلُوفٌ، أَكْثَرُهُمْ مِمَّنْ يُكْتَبُ

---

(١) في تغليق التعليق ٥/٣٩٠: (وسيأتي ذلك)، وهي أليَق بالسياق، وينظر ما سيأتي ص: ٨٩-٩٠.

(٢) في تاريخ بغداد: ٢/٢٢، والحكايةُ منقولةٌ من طريقه في تاريخ دمشق: ٥٢/٦٠، ونقلها الإمام الذهبيُّ -في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٣، وفي تاريخ الإسلام: ١٩/٢٤٤- عن الورَّاق عن الإمام البخاريِّ، فلعلَّ في إسناد الخطيب البغداديِّ سَقْطاً؛ لأنَّ الفربريَّ هو راوي كتاب الورَّاق كما تقدَّم، والله أعلم.

(٣) تصحَّفَت في الأَصْلِ إلى: (أن).

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٤- ١٥، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦١- ٦٢، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٨ و٤٣٧، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٤٤.

عِنْهَ، وَكان إِذْ ذَاكَ شَابًّا لَمْ يَخْرُجْ وَجْهُهُ(١).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الأَزْهَرِ السِّجِسْتَانِيُّ: كُنْتُ بِالبَصْرَةِ في مَجْلِسِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ وَالبُخَارِيُّ مَعَنَا يَسْمَعُ لا يَكْتُبُ، فَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: ما له لا يَكْتُبُ؟! فَقَالَ: يَرْجِعُ إلى بُخَارَى فيكْتُبُ مِنْ حِفْظِهِ(٢).

وَقَالَ الوَرَّاقُ(٣): كان شَدِيدَ الحَيَاءِ في صِغَرِهِ، حَتَّى قَالَ شَيْخُهُ(٤) مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَتَرُونَ البِكْرَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنْ هَذَا الغُلَامِ؟!

قَالَ(٥): وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: كُنْتُ في مَجْلِسِ الفِرْيَابِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا سُفيانُ، عن أبي عُرْوَةَ، عن أبي الخَطَّابِ، عن أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَطُوفُ على نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ(٦). فَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ في المَجْلِسِ أَبَا عُرْوَةَ وَلَا أَبَا الخَطَّابِ،

---

(١) أي: لَمْ تَنْبُتْ لِحْيَتُهُ.

(٢) ينظر الإرشاد للخليلي: ٩٦١/٣، وتحرَّفت لفظة: (حِفْظِه) في الأصل إلى: (جوفه)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٩١/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٠.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٠١/١٢ و٤١٨، وقد لخَّص المؤلف عبارة الورَّاق في الموضعين وتصرَّف بها؛ اعتماداً منه على عبارة الإمام الذهبيِّ المقتضبة في جزءٍ فيه ترجمة البخاريِّ: ص٤٧، والله أعلم.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (شيخنا)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٩١/٥، وهو الأشبَهُ؛ حيث دلَّ نصُّ عبارة الورَّاق في السِّيَر على أنَّه لم يسمع هذه العبارةَ من البِيْكَنْدِيِّ وإنَّما حدَّثه بها بعضُ أصحابه، والجديرُ بالذِّكر أيضاً أنَّ لفظة (الغلام) في آخر قول البِيْكَنديِّ ليست في مصدر الرواية، بل إنَّ سِياقَ القصة فيه يأباها.

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٣/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٢/١٩.

(٦) أخرجه عبدُ الرَّزَّاق في مصنَّفه: ٢٧٥/١ = (١٠٦١)؛ عن مَعْمَرٍ به، والحديث بمعناه أخرجه البخاريُّ (٥٢١٥)؛ من رواية سعيد بن أبي عَروبةَ عن قَتادةَ به، وأخرجه بلفظه مسلمٌ: (٣٠٩)؛ من رواية هشام بن زيدٍ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فَقُلْتُ: أَمَّا أَبُو عُرْوَةَ؛ فَمَعْمَرٌ، وَأَمَّا أَبُو الخَطَّابِ؛ فَهُوَ قَتَادَةُ. قَالَ: وَكان الثَّوْرِيُّ فَعُولاً لِهَذَا؛ يَكْنِي المَشْهُورِينَ[1].

(١) مَعْمَر بن راشِدٍ الأَزْدي أبو عُروةَ البَصري نزيل اليَمَن، ثقةٌ حُجَّة، توفي سنة أربعٍ وخمسين ومئةٍ، وقَتَادة بن دِعَامةَ السَّدُوسيُّ أبو الخَطَّاب البَصْري، ثقة ثَبْتٌ إمام، توفي سنة بضع عشرة ومئة، وسُفيان بن سَعيد بن مَسروق الثَّوريُّ، ثقة حجَّة إمام، توفي سنة إحدى وستِّين ومئة، تنظر تراجمهم في تهذيب الكمال -على الوِلاء-: ٣٠٣/٢٨ و٤٩٨/٢٣ و١٥٤/١١، وأُرى أنَّ قصدَ الإمام الثَّوري في تصرُّفه بأسماء الرواة بتلك الطريقة إنَّما كان لتحريك أذهان تلامذته واستنهاض الوعيِ في عقولهم؛ ليتمكَّنوا من مَلَكة النقد والدراية، والله أعلم، وينظر سير أعلام النبلاء: ١١/٧.

[٣]. فَصْلٌ
فِي مَرَاتِبِ شُيُوخِهِ الَّذِينَ أَدْرَكَهُمْ وَحَدَّثَ عَنْهُمْ فِي «الجَامِعِ»/ وَغَيْرِهِ [٢٢٧/ب]

وَهُمْ على خَمْسِ طَبَقَاتٍ[١]:

الطَّبَقَةُ الأُولَى: مَنْ حَدَّثَهُ عن التَّابِعِينَ، مِثْلُ: مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عبدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى، وَأبي عَاصِمٍ النَّبِيلِ، وَأبي نُعَيْمٍ المُلَائِيِّ، وَأبي المُغِيرَةِ الخَوْلَانِيِّ، وَخَلَّادِ بْنِ يَحْيَى، وَغَيْرِهِمْ.

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ: مَنْ كَانَ فِي عَصْرِ هَؤُلَاءِ وَتَأَخَّرَ عَنْهُمْ، مِثْلُ: آدَمَ بنِ أبي إِيَاسٍ العَسْقَلَانِيِّ، وَأبي مُسْهِرٍ عَبدِ الأَعلى بنِ مُسْهِرٍ، وَأَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَحَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ، وَسَعِيدِ بنِ أَبي مَرْيَمَ، وَثَابِتِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّاهِدِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ أبي ذِئْبٍ وَالثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ وَمَالِكٍ.

الطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ: أَوْسَاطُ مَشَايِخِهِ الَّذِينَ شَارَكَهُ[٢] فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، كَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أبي شَيْبَةَ وَقُتَيْبَةَ وَابْنِ المَدِينِيِّ وَنُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ[٣]، وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَاللَّيْثِ، ثُمَّ مِنْ أَصْحَابِ

---

(١) هذا الفصلُ استفادَ المؤلِّفُ مادَّتَه من كلام الحافظ أبي الفضل ابن طاهرٍ [نقله عنه الإمام النَّوَويُّ في شرح صحيح البخاريِّ: ص ١٢- ١٣]، ومن كلام الإمام الذَّهبيِّ رحمه الله في سير أعلام النبلاء: ١٢/٣٩٥- ٣٩٦، لكنَّه أحكَم الترتيبَ وأتقَنَ التقسيمَ، والله أعلم، ولتراجم شيوخ الإمام البخاريِّ المذكورين ها هنا في الطبقتين الأُولَيين ينظر ما سيأتي: ص١٦١.

(٢) في الأصل: (شاركهم)، والمثبَت على الصواب موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٣٩٢.

(٣) نُعَيمٌ من شيوخِه الذين لَم يشاركه في الرواية عنهم أحَدٌ من أصحاب الكتب السِّتَّة، كما سيأتي: ص١٦٢، فتنبَّه.

هُشَيْمٍ وَابْنِ المُبَارَكِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَنَحْوِهِمْ.

الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ: رُفَقَاؤُهُ فِي الطَّلَبِ وَقُرَنَاؤُهُ فِي الحَدِيثِ، كَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ، وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَأَبِي يَحْيَى صَاعِقَةَ، وَالدَّارِمِيِّ، وَعَبدِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ البُوشَنْجِيِّ، وَجَمَاعَةٍ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَقْدَمُ سَمَاعًا مِنْهُ قَلِيلاً.

الطَّبَقَةُ الخَامِسَةُ: قَوْمٌ فِي عِدَادِ طَلَبَتِهِ فِي السِّنِّ وَالإِسْنَادِ، سَمِعَ مِنْهُمْ لِلْفَائِدَةِ(١)، كَعَبدِ اللهِ(٢) بْنِ حَمَّادٍ الآمُلِيِّ، وَحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ القَبَّانِيِّ، وَعَبدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ القَاضِي،/ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ، وَأَبِي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى [١/٢٢٨] التِّرْمِذِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدْ رُوِيَ عن البُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لا يَكُونُ المُحَدِّثُ كَامِلاً حَتَّى يَكْتُبَ عن مَنْ [هُوَ] فَوْقَهُ، وَعن مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَعن مَنْ هُوَ دُونَهُ(٣).

وَأُنْبِئْتُ عن أَبِي الفَضْلِ ابْنِ حَمْزَةَ، عن عِيسَى بْنِ عبد العَزِيزِ: أَنَّ السِّلَفِيَّ أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنَا أَبُو الحُسَيْنِ الطُّيُورِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الفَرَجِ الطَّنَاجِيرِيُّ: أَخْبَرَنَا

---

(١) في الأصل: (الفائدة)، والمثبت موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٩٣/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧١.

(٢) في الأصل: (منهم: عبدُ الله)، وهو يستَلْزِم أن تكونَ الأسماءُ المذكورةُ مرفوعةً، والمثبَت على الصواب موافقٌ لما في تغليق التعليق ومقدمة الفتح، وكُنيةُ التِّرْمِذيِّ الآتية دلَّت على خطأ الناسخ، والله أعلم.

(٣) ينظر شرح صحيح البخاريِّ للنَّوَويِّ: ص ١٣، وما بين المعقَّفتين سقط من الأصل واستدركناه من المصدر موافقاً لما في تغليق التعليق: ٣٩٤/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧١.

عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبي سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقولُ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّى يُحَدِّثَ عَن مَنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَن مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَعَن مَنْ هُوَ دُونَهُ[1].

(١) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢١٦ = (١٦٥٤ و١٦٥٥)، وقد روَى في تاريخ بغداد: ٥/٦٨؛ عن الإمام عبد الله بن المبارَك مثلَ هذا القول أيضاً.

[٤]. فَصْلٌ

فِي سِيرَتِهِ وَشَمَائِلِهِ وَزُهْدِهِ وَفَضَائِلِهِ

قَالَ وَرَّاقُهُ[١]: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ خِدَاشٍ[٢] يَقولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَفْصٍ يَقولُ: دَخَلْتُ على إِسْمَاعِيلَ وَالدِ أبي عبد اللهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَقَالَ: لا أَعْلَمُ مِنْ مَالي دِرْهَمًا مِنْ حَرَامٍ، وَلَا دِرْهَمًا مِنْ شُبْهَةٍ.

قُلْتُ[٣]: وَكان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَدْ وَرِثَ مِنْ أَبِيهِ مَالاً جَلِيلاً، فكان يُعْطِيهِ مُضَارَبَةً، فَقَطَعَ لَهُ غَرِيمٌ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا، فَقِيلَ لَهُ: اسْتَعِنْ[٤]

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٤٧.

(٢) كذا في الأَصْلِ، وهو موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٣٩٤، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧١، ومصدر النقل، وتحفة الأَخْباري: الورقة ٥٧، فإن كان النقلُ صحيحاً؛ فهو: محمَّد بن خالد بن خِدَاشٍ المُهَلَّبِيُّ مولاهم أبو بكر الضَّرير البَغداديُّ، ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٥/١٣٥، وإلَّا فالغالب على ظنِّي أنه أبو محمَّد محمود بن خِدَاشٍ الطَّالْقَانيُّ نزيلُ بغدادَ، ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٧/٢٩٨، ويكون أصل النص: (سمِعتُ أبا محمد ابن خِداشٍ)، فسقطت لفظة (أبا) في عين الناقل الأوَّل [الإمام الذهبي]عن كتاب الورَّاق ثم تهافَت النَّقَلَةُ عنه عليه، والإمام الذهبيُّ له بعض الأوهام التي سببها ضعف البصر الذي كان يعانيه، كما نقل ذلك تلميذه الصلاح الصَّفَديُّ في نكت الهميان: ص ٢٤٢، يُضاف إلى ذلك أنَّ المُهلَّبيَّ عراقيُّ المَشيخة كما هو ظاهرٌ في ترجمته بل صرَّح بذلك الإمام ابن حِبَّانَ في «ثقاته» ٩/١١٣؛ فيبعُد سماعُه من أبي حفصٍ الكبير الفقيه الحنفي الساكن في ما وراء النهر، أمَّا الطَّالْقانيُّ فإنه نشأ وطلب العلمَ في تلك النواحي ثم انتقل إلى بغداد؛ فسماعه من أبي حفص محتَمَلٌ جدًّا، والله أعلم.

(٣) تلخيصُ الحكاية هذا مستفادٌ بنصِّه -مع تعديلٍ طَفيفٍ- من عبارة الإمام الذهبيِّ في جزءٍ فيه ترجمة البخاريِّ: ص ٥٤.

(٤) هكذا في الأصلِ، ويؤيده ما في بعض نسخ تغليق التعليق كما في هامش تحقيقه: ٥/٣٩٤ = (هامش: ٨)، وللمثبَت وجهٌ في العربية، وكأنَّ المرادَ التنبيهُ إلى أنَّ الذي نَصَحَه بذلك أحَدُ العَوامِّ من الناس، والله أعلم.

بِكِتابِ الوَالي. فَقَالَ: إِنْ أَخَذْتُ مِنْهُمْ[١] كِتَابًا طَمِعُوا، وَلَنْ أَبِيعَ دِينِي بِدُنْيَايَ. ثُمَّ صَالَحَ غَرِيمَهُ على أَنْ يُعْطِيَهُ كُلَّ سَنَةٍ[٢] عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، نَزْرًا يَسِيرًا، وَذَهَبَ ذَلِكَ المَال. حَكَاهَا وَرَّاقُهُ وَطَوَّلَهَا[٣].

وَقَالَ البُخَارِيُّ: ما تَوَلَّيْتُ شِرَاءَ شَيْءٍ قَطُّ، وَلَا بَيْعَهُ،/ كُنْتُ أُكْفَى ذَلِكَ. [٢٢٨/ب]
فَقِيلَ لَهُ: وَلِمَ؟ قَالَ: لِمَا فيه مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ وَالتَّخْلِيطِ. فَسَأَلُوهُ عن شِرَاءِ الْحِبْرِ وَالكَوَاغِدِ، فَقَالَ: كُنْتُ آمُرُ إِنْسَانًا فيشْتَرِي لِي[٤].

وَقَالَ غُنْجَارُ في «تَارِيخِ بُخَارَى»: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ المُقْرِئُ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ بَكْرُ بْنُ مُنِيرٍ[٥]، قَالَ: كان حُمِلَ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِضَاعَةٌ أَنْفَذَهَا إِلَيْهِ أَبُو حَفْصٍ[٦]، فَاجْتَمَعَ بَعْضُ التُّجَّارِ إِلَيْهِ

---

(١) في الأصل: (منه) بالإفراد، والتصويب من تغليق التعليق ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧١.

(٢) في تغليق التعليق ومقدمة الفتح: (شَهْرٍ)، والمثبَت موافقٌ لمصادر الرواية.

(٣) القصة عن الورَّاق منقولةٌ بتَمامها في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٤٦، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٦١، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢/٢٢٦.

(٤) القصة لخَّصها المؤلف من مجموع حكايتَين منفَصِلَتين رواهما عن الإمام البخاريِّ ورَّاقُه وبَكْرُ بن مُنِيرٍ، تنظر رواية الورَّاق في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٤٦، وروايةُ بكرٍ في تاريخ بغداد: ٢/١١، وتَاريخ دِمَشْقَ: ٥٢/٨٠ - ٨١.

(٥) تحرَّفت في الأَصْلِ إلى: (نصر).

(٦) في تاريخ دمشق والسِّيَر أنَّ مُرسِلَ البضاعة هو ابنه أحمد، وهو مُشْكِلٌ؛ فالمعروفُ أنَّ الإمامَ البخاريَّ لم يُخلِّف ذريَّةً من الذكُور، ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ٥٢، وأُرى أنَّ العبارةَ مصحَّفةٌ وأنَّ أصلَها: (ابنُ أحمدَ بنِ حَفصٍ)، وأنَّ المرادَ بذلك هو: محمَّد بن أحمد بن حفص البخاريُّ (المترجم في تاريخ الإسلام: ٢٠/١٥٣)، فقد رافَقَ الإمامَ البخاريَّ في طلب العلم، وكان والدُه أحمد بن حفص الفقيه صديقاً لإسماعيلَ والدِ الإمام البخاريِّ، كما تقدَّم، فلعلَّ تجارةً ما كانت قائمةً بين البيتَين قديماً، والله أعلم.

[بالعَشِيَّةِ][(١)]، فَطَلَبُوهَا مِنْهُ بِرِبْحِ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ لَهُمْ: انْصَرِفُوا اللَّيْلَةَ. فَجَاءَهُ مِنَ الغَدِ تُجَّارٌ آخَرُونَ، فَطَلَبُوا مِنْهُ تِلْكَ البِضَاعَةَ بِرِبْحِ عَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَرَدَّهُمْ؛ وَقَالَ: إِنِّي نَوَيْتُ البَارِحَةَ أَنْ أَدْفَعَ إِلَيْهِمْ ما طَلَبُوا. يَعْنِي الَّذِينَ طَلَبُوا أَوَّلَ مَرَّةٍ؛ وَدَفَعَهَا إِلَيْهِمْ؛ وَقَالَ: لا أُحِبُّ أَنْ أَنْقُضَ نِيَّتِي[(٢)].

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[(٣)]: سَمِعْتُهُ يَقولُ: خَرَجْتُ إِلى آدَمَ بْنِ أبي إِيَاسٍ، فَتَأَخَّرَتْ نَفَقَتِي حَتَّى جَعَلْتُ أَتَنَاوَلُ حَشِيشَ الأَرْضِ، فَلَمَّا كان في اليَوْمِ الثَّالِثِ أَتَانِي رَجُلٌ لا أَعْرِفُهُ، فَوَهَبَنِي عَشَرَةَ دَنَانِيرَ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[(٤)]: سَمِعْتُهُ يَقولُ: كُنْتُ أَسْتَغِلُّ في كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَأُنْفِقُهَا في الطَّلَبِ، وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى.

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّارِفِيُّ[(٥)]: كُنْتُ عِنْدَ أبي عبد اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ في مَنْزِلِهِ، فَجَاءَتْهُ جَارِيَتُهُ وَأَرَادَتْ دُخُولَ المَنْزِلِ، فَعَثَرَتْ[(٦)] عَلَى مِحْبَرَةٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهَا: كَيْفَ تَمْشِينَ؟! قَالَتْ: إِذَا لَمْ يَكُنْ طَرِيقٌ كَيْفَ أَمْشِي؟! فَبَسَطَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اذْهَبِي؛ فَقَدْ أَعْتَقْتُكِ. فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عبد اللهِ،

---

(١) بياضٌ في الأصل بقدر كلمة، رَمَّمناه من مصادر الرواية.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ١١/٢، وتاريخ دمشق: ٨١/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٧/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٢/١٩، وذكر الإمام الذهبيُّ أنَّ الورَّاقَ روى هذه الحادثةَ أيضاً بمعناها.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٤٨/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٣/١٩.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٤٩/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٤/١٩.

(٥) رواها عنه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٥٢/١٢.

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (فضربت)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٩٥/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٢.

[١/٢٢٩] أَغْضَبْتُكَ الجَارِيَةُ. قَالَ: إِنْ كانتْ أَغْضَبَتْنِي/ فَقَدْ أَرْضَيْتُ نَفْسِي بِمَا فَعَلْتُ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[١]: رَأَيْتُهُ اسْتَلْقَى وَنَحْنُ بِفَرَبْرَ فِي تَصْنِيفِ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَكان أَتْعَبَ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ فِي التَّخْرِيجِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تَقُولُ: ما أَتَيْتُ شَيْئًا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَمَا الفَائِدَةُ فِي الاسْتِلْقَاءِ؟ قَالَ: أَتْعَبْتُ نَفْسِي اليَوْمَ، وَهَذَا ثَغْرٌ، خَشِيتُ أَنْ يَحْدُثَ حَدَثٌ مِنْ أَمْرِ العَدُوِّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَسْتَرِيحَ وَآخُذَ أُهْبَةً، فَإِنْ غَـافَصَنَا[٢] العَدُوُّ كان فِيَّ[٣] حَرَاكٌ.

قَالَ[٤]: وَكَانَ يَرْكَبُ إِلى الرَّمْيِ كَثِيرًا، فَمَا أَعْلَمُنِي رَأَيْتُهُ فِي طُولِ ما صَحِبْتُهُ أَخْطَأَ سَهْمُهُ الهَدَفَ إِلَّا مَرَّتَيْنِ، بَلْ كَانَ يُصِيبُ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَلَا يُسْبَقُ.

قَالَ[٥]: وَرَكِبْنَا يَوْمًا إِلى الرَّمْيِ وَنَحْنُ بِفَرَبْرَ، فَخَرَجْنَا إِلى الدَّرْبِ الَّذي يُؤَدِّي إِلى الفُرْضَةِ[٦]، فَجَعَلْنَا نَرْمِي، وَأَصَابَ سَهْمُ أَبي عَبدِ اللهِ وَتَدَ القَنْطَرَةِ التِي على النَّهَرِ، فَانْشَقَّ الوَتَدُ، فَلَمَّا رَآهُ نَزَلَ عن دَابَّتِهِ، فَأَخْرَجَ السَّهْمَ مِنَ الوَتَدِ، وَتَرَكَ الرَّمْيَ، وَقَالَ لَنَا: ارْجِعُوا. فَرَجِعْنَا، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، لِي

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ١٣/٢- ١٤، وتاريخ دمشق: ٧١/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٩٣/١، وتهذيب الكمال: ٤٤٨/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٤/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٠/١٩.

(٢) بالغين المعجمة؛ أيْ: فاجَأنا وهَجَم علَينا على حين غَفلةٍ مِنَّا. ينظر تاج العروس: (غ ف ص).

(٣) في مصادر الرواية: (كان بِنَا)، وهو المنقولُ في تغليق التعليق: ٣٩٦/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٢.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٤٤/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٠/١٩- ٢٦١.

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٤٣/١٢- ٤٤٤.

(٦) فُرْضَة النَّهَر، بضم الفاء: جُرفه وحافَّته التي يستقي الناسُ منها الماء. ينظر تاج العروس: (ف ر ض).

إِلَيْكَ حَاجَةٌ. وَهُوَ يَتَنَفَّسُ الصُّعَدَاءَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: تَذْهَبُ إِلى صَاحِبِ القَنْطَرَةِ، فَتَقُولُ لَهُ: قَدْ أَخْلَلْنَا بِالوَتِدِ، فَنُحِبُّ أَنْ تَأْذَنَ لَنَا فِي إِقَامَةِ بَدَلِهِ، أَوْ تَأْخُذَ ثَمَنَهُ، أَوْ تَجْعَلَنَا فِي حِلٍّ مِمَّا كَانَ مِنَّا. وَكَانَ صَاحِبَ القَنْطَرَةِ حُمَيْدُ بْنُ الأَخْضَرِ، فَقَالَ لِي: أَبْلِغْ أَبَا عَبدِ اللهِ السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُ: أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا كان مِنْكَ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ مُلْكِي لَكَ الفِدَاءُ. فَأَبْلَغْتُهُ الرِّسَالَةَ، فَتَهَلَّلَ وَجْهُهُ وَأَظْهَرَ سُرُورًا كَبِيرًا، وَقَرَأَ ذَلِكَ اليَوْمَ لِلْغُرَبَاءِ/ خَمْسَ مِئَةِ حَدِيثٍ، وَتَصَدَّقَ بِثَلَاثِ [٢٢٩/ب] مِئَةِ دِرْهَمٍ.

قَالَ[١]: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ لِأبي مَعْشَرٍ الضَّرِيرِ[٢]: اجْعَلْنِي فِي حِلٍّ يَا أَبَا مَعْشَرٍ. فَقَالَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: رَوَيْتُ حَدِيثًا يَوْمًا، فَنَظَرْتُ إِلَيْكَ وَقَدْ أُعْجِبْتَ بِهِ، وَأَنْتَ تُحَرِّكُ رَأْسَكَ وَيَدَكَ، فَتَبَسَّمْتُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: أَنْتَ فِي حِلٍّ رَحِمَكَ اللهُ يَا أَبَا عبد اللهِ.

قَالَ[٣]: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: دَعَوْتُ رَبِّي مَرَّتَيْنِ فَاسْتَجَابَ لِي، فَلَنْ أُحِبَّ أَنْ أَدْعُوَ بَعْدُ؛ فَلَعَلَّهُ يُـنْقِصُ حَسَنَاتِي.

قَالَ[٤]: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لا يَكُونُ لِي خَصْمٌ فِي الآخِرَةِ. فَقُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَنْقِمُونَ عَلَيْكَ «التَّارِيخَ»؛ وَيقولونَ: فِيهِ اغْتِيَابُ النَّاسِ! فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَيْنَا

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٤٤.

(٢) هو: حَمْدُوَيْهِ بن الخَطَّاب بن إبراهيم البخاريُّ، كان مُسْتَمْلِيَ الإمام البخاريِّ، ثقةٌ حافظٌ، تنظر ترجمته في تذكرة الحُفَّاظ: ٢/٦٧٤.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٤٨، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٦٢-٢٦٣، وفي سببِ قوله هذا قِصَّةٌ.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٤١.

ذَلِكَ رِوَايَةً، لَمْ نَقُلْهُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ»(١).

قَالَ(٢): وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: ما اغْتَبْتُ أَحَدًا قَطُّ مُنْذُ عَلِمْتُ أَنَّ الغِيبَةَ تَضُرُّ أَهْلَهَا.

قُلْتُ(٣): البُخَارِيُّ فِي كَلَامِهِ عن الرِّجَال فِي غَايَةِ التَّحَرِّي وَالتَّوَقِّي، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلِمَ وَرَعَهُ وَإِنْصَافَهُ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا يَقولُ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ، سَكَتُوا عَنْهُ(٤)، فيه نَظَرٌ، تَرَكُوهُ، وَنَحْوُ هَذَا، وَقَلَّ أَنْ يَقولَ: فُلَانٌ كَذَّابٌ، أَوْ: يَضَعُ الحَدِيثَ(٥)، بَلْ إِذَا قَالَ ذَلِكَ عَزَاهُ إِلى غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ:

---

(١) أخرجه الإمام البُخَارِيُّ: (٦٠٣٢)، ومُسْلِمٌ: (٢٥٩١)؛ من حديث أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٤١، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٩، وهذه الكلمةُ النبيلةُ قد تلَقَّنَها الإمام البخاريُّ عن شيخِه النَّبيلِ أبي عاصم النبيلِ، ينظر التاريخ الكبير: ٤/٣٣٦.

(٣) قال المؤلفُ مثلَه في تغليق التعليق: ٥/٣٩٧، ونَحوَه في مقدمة فتح الباري: ص٦٧٢، وهو مستفادٌ من كلام الإمام الذهبيِّ في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٩، وفي تاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٩.

(٤) سيأتي تفسيرُها من كلام الإمام البخاريِّ نفسه قريباً، وينظر «تحرير علوم الحديث» للجُدَيع: ١/٦٣١.

(٥) طالَعتُ تاريخَي الإمام البخاريِّ وضعفائه؛ فلم أجِدْه أطلَقَ لفظة: (كَذَّاب) إلَّا مرةً واحدةً فقط، وذلك في «تاريخه الكبير»: ٢/٢٩٩=(٢٥٣٦) [ورواها عنه العُقَيليُّ في «ضعفائه»: ١/٢٣٦]، حيث قالَها في حَقِّ (الحَسَن بن عَمْرِو بن سَيْفٍ العَبْديِّ البَصْريِّ)،وهذا الراوي وإنْ مَشَّى أمرَه بعضُ الأئمة- كما في ترجمته من تهذيب الكمال: ٦/٢٨٧، وتهذيبه للمؤلف: ٢/٢٦٩- فقد قال ابنُ أبي حاتمٍ في ترجمته من «الجرح والتعديل» ٣/٢٦: (سَمِعتُ أبي يقول: رأيناه بالبصرة ولم نَكْتُبْ عنه، وهو مَتروكُ الحديثِ. قلتُ لأبي: إنَّ محمَّدَ بنَ مسلمٍ [يعني الحافظَ ابنَ وارَةَ] رَوَى عَنه!؟ قال: ذاك شَرٌّ له؛ كان عليٌّ ابنُ المدِينيِّ يَتَكَلَّم فيه؛ يُكَذِّبُهُ) اهـ، فتبيَّن بهذا النصِّ مستَنَدُ الإمام البخاريِّ في حكومته؛ فإنَّه نادراً ما يُخالِف شيخَه الإمامَ ابنَ المَدينيِّ في قَضاياه النقديةِ خصوصاً في الرواة البصريين، والله أعلم.

كَذَّبَهُ فُلَانٌ، رَمَاهُ فُلَانٌ بِالكَذِبِ، حَتَّى إِنَّهُ قَالَ: مَنْ قُلْتُ فيهِ: فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ؛ فَهُوَ مُتَّهَمٌ[1]، وَمَنْ قُلْتُ فيهِ: مُنْكَرُ الحَدِيثِ؛ فَلَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ[2].

---

(١) هكذا نَقَل عبارةَ الإمام البخاريِّ الإمامُ الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء: ٤٤١/١٢، وتبعَه المؤلف، وهو تصرُّفٌ مُعتادٌ منهما؛ وإلَّا فقد ذَكَرَ الإمامُ المِزِّيُّ العبارةَ بنَصِّها في تهذيب الكمال- ٢٦٥/١٨- نقلاً عن الحافظِ ابنِ يَرْبُوع أنَّ الإمامَ البخاريَّ قال في «تاريخه»: (كُلُّ مَن لَمْ أُبَيِّنْ فيه جُرْحَةً؛ فهو على الاحتِمالِ، وإذا قلتُ: فيه نَظَرٌ؛ فلا يُحْتَمَلُ) اهـ، فتأمَّل فَرْقَ ما بين العبارتَين؛ فإنَّ عَدَمَ احتِمالِ حديثِ الراوي لا يَقتَضي تُهْمتَه، بل يقتضي عدمَ الاعتمادِ عليه فيما يروي لأسبابٍ تتراوَحُ بينَ الاتِّهام لغير الثقة، وبين الخطأ للثقة، وبين الشكِّ في الوجود بالنسبة للراوي غير المشهور، وتفسيرُ العبارة بالتُّهمة حصرٌ للمعنى في أحَدِ أطرافِه، وليس بجيِّدٍ، وقد بَحَثَ أهلُ العِلم في تفسير لفظة الإمام البخاريِّ هذه بحوثاً، وأشبَعوها نِقاشاً، والذي تحصَّلَ لَدَيَّ من النظر في مقصدها: أنَّ هذه العبارةَ يُرادُ منها معناها اللغويُّ؛ أيْ: هذا الراوي يحتاجُ إلى التدقيق والبحث فيما يَروِيه، وأنَّ لها مَدلولاً متفاوِتاً بحسب حال الراوي الذي قِيلَتْ فيه، والله أعلم، وينظر «تحرير علوم الحديث» للجُدَيع: ٦٠٣/١.

(٢) هذه العبارةُ منقولةٌ بالمعنى أيضاً، والعبارةُ بنَصِّها قد نقلَها عن الإمام البخاريِّ تلميذُه الخَفَّافُ في روايته لكتاب «التاريخ الصغير» عنه -١٠٧/٢ (التاريخ الأوسط/ط اللحيدان)- فقال: (هؤلاء الذين قيل فيهم: منكر الحديث؛ لَستُ أَرَى الروايةَ عَنهم، وإذا قالوا [أيْ نَقَلُوا عَنِّي]: سَكَتوا عنه؛ فكذاكَ لا أَروِي عنهم) اهـ، وفَرْقٌ بينَ العبارَتين بَعيدٌ، فتأمَّل! وينظر «تحرير علوم الحديث» للجُدَيع: ٦١٤/١. هذا، وقد قال الإمام الذَّهبيُّ في المقدِّمة المُوقِظة ص ٨٢: (ثمَّ نحنُ نَفْتَقِرُ إلى تَحريرِ عِباراتِ التعديلِ والجرح وما بين ذلك مِن العِباراتِ المُتَجاذَبَةِ، ثمَّ أهمُّ مِن ذلك: أنْ نَعْلَمَ بالاستقراء التامِّ عُرْفَ ذلكَ الإمامِ الجِهْبِذِ واصطلاحَه ومقاصِدَه بعباراته الكثيرةِ...) اهـ، وهذا الافتقارُ ما يزالُ قائماً وهو في الحقيقة سببٌ رئيسٌ في وقوع كثيرٍ من الاختلافات العِلمية والجِدالات القَلَمية التي لو قُرِّر فيها نَصُّ عبارة العالِمِ لَما كانت، وهذا الإمامُ البخاريُّ نفسُه كان في آخر أيامه ضحيةً لذلك الافتقار؛ حيث فُسِّرَ كلامُه وأُوِّلَ إلى لفظٍ باطلٍ لَم يَقُله فعانى مِن ذلك الأَمَرَّين (ينظر ما سيأتي في خَبَرِ مِحنته: ص١٦٩، وما بعدها)، والدَّعوةُ -بعدُ- لتحريرِنا من هذا الافتقارِ عامَّةٌ للجَميع!

أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ أَبَا الفَتْحِ الشَّيْبَانِيَّ أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنَا أَبُو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ:/ أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ القَزَّازُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الحَافِظُ[1]: أَخْبَرَنِي أَبُو الوَلِيدِ الدَّرْبَنْدِيُّ[2]: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الحَافِظُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ المُقْرِئُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدِ بَكْرَ بْنَ مُنِيرٍ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: إِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ وَلَا يُحَاسِبُنِي أَنِّي اغْتَبْتُ أَحَدًا. [١/٢٣٠]

وَبِالسَّنَدِ إلى بَكْرٍ؛ قَالَ: كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُصَلِّي ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَسَعَهُ الزُّنْبُورُ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: انْظُرُوا إِيْش هَذَا الَّذي آذَانِي في صَلَاتِي؟ فَنَظَرُوا، فَإِذَا الزُّنْبُورُ قَدْ وَرَّمَهُ في سَبْعَةَ[3] عَشَرَ مَوْضِعًا، وَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ[4].

قُلْتُ: وَرَوَاهَا وَرَّاقُهُ بِالمَعْنَى[5]، وَزَادَ: قَالَ: كُنْتُ في آيَةٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُتِمَّهَا.

---

(١) هو الخطيبُ البغدادي، والنصُّ في تاريخ بغداد: ١٢/٢، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٨١/٥٢؛ من طريقٍ آخر عن محمَّد بن أحمد بن سُليمان (غُنْجار)، به.

(٢) تصحَّفت في الأَصْلِ إلى: (الدَرْدنْدي)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٩٧/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٢ - ٦٧٣، وهو الحافظ الجَوَّال الحَسَن بن محمَّد بن علي البَلْخيُّ، توفي سنةَ ستٍّ وخمسين وأربع مئةٍ، ينظر لترجمته سير أعلام النبلاء: ٢٩٨/١٨.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (ستة)، والمثبَت من مصادر الرواية موافقٌ لِما في تغليق التعليق: ٣٩٨/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٣، وسِياقِ القصة.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ١٢/٢، وتاريخ دمشق: ٧٩/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٦/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٤١/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٠/١٩.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ١٢/٢ - ١٣، وتاريخ دمشق: ٧٩/٥٢ - ٨٠، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٢/١٢.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[١]: كُنَّا بِفِرَبْرَ، وَكان أَبُو عَبدِ اللهِ يَبْنِي رِبَاطًا مِمَّا يَلِي بُخَارَى، فَاجْتَمَعَ بَشَرٌ كَثِيرٌ يُعِينُونَهُ على ذَلِكَ، وَكان يَنْقُلُ اللَّبِنَ، فَكُنْتُ أَقُولُ لهُ: يَا أَبَا عبدِ اللهِ! إِنَّكَ تُكْفَى ذَلِكَ. فيقول: هَذَا الَّذي يَنْفَعُنِي.

قَالَ: وَكان ذَبَحَ لَهُمْ بَقَرَةً، فَلَمَّا أَدْرَكَتِ القُدُورُ دَعَا النَّاسَ إلى الطَّعَامِ، وَكان مَعَهُ مِئَةُ نَفْسٍ أَوْ أَكْثَرُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَجْتَمِعُ ما اجْتَمَعَ، وَكُنَّا أَخْرَجْنَا مَعَهُ مِنْ فِرَبْرَ خُبْزًا بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ، وَكان الخُبْزُ إِذْ ذَاكَ خَمْسَةَ أَمْنَاءٍ[٢] بِدِرْهَمٍ، فَأَلْقَيْنَاهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَأَكَلَ جَمِيعُ مَنْ حَضَرَ، وَفَضَلَتْ أَرْغِفَةٌ صَالِحَةٌ.

قَالَ[٣]: وَكان قَلِيلَ الأَكْلِ جِدًّا، كَثِيرَ الإِحْسَانِ إلى الطَّلَبَةِ، مُفْرِطَ الكَرَمِ.

قُلْتُ: وَحَكَى أَبُو الحَسَنِ يُوسُفُ بْنُ أبي ذَرٍّ البُخَارِيُّ: أَنَّ البُخَارِيَّ مَرِضَ، فَعَرَضُوا/ مَاءَهُ على الأَطِبَّاءِ، فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا المَاءَ يُشْبِهُ مَاءَ بَعْضِ [٢٣٠/ب] أَسَاقِفَةِ النَّصَارَى؛ فَإِنَّهُمْ لا يَأْتَدِمُونَ. فَصَدَّقَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ: لَمْ أَئْتَدِمْ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً. فَسَأَلُوا عن عِلَاجِهِ، فَقَالُوا: عِلَاجُهُ الأُدْمُ[٤]. فَامْتَنَعَ حَتَّى أَلَحَّ عليه المَشَايِخُ وَأَهْلُ العِلْمِ إلى أَنْ أَجَابَهُمْ أَنْ يَأْكُلَ بَقِيَّةَ عُمُرِهِ في كُلِّ

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٠.

(٢) جَمعُ مَنٍّ، والمَنُّ من الأوزان المتعامَل بها قديماً ومقدارُه بأوزاننا الحديثة: (٧٧٣,٥) غراماً، ينظر المكاييل والموازين الشرعية للدكتور علي جمعة: ص ٢٨، وعلى هذا فكمية الخبز المذكورة في الحكايا تعادل: (١١,٦) كيلو غراماً؛ أي ما يعادل ستين رغيفاً تقريباً.

(٣) لم يقُل الورَّاقُ ما ذَكَرَه المؤلف لفظاً، وإنَّما حَكى عن الإمام البخاريِّ مواقفَ دَلَّت على المعنى الذي لخَّص المؤلف عبارةَ الورَّاق به، وتنظر الحكايةُ مبسوطةً في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٠ - ٤٥٢.

(٤) الأُدْمُ والإِدَام: كلُّ طَعامٍ يُؤْكَلُ مع الخُبْز. ينظر تاج العروس (أ د م).

يَوْمٍ سُكَّرَةً مَعَ رَغِيفٍ[١].

وَقَالَ الحَاكِمُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُسَبِّحُ بْنُ سَعِيدٍ؛ قَالَ: كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ إِذَا كان أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَصْحَابُهُ، فيصَلِّي بِهِمْ، ثُمَّ يَقْرَأُ في كُلِّ رَكْعَةٍ عِشْرِينَ آيَةً، وَكَذَلِكَ إلى أَنْ يَخْتِمَ القُرْآنَ، وَكان يَقْرَأُ في السَّحَرِ ما بَيْنَ النِّصْفِ إلى الثُّلُثِ مِنَ القُرْآنِ، فيخْتِمُ عِنْدَ السَّحَرِ في كُلِّ ثَلَاثِ لَيَالٍ، وَكان يَخْتِمُ بِالنَّهَارِ في كُلِّ يَوْمٍ خَتْمَةً، وَيَكُونُ خَتْمُهُ عِنْدَ الإِفْطَارِ كُلَّ لَيْلَةٍ، وَيَقولُ: عِنْدَ كُلِّ خَتْمَةٍ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ[٢].

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[٣]: كان أَبُو عبد اللهِ إِذَا كُنْتُ مَعَهُ في سَفَرٍ يَجْمَعُنَا بَيْتٌ وَاحِدٌ إِلَّا في القَيْظِ أَحْيَانًا، فَكُنْتُ أَرَاهُ يَقُومُ في لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً إلى عِشْرِينَ مَرَّةً، في كُلِّ ذَلِكَ يَأْخُذُ القَدَّاحَةَ، فَيُورِي نَارًا[٤] بِيَدِهِ وَيُسْرِجُ، وَيُخْرِجُ أَحَادِيثَ فيُعَلِّمُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَضَعُ رَأْسَهُ، وَكان يُصَلِّي في وَقْتِ السَّحَرِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، وَكان لا يُوقِظُنِي في كُلِّ ما يَقُومُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ تَحْمِلُ على نَفْسِكَ كُلَّ هَذَا وَلَا تُوقِظُنِي!؟ قَالَ: أَنْتَ شَابٌّ، فَلَا أُحِبُّ أَنْ أُفْسِدَ عَلَيْكَ نَوْمَكَ.

---

(١) ينظر تاريخ دمشق: ٥٢/٨٠.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٢، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٩، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٤٦، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٨ - ٤٣٩، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٩.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٣، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧١، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/٩٣، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٤٧ - ٤٤٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٤، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٤٨.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (نوراً)، والمثبت من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٣٩٩، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٣.

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ السُّلَيْمَانِيُّ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقولُ: كُنَّا في مَجْلِسِ/ أَبي عَبدِ اللهِ البُخَارِيِّ، [١/٢٣١] فَرَفَعَ إِنْسَانٌ مِنْ لِحْيَتِهِ قَذَاةً[١]، فَطَرَحَهَا إلى الأَرْضِ. قَالَ: فَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَإلى النَّاسِ، فَلَمَّا غَفَلَ النَّاسُ رَأَيْتُهُ مَدَّ يَدَهُ، فَرَفَعَ القَذَاةَ مِنَ الأَرْضِ، فَأَدْخَلَهَا في كُمِّهِ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ رَأَيْتُهُ أَخْرَجَهَا فَطَرَحَهَا عَلَى الأَرْضِ[٢].

قُلْتُ: وَهذَا في نِهَايَة الوَرَعِ وَالاحْتِيَاطِ، فَكَأَنَّهُ تَوَرَّعَ أَنْ تُنَزَّهَ لِحْيَتُهُ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يُنَزَّهَ عَنْهُ المَسْجِدُ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[٣]: كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ في مَلْبُوسِهِ، أَظُنُّ في خُفِّهِ.

قَالَ[٤]: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ -وَقَدْ سُئِلَ عَن خَبَرِ حَدِيثٍ-: يَا أَبَا فُلَانٍ! تُرَانِي

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (قذر)، والمثبَت من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٣٩٩/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٣.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ١٣/٢، وتاريخ دمشق: ٨٠/٥٢، وروى الوَرَّاقُ حادثةً مشابِهةً وقَعَت لمحمَّد بن العبَّاس الفِرَبْريِّ مع الإمام البخاريِّ، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٤٥/١٢.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٢، وقد لخَّص المؤلف عبارة الورَّاق وتصرَّف فيها، ونَصُّ عبارة الورَّاق كما نقلَها الإمام الذهبيُّ هو: (دَخَلَ أبو عبد الله بفِرَبْرَ الحَمَّامَ، وكنتُ أنا في مَسْلَخِ الحَمَّامِ، أَتَعَاهَد عليه ثِيَابَه، فلَمَّا خَرَجَ ناوَلْتُه ثِيابَه، فلَبسها، ثم ناولته الخُفَّ، فقال: مَسِسْتَ شَيئاً فيه شَعَرُ النبيِّ ﷺ. فقلتُ: في أيِّ مَوضعٍ هو من الخُفِّ؟ فلم يُخْبِرني، فتَوَهَّمتُ أنه في سَاقِهِ بينَ الظِّهَارة والبِطَانة).

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٢٥/٢، وتاريخ دمشق: ٧٧/٥٢.

أُدَلِّسُ؛ وَقَدْ تَرَكْتُ عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ لِرَجُلٍ لِي فيه نَظَرٌ[1]؟!

---

(١) في مصادر الرواية وفي تغليق التعليق ٥/٤٠٠ ومقدمة فتح الباري ص ٦٧٣ زيادة: (وتَرَكتُ مِثلَه أو أكثرَ منه لغَيرِه لي فيه نَظَرٌ).

وفي هذا القولِ نَقضٌ لتُهمة التدليس التي انفرَدَ الحافظُ أبو عبد الله ابن مَنْدَه بإطلاقها على الإمام البخاريِّ؛ معتَمِداً على صنيع الإمام البخاريِّ في مصنَّفاته عندما يقول في بعض ما يرويه عن شيوخه: (قال فلانٌ) أو: (قال لي فلانٌ) أو: (قال لنا فلانٌ)، زاعِماً أنَّه كان يفعَل ذلك فيما رواه عنهم بالإجازة لا بالسَّماع، وقد تولَّى الدفاعَ عن حِياضِ الإمام البخاريِّ في هذه القضية الحافظُ ابن حَجَرٍ؛ فقال في طبقات المدلِّسين -ص ٦- بعدَ أن ساقَ كلامَ الحافظ ابن مَنْدَه: (ولم يوافَق ابنُ مَنْدَه على ذلك، والذي يظهَر أنَّه يقول فيما لم يَسْمَع: قال، وفيما سَمِعَ لكنْ لا يكونُ على شَرْطِه أو موقوفاً: قال لي أو قال لنا، وقد عَرَفتُ ذلك بالاستقراء من صَنيعه)، وقد ذَكَرَ نحوَ هذا في فتح الباري (ط المعرفة): ٥/٣٩٤؛ حيث قال: (وجَرَتْ عادةُ البخاريِّ الإتيان بهذه الصيغة: (قال لنا) في الموقوفات غالباً، وفي المتابعات نادراً، ولم يُصِبْ مَن قال: إنَّه لا يأتي بها إلَّا في المذاكَرَة، وأبعدَ مَن قالَ: إنَّ ذلك للإجازة) اهـ، وينظر الفتح أيضاً: ٢/١٨٨، و٤/٢٤٢.

أقولُ: وينبغي على مَن أراد أن يتكلَّم في هذا الشأن وقبلَ الخَوضِ في هذا البحث كلِّه أنْ يُراعِيَ أموراً مهمةً لا يمكن بدونها فَهمُ مقصد الإمام البخاريِّ من إيراد هذه الصيغة على حقيقته ولا تحديدُ غايته على وَجهها المعتَبَر؛ وهي:

أولاً: التأكُّد من عبارة الإمام البخاريِّ؛ فقد تختلِف عبارة الرواة عنه؛ فيقول بعضُهم عنه: (قال لي)، أو: (قال) مطلَقاً، ويقولُ البعضُ الآخَرُ: (حدَّثنا)، ينظر لأمثلة ذلك شرح السُّنَّة للبغوي: ١/٦٩ = (٣٤/مع الهامش)، وفتح الباري (ط المعرفة): ٤/٣٣٦، و٥/٣ و٤١٠، و٧/٤١٩ و٤٥٦، و٨/٢٠٥ و٢٨٥، و٩/٤٢٨ و٤٣٣ و٤٥٦، و١٠/٢٧٢ و٣٥٤، و١١/٥٧٥، و١٣/٤٧٣.

ثانياً: مُحاكَمة الإمام البخاريِّ إلى مذهبه لا إلى مذاهب غيرِه في قضية تساوي صِيَغ الأداء: (حدَّثنا، أخبرنا، أنبأنا...)، فقد كان يرى تساويها في المعنى؛ موافقةً للإمام سفيانَ بن عُيَيْنَةَ، كما أَلْمَحَ إلى ذلك في «صحيحه»، ينظر فتح الباري (ط المعرفة): ١/١٤٤ (قبل الحديث: ٦١)، =

.....

= ويدلُّ على اعتمادِه لهذا المذهَب أنَّ كثيراً من الأحاديث التي يقول فيها: (قال لي فلانٌ) ونحوَها، يَرويها في مَوضعٍ آخَرَ في الصحيح أو في مؤلَّفاتِه الأُخرى بصيغة: (حدَّثنا)، ينظر فتح الباري (ط المعرفة): ٣٣٥/٢ و٥١٣، و٥٧٥/١١، و٣٣٣/١٣،، وقد سَبَقَه إلى مثل هذا الأسلوب ابنُ عُيَينة أيضاً؛ فكان يقول أحياناً: (قال لي فلان) وأحياناً: (حدَّثني)، ينظر فتح الباري (ط المعرفة): ١٦٥/١، و٥٠/٤، و٩٠/١٠.

ثالثاً: مراعاة اختلاف مُؤَدَّى عبارة الإمام البخاريِّ عن مُؤَدَّى عبارات المدلِّسين؛ فعبارتُه تُوهِمُ عَدمَ سماعِه فيما سَمِعَه، بعكس عبارة المدلِّس التي تُوهِمُ سَماعَه فيما لم يَسْمَع، وهو -بعدَ هذا- يُبيِّن ما لَمْ يَسْمَعه من شيوخه حتى لو كان ذلك على وجه الشكِّ البَسِيط، ينظر «صحيحه»: (٢٧٨١ و٣٩١٦)، و«تاريخه الكبير»: ٦٧/٤، و٣٢٦/٧، و«الأدب المفرَد»: (٤٩٠)، هذا مع أنَّ أئمة العِلم قد قَرَّروا في كتُب مصطلح الحديث أنَّ الراويَ إذا كانَ غيرَ موصوفٍ بالتدليس حُمِلت عباراتُه -غيرُ الصريحة دِلالةً على السَّماع- على السَّماعِ، فما بالُك بإمامٍ كالبخاريِّ، وقد استَهْجَنَ كما تَرَى من سائِلِه أنْ يَظُنَّه -مجرَّدَ ظَنٍّ فقط- مُدَلِّساً؟!

رابعاً: تدقيق النظر وتركيز الجهد على معرفة مقصَد الإمام البخاريِّ من استخدامه لصيغة: (قال فلانٌ) من شيوخه خاصَّةً، فإنها هي الصِّيغةُ المُشْكِلةُ، وقد فَرَّق كثيرون بينَها وبينَ قوله: (قال لي)، وأُراهما واحداً؛ لِمَا تقدَّم ثالثاً، وقد تقدَّم أيضاً النقل عن الحافظ ابن حَجَرٍ أنَّ الإمامَ البخاريَّ يستخدمها في رواية الموقوفات غالباً أو عندَ سِياق المتابعات والشواهد، وهذا مقيَّدٌ باستخدامه لهذه الصيغة في «صحيحه» خصوصاً؛ قال الحافظ في الفتح -٥١٣/٢ (ط المعرفة) - معلِّلاً ذلك: (لتَخْلُصَ صِيغةُ التَّحديثِ لِمَا وَضَعَ الكِتابَ لأَجْلِهِ من الأُصُولِ المرفوعةِ) اهـ.

وقد تبيَّن لي إضافةً لِمَا ذَكَرَه الحافظ ابن حجرٍ من استقراء هذه العبارة أنه يَستَخدمُها لأسبابٍ أخرى، منها:

١- إذا نَقَلَ حديثاً أو خَبَراً عن أصحاب المؤلَّفات من شيوخه، أو ما يشابهها من الصُّحُف والنُّسَخ الحديثية المروية عنهم، وهذا قد يستخدمه في المعلَّقات في «صحيحه» مطلَقاً؛ كما علَّق عن الليث بن سعد ومالك بن أنس وبَهْزٍ وغيرهم، ولعلَّ هذا المعنى هو الذي أشار إليه الحافظ ابن مَنْدَه فيما أسَّس عليه رَمْيَه الإمامَ البخاريَّ بتهمة التدليس من أنه أخَذَ ذلك النصَّ =

وَقَالَ الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ(١): كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَخْصُوصًا بِثَلَاثِ خِصَالٍ:

كَانَ قَلِيلَ الكَلَامِ، وَكَانَ لَا يَطْمَعُ فيمَا عِنْدَ النَّاسِ، وَكَانَ لَا يَشْتَغِلُ بِأُمُورِ النَّاسِ.

قُلْتُ: وَكَانَ صَاحِبَ فُنُونٍ وَمَعْرِفَةٍ بِاللُّغَةِ والعَرَبِيَّةِ وَالتَّصْرِيفِ، وَمِنْ

= بالإجازة، وقد وافقَه على شِبه هذا المعنى الحافظُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ حَمْدانَ الحِيْرِيُّ النَّيسابوريُّ؛ حيثُ قال -فيما نقله ابن ناصر الدِّين في «افتتاح القاري» ص٣٤٢ (ضمن مجموع رسائله)-: (كلُّ ما قالَ البخاريُّ: قال لي فلان؛ فهو عَرْضٌ ومُناوَلَةٌ) اهـ، ويقوِّيه أنَّ مَذْهَبَ الإمام الأَوْزاعيِّ كان هذا: أنْ يَقولَ الراوي فيما أخَذَه مناولةً: (قال فلانٌ)، كما نقلَه عنه الحافظُ أبو زُرْعةَ الدِّمَشقيُّ في «تاريخه»: ص ٩٣ و٣٨٤ (ط دار الكتب العلمية)، وكذلك كان مذهَب حَجَّاج بن محمَّدٍ الأَعْورِ فيما قَرأَه على ابن جُرَيجٍ؛ يقول فيه: (قال ابن جُريجٍ)، كما نقله عنه الخطيب البغداديُّ في تاريخ بغداد: ٢٣٧/٨، فلعلَّ الإمامَ البخاريَّ كان يَميلُ إلى شيءٍ من ذلك لِيُمَيِّزَه عَمَّا سمِعه من لفظ شيخه؛ فقد نَقَل الإمام التِّرْمِذيُّ في علله الصغير (آخرَ جامعه: ٧٥٢/٥) عنه أنه كان يُفَضِّلُ أنْ يَسمَع من لفظ شيوخه وأنه كان لا يُحِبُّ أنْ يَقْرأَ على شيوخه، فالله أعلم.

٢- إذا كان ذلك الشيخ موصوفاً بسُوء الحِفْظ أو بالاختلاط أو ما شابَه ذلك ممَّا يُوهِّن حديثَه، كخَلِيفةَ بن خَيَّاطٍ وهِشام بن عَمَّار؛ فهو ينقل عن كتبهم ليدفع تلك التُّهمة عن حديثهم المنقول، وهذا السبب متفرِّعٌ من السبب السابق كما لا يَخفى.

٣- إذا كان ذلك الشيخ موجوداً في الأَحياء وقتَ رواية الإمام البخاريِّ عنه؛ كمحمَّد بن المُثَنَّى الزَّمِنِ (ت:٢٥٢هـ)، ومحمَّد بن بَشَّار (ت:٢٥٢هـ)، وعَمرو بن علي الفَلَّاس (ت: ٢٤٩هـ)، ومحمُود بن غَيْلَانَ (ت: ٢٣٩ هـ).

وقد يظهَر للباحث المدَقِّق غيرُ هذا من المقاصد والدوافع، فالقضية ما تزالُ بنتَ مَخاضٍ، والله الموفِّق.

(١) رواه عنه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٤٨/١٢.

شِعْرِهِ[١]:

اغْتَنِمْ فِي الفَرَاغِ فَضْلَ رُكُوعِ ... فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مَوْتُكَ بَغْتَهْ

كَمْ صَحِيحٍ رَأَيْتَ مِنْ غَيْرِ سُقْمٍ ... ذَهَبَتْ نَفْسُهُ الصَّحِيحَةُ فَلْتَهْ

رَوَاهَا الحَاكِم فِي «تَارِيخِهِ»[٢].

وَلَمَّا بَلَغَهُ مَوْتُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ أَطْرَقَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُوَ يَبْكِي، وَأَنْشَدَ[٣]:

إِنْ عِشْتَ تُفْجَعْ بِالأَحِبَّةِ كُلِّهِمْ ... وَبَقَاءُ نَفْسِكَ لا أَبَا لَكَ أَفْجَعُ

---

(١) قال المؤلف ذلك تبعاً للحاكم النيسابوري، تنظر عبارة الحاكم في طبقات الشافعية الكبرى لابن السُّبْكِيِّ: ٢/٢٣٥، والصحيح أنَّ الإمام البخاريَّ لم يكن يُنْشِئُ الشِّعرَ قَولاً، وإنَّما كان يُنشِدُه نَقلاً؛ كحال أغلبيَّة العلماء، وقد قال تلميذه إسحاقُ بن أحمدَ بن خَلَفٍ -بعدَ أنْ روى عنه الحادثةَ التاليةَ في موت الإمام الدارميِّ-: (وما سمعناهُ يُنشِدُ شِعراً إلَّا مَا يَجِيءُ في الحديث) اهـ.

(٢) البيتان من البحر الخَفيف، وقد أنشدهما ابن أبي الدُّنيا في قِصَر الأمل: (٢٢٣)؛ عن أحمد بن محمد بن أيوب الوَرَّاق المتوفى سنة ثمان وعشرين ومئتين، فلعلَّها من الأبيات المشتهرة بين البغداديين وسمعها الإمام البخاري منهم ثم أنشدها في بلاده فظنَّ مَن سمعها منه أنها له، والله أعلم.

(٣) البيتُ من البحر الكامل، والحكاية مذكورةٌ في ترجمة الإمام الدارِميِّ في تاريخ دمشق: ٢٩/٣١٨- ٣١٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٢٢٩، والبيتُ قديمٌ وهو غيرُ معلوم النِّسبة أنشَده الإمام الخليلُ الفَرَاهِيدِيُّ في معجم «العَين»: ١/٢٣٥ = (فجع) باختلافٍ بَسيطٍ، وصَدرُ البيت نُسِبَ إلى ابن عبد الأعلى في قصيدة رثى بها أيوبَ بن سُليمانَ بن عبد الملك، ينظر العقد الفريد: ٣/٢١٤.

[٥]. فَصْلٌ
فِي ثَنَاءِ مَشَايِخِه عَلَيْه

قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ[١] -وَنَظَرَ إِلَيْهِ يَوْمًا-: هَذَا يَكُونُ له صِيتٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُهُ لأَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ[٢].

وَقَالَ البُخَارِيُّ[٣]: /كُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ على سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ يقولُ: بَيِّنْ لَنَا غَلَطَ شُعْبَةَ. [٢٣١/ب]

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[٤]: سَمِعْتُهُ يقولُ: كانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي أُوَيْسٍ إِذَا انْتَخَبْتُ مِنْ كِتَابِهِ نَسَخَ تِلْكَ الأَحَادِيثَ لِنَفْسِهِ، وَقَالَ: هَذِهِ أَحَادِيثُ انْتَخَبَهَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مِنْ حَدِيثِي.

وَقَالَ البُخَارِيُّ[٥]: اجْتَمَعَ أَصْحَابُ الحَدِيثِ، فَسَأَلُونِي أَنْ أُكَلِّمَ إِسْمَاعِيلَ

---

(١) رواها الورَّاق عن حاشِد بن إسماعيلَ عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٠/١٢؛ وفيه: (يكونُ له صَوتٌ)، وهي أبلغ، وما في الأصل موافق لما في تغليق التعليق: ٤٠٠/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٤، ولِمَا في جزءٍ فيه ترجمة البخاريِّ للذهبيِّ: ص ٤٧.

(٢) في الفصل الثاني = ص٥١-٥٢، ونقل الإمام الذَّهبيُّ في سير أعلام النبلاء ٤٢٥/١٢ - ٤٢٦ عن الورَّاق؛ قال: (سمعتُ أبي رحمه الله يقول: كان محمَّدُ بنُ إسماعيلَ يَختَلِفُ إلى أبي حَفْصٍ أَحْمَدَ بنِ حَفْصٍ البُخاريِّ وهو صغيرٌ، فسمعتُ أبا حَفْصٍ يقول: هذا شابٌّ كَيِّسٌ، أَرْجُو أنْ يَكُونَ لَه صِيْتٌ وَذِكْرٌ) اهـ، وهذا النصُّ أقربُ إلى مُرادِ المؤلف من الذي أحالَ عليه.

(٣) رواها عنه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٩/١٢.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ١٩/٢، وتاريخ دمشق: ٧٧/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٥/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤١٤/١٢.

(٥) رواها عنه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٩/١٢.

بْنَ أبي أُوَيْسٍ لِيَزِيدَهُمْ في القِرَاءَةِ، فَفَعَلْتُ، فَدَعَا الجَارِيَةَ وَأَمَرَهَا أَنْ تُخْرِجَ صُرَّةَ دَنَانِيرَ، وَقَالَ: يَا أَبَا عبد اللهِ، فَرِّقْهَا عَلَيْهِمْ. قُلْتُ: إِنَّمَا أَرَادُوا الحَدِيثَ. قَالَ: قَدْ أَجَبْتُكَ إلى ما طَلَبْتَ مِنَ الزِّيَادَةِ، غَيْرَ أَنِّي أُحِبُّ أَنْ تَضُمَّ هَذَا إلى ذَاكَ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ[1]: قَالَ لِي ابْنُ أبي أُوَيْسٍ: انْظُرْ في كُتُبِي، وَمَا أَمْلِكُهُ لَكَ، وَأَنَا شَاكِرٌ لَكَ ما دُمْتُ حَيًّا.

وَقَالَ حَاشِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[2]: قَالَ لِي أَبُو مُصْعَبٍ أَحْمَدُ بنُ أبي بَكْرٍ

---

(١) تصحَّفت في الأَصْلِ إلى: (النحاس)، والحكاية رواها الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٩/١٢.

(٢) رواها الورَّاق، ينظر تاريخ بغداد: ١٩/٢، وتاريخ دمشق: ٨٦/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٥/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٢٠/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٦/١٩.

وقوله: (حاشِد بن إسماعيلَ)، كذا في الأصل، وهو موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠١/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٤، لكنَّه مخالِفٌ لِمَا في مصادر الرواية؛ ففيها أنَّ راوي هذه الحادثةَ هو (حاشِدُ بن عَبد الله)، وهو الصوابُ؛ وهو: حاشِدُ بن عَبدِ الله بن عَبدِ الواحد بن محمَّد التَّميميُّ البخاريُّ أبو عَبد الرحمن الأَغْذُوْنِيُّ، وثَّقَه عليُّ بن الحُسَين بن الجُنَيد [كما في تفسير ابن أبي حاتم: ١٧٩٧/٦]، وقال فيه أبو أحمدَ الحاكمُ: (فيه نَظَرٌ)، وهو معدودٌ في طَبَقة الإمام البخاريِّ، وتوفي قَبلَه: سنةَ خمسين ومئتين، ينظر لترجمته الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٣١٨/١ = (الأغذوني)، ولسان الميزان: ١٦٢/٢ (ط الهند) = ٥٣٥/٢ (ط أبي غدَّة).

أمَّا حاشِدُ بن إسماعيلَ بن عيسى الغَزَّالُ البخاريُّ ثمَّ الشاشيُّ؛ فحافظٌ مشهورٌ، وهو رَفيقُ الإمام البخاريِّ في الطلَب وقَرينُه في المَنزِلة والحِفظ، توفي سنةَ إحدى -وقيل: اثنتين- وستِّين ومئتين، ينظر لترجمته تاريخ الإسلام: ٧٦/٢٠، وتذكرة الحُفَّاظ: ٥٦٤/٢، والعبر: ٢٨/٢.

وما في الأصل تغييرٌ متعَمَّدٌ على ما يَبدو لي؛ لأنَّ المؤلفَ قد دَلَّ كلامُه في «لسان الميزان» على عَدَم معرفته بحال (الأَغْذُونيِّ)، وأنَّه ظَنَّه هو والغَزَّال شَخصاً واحداً؛ فتصرَّف هنا على أساس ذلك الظنِّ، والله أعلم.

الزُّهْرِيُّ المَدَنِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَفْقَهُ عِنْدَنَا وَأَبْصَرُ مِنْ[١] أَحْمَدَ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: جَاوَزْتَ الحَدَّ! فَقَالَ أَبُو مُصْعَبٍ: لَوْ أَدْرَكْتَ مَالِكًا وَنَظَرْتَ إِلَى وَجْهِهِ وَوَجْهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[٢] لَقُلْتَ كِلَاهُمَا وَاحِدٌ فِي الحَدِيثِ وَالفِقْهِ.

وَقَالَ عَبْدانُ بْنُ عُثْمَانَ[٣]: ما رَأَيْتُ بِعَيْنَيَّ شَابًّا أَنْضَرَ[٤] مِنْ هَذَا. وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: جَالَسْتُ الفُقَهَاءَ وَالزُّهَّادَ وَالعُبَّادَ، وَمَا رَأَيْتُ مُنْذُ عَقِلْتُ كَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ فِي زَمَانِهِ كَعُمَرَ فِي الصَّحَابَةِ[٥].

---

(١) تصحَّفت في الأَصْلِ إلى: (بن)، والمقصود بالذِّكر الإمامُ أحمدُ بنُ محمَّد بن حَنْبَلٍ الشَّيْبانيُّ رحمه الله صاحبُ المذهب المشهور.

(٢) قال المؤلف في مقدمة فتح الباري ص ٦٧٤: (عبَّر بقوله: «ونَظَرتَ إلى وَجهه» عن التأمُّل في مَعارِفه) اهـ، وأُرى أنَّ مُرادَ أبي مُصعَبٍ أنَّهما متماثِلان في المَنهَج الفِكْريِّ والأسلوب العِلميِّ في تناولِ مسائل العلم وفي السُّلوك والهَدْيِ الظاهِر، والله أعلم.

(٣) رواه الورَّاق، ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٤، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٧، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤١٩، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٥.

(٤) في مصادر الرواية وفي تغليق التعليق ٥/٤٠١ ومقدمة فتح الباري ص ٦٧٤: (أَبْصَرَ)؛ من البَصَرِ: يعني المعرفةَ والفَهم، والذي في الأصل أشبَهُ، وهو مشتقٌّ من النَّضَارَة؛ وهي الحُسْنُ وجَمالُ الطَّلْعة والمَنظَر، وكان الأئمة المتقدِّمون يستَخدمون هذا الوصفَ على إرادة الثَّناء والمَدح؛ بمعنى أنَّ صاحبَ الوَجه النَّضِر من المَقبولين عندَ الله تعالى ومن الواعين لسُنَّة الرسول ﷺ المؤهَّلين لحَملِها وأدائها روايةً ودرايةً؛ نَظَراً لقوله ﷺ: «نَضَرَ الله امرءاً سَمِع مِنَّا حَديثاً فحَفِظَه حتَّى يُبَلِّغَه؛ فرُبَّ مُبَلَّغٍ أحفظَ له مِن سامعٍ»، أخرجه الإمام أحمد: ١/٤٣٦ = (٤١٥٧/ط الرسالة) وغيرُه، والله أعلم.

(٥) لخَّص المؤلفُ عبارةَ قُتَيبةَ بن سَعيدٍ من أصل حكايتَين رُوِيَتا عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣١، وسيُعيد المؤلفُ الحكايةَ الأولى بتمامها قريباً.

وَعن قُتَيْبَةَ؛ قَالَ: لَوْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي الصَّحَابَةِ لَكَانَ آيَةً[١].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الهَمَذَانِيُّ: كُنَّا عِنْدَ قُتَيْبَةَ، فَجَاءَ رَجُلٌ شَعْرَانِيٌّ[٢] يُقَالَ لَهُ: أَبُو يَعْقُوبَ، فَسَأَلَهُ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ؛ فَقَالَ: يَا هَؤُلاءِ! نَظَرْتُ فِي الحَدِيثِ، وَنَظَرْتُ فِي الرَّأْيِ، وَجَالَسْتُ الفُقَهَاءَ وَالزُّهَّادَ وَالعُبَّادَ، ما رَأَيْتُ مُنْذُ عَقِلْتُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[٣].

وَقَالَ الفِرَبْرِيُّ[٤]: كُنَّا عِنْدَ/ قُتَيْبَةَ، فَسُئِلَ عن طَلَاقِ السَّكْرَانِ؛ فَقَالَ: [١/٢٣٢] هَذَا أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ المَدِينِيِّ قَدْ سَاقَهُمْ اللهُ إِلَيْكَ. وَأَشَارَ إِلى البُخَارِيِّ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ قُتَيْبَةَ البُخَارِيُّ[٥]: [كُنْتُ] عِنْدَ أبي عَاصِمٍ النَّبِيلِ، فَرَأَيْتُ

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣١.

(٢) أي: ذو شَعرٍ طويلٍ، والرجلُ المذكورُ هو: إسحاق بن إسماعيل بن عبد الله بن زَكريَّا الرَّمْلِيُّ، يُقال له: صاحبُ الوَفْرَة، توفي سنةَ ثمانٍ وثمانين ومئتين، ينظر الأنساب للسَّمعانيِّ: ٨/١٠٨ = (الشَّعْراني).

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣١.

(٤) كذا في الأصل، وهو موافقٌ لِما في تغليق التعليق: ٥/٤٠٢، وهو وهمٌ صَريحٌ؛ فَلِقاءُ الفِرَبريِّ بقُتَيبةَ غيرُ مُحتَمَلٍ بَتاتاً، والصوابُ أنَّ راويَ هذه الحادثةِ هو محمَّدُ بنُ يوسُفَ الهَمَذَانيُّ راوي الحكايةِ السابقةِ، وقد رواها عنه الوَرَّاقُ كما في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤١٨، وتاريخ الإسلام: ١٩/ ٢٥٥، لكنَّه سَمَّاه: (محمَّد بن يوسف) ولم ينسبه، فزَلَقَ ظَنُّ المؤلِّف إلى الفربريِّ؛ لشُهرتِه في ذِهنِه وقتئذٍ، وقد تدارَك المؤلِّفُ هذا الوَهمَ فَنَسَبَ الحكايةَ إلى الهَمَذَانيِّ على الصواب عندَما نَقَلَها في مقدمة فتح الباري: ص٦٧٤.

(٥) رواها عنه الورَّاق، ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٥، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٤ - ٤٥٥، وما بين المعقَّفتين سَقط من الأصل واستدركناه من مصادر الرواية ومن تغليق التعليق: ٥/٤٠٢.

عِنْدَهُ غُلَامًا، فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: مِنْ بُخَارَى. قُلْتُ: ابْنُ مَنْ؟ قَالَ: ابْنُ إِسْمَاعِيلَ. فَقُلْتُ: أَنْتَ قَرَابَتِي! فَقَالَ لِي رَجُلٌ عِنْدَ أبي عَاصِمٍ: هَذَا الغُلَامُ يُنَاطِحُ الكِبَاشَ.

يَعْنِي: يُقَاوِمُ الشُّيُوخَ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَّامٍ[1]: كان الرُّتُوتُ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ -مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ أبي مَرْيَمَ، وَالحَجَّاجِ بنِ مِنْهَالٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أبي أُوَيْسٍ، وَالحُمَيْدِيِّ، وَنُعَيْمِ بنِ حَمَّادٍ، وَالعَدَنِيِّ، وَالخَلَّالِ، وَمُحَمَّدِ بنِ مَيْمُونٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بنِ المُنْذِرِ، وَأبي كُرَيْبٍ، وَأبي سَعِيدٍ الأَشَجِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بنِ مُوسَى- يَقْضُونَ لأبي عبد اللهِ البُخَارِيِّ على أَنْفُسِهِمْ فِي النَّظَرِ وَالمَعْرِفَةِ.

قُلْتُ: الرُّتُوتُ -بِالرَّاءِ المُهْمَلَةِ، وَالتَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقٍ، وَبَعْدَهَا وَاوٌ، وَبَعْدَهَا تَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ فَوْقٍ أَيْضًا- هُمُ الرُّؤَسَاءُ. قَالَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ[2].

وَقَالَ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ: ما أَخْرَجَتْ خُرَاسَانُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[3].

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ[4]: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَقِيهُ هَذِهِ الأُمَّةِ.

---

(١) رواه عنه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٥/١٢.

(٢) ينظر معجم مقاييس اللغة: ٣١٥/٢، والصِّحَاح وتاج العروس: (ر ت ت).

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢١/٢، وتاريخ دمشق: ٨١/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٨٦/١، وتهذيب الكمال: ٤٥٦/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٢١/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٦/١٩، وبحر الدم: ٨٧٨.

(٤) رواه الورَّاق، ينظر تاريخ بغداد: ٢٢/٢، وتاريخ دمشق: ٨٤/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٧/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٢٤/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٧/١٩.

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ مِثْلَهُ(١).

وَقَالَ بُنْدَارُ(٢): هُوَ أَفْقَهُ خَلْقِ اللهِ فِي زَمَانِنَا.

وَقَالَ مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ(٣): قَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ التِّنِّيسِيُّ لِلْبُخَارِيِّ: يَا أَبَا عَبدِ اللهِ، انْظُرْ فِي كُتُبِي، وَأَخْبِرْنِي بِمَا فِيهَا مِنَ السَّقْطِ. قَالَ: نَعَمْ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ(٤): دَخَلْتُ على الحُمَيْدِيِّ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ اخْتِلَافٌ فِي حَدِيثٍ، فَلَمَّا بَصُرَ بِيَ الحُمَيْدِيُّ قَالَ: قَدْ جَاءَ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَنَا. فَعَرَضَا عَلَيَّ، فَقَضَيْتُ لِلْحُمَيْدِيِّ؛ وَكان الحَقُّ مَعَهُ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ(٥): قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ البِيكَنْدِيُّ: انْظُرْ فِي كُتُبِي، فَمَا وَجَدْتَ فِيهَا مِنْ خَطَأٍ/ فَاضْرِبْ عَلَيْهِ. [٢٣٢/ب]

وَقِيلَ(٦): كان مُحَمَّد بْن سَلَامٍ يَقولُ: كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيَّ البُخَارِيُّ تَحَيَّرْتُ، وَلَا أَزَالُ خَائِفًا مِنْهُ.

---

(١) رواه الورَّاق، ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٤، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٧، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤١٩، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٥.

(٢) هو: محمَّد بن بَشَّار بن عثمانَ العَبْديُّ أبو بكر البصري، ثقة فاضل، روى عنه الإمام البخاريُّ في صحيحه، توفي سنةَ اثنتين وخمسين ومئتين، والبُنْدارُ لقبُه معناه: الحافظ، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٤/٥١١، وقولُه هذا رواه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٩.

(٣) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤١٩.

(٤) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠١.

(٥) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٤، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٧، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٩.

(٦) رواه الورَّاق عن بعض أصحابه عن البِيْكَنْديِّ، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤١٧.

وَقَالَ سُلَيْمُ بْنُ مُجَاهِدٍ[١]: كُنْتُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ، فَقَالَ: لَوْ جِئْتَ قَبْلُ لَرَأَيْتَ صَبِيًّا يَحْفَظُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ.

وَقَالَ حَاشِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[٢]: رَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوَيْهِ جَالِسًا على المِنْبَرِ[٣] وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَعَهُ، فَأَنْكَرَ عليه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ شَيْئًا، فَرَجَعَ إلى قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: يَا مَعْشَرَ أَصْحَابِ الحَدِيثِ! انْظُرُوا إلى هَذَا الشَّابِّ وَاكْتُبُوا عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كان في زَمَنِ الحَسَنِ بنِ أبي الحَسَنِ[٤] لاحْتَاجَ إِلَيْهِ؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِالحَدِيثِ وَفَهْمِهِ[٥].

وَقَالَ البُخَارِيُّ[٦]: أَخَذَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ كِتَابَ «التَّارِيخِ» الَّذي صَنَّفْتُهُ[٧]، فَأَدْخَلَهُ على عبد اللهِ بْنِ طَاهِرٍ، وَقَالَ: أَيُّهَا الأَمِيرُ! أَلَا أُرِيكَ سِحْرًا؟!

---

(١) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٤، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦٣، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٦٠، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤١٧، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٤٥.

(٢) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٧، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٦، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٨.

(٣) في مصادر الرواية: (على السَّرير)، وما في الأصل موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤٠٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٦.

(٤) يعني الحَسَن البَصريَّ رحمه الله، من كبار أئمة العلم والعمل، توفي سنةَ عشرٍ ومئةٍ، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٤/٥٦٣.

(٥) في مصادر الرواية: (وفِقْهِهِ)، وهو المنقولُ في تغليق التعليق: ٥/٤٠٥، ومقدمة فتح الباري: ص٦٧٦.

(٦) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢/٧، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٥، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٤٠، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٣.

(٧) تصحَّفت في الأصل إلى: (صنفه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤٠٥، ومقدمة فتح الباري: ص٦٧٦، وقد تصحَّفت لفظة (سحراً) في التغليق إلى: (بحراً)، فلتُصَحَّح.

وَقَالَ البُخَارِيُّ[١]: سُئِلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَمَّنْ طَلَّقَ نَاسِيًا، فَسَكَتَ طَوِيلاً مُتَفَكِّراً، فَقُلْتُ أَنَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عن أُمَّتِي ما حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، ما لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ»[٢]، وَإِنَّمَا يُرَادُ مُبَاشَرَةُ هَؤُلاءِ الثَّلَاثِ: العَمَلُ وَالقَلْبُ أو الكَلَامُ، وَهَذَا لَمْ يَعْتَقِدْ بِقَلْبِهِ. فَقَالَ إِسْحَاقُ: قَوَّيْتَنِي. وَأَفْتَى بِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ المَدَنِيُّ[٣]: كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَاضِرٌ، فَمَرَّ إِسْحَاقُ بِحَدِيثٍ وَدُوْنَ صَحَابِيِّهِ عَطَاءٌ الكَيْخَارَانِيُّ، فَقَالَ له إِسْحَاقُ: يَا أَبَا عبدِ اللهِ، إِيْش هِيَ كَيْخَارَانُ؟ قَالَ: قَرْيَةٌ بِاليَمَنِ، كان مُعَاوِيَةُ بَعَثَ هَذَا الرَّجُلَ الصَّحَابِيَّ إلى اليَمَنِ، فَسَمِعَ مِنْهُ عَطَاءٌ حَدِيثَيْنِ. فَقَالَ له إِسْحَاقُ: يَا أَبَا عبد اللهِ، كَأَنَّكَ شَهِدْتَ القَوْمَ!

وَقَالَ البُخَارِيُّ: ما اسْتَصْغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ، وَرُبَّمَا كُنْتُ أُغْرِبُ عَلَيْهِ[٤].

---

(١) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٤/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٣/١٩.

(٢) أخرجه البخاريُّ: (٥٢٦٩)، ومسلم: (١٢٧)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه الورَّاق عنه، ينظر الأنساب للسَّمْعانيِّ: ١٩٣/١١ = (الكَيْخاراني)، وسير أعلام النبلاء: ٤١٥/١٢، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد: ٨/٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٧٦/٥٢؛ من طريقٍ آخَرَ عن أبي بكرٍ المَدَنيِّ، وأبو بكرٍ هو -فيما أُرى، والله أعلم- الحافظُ الجَوَّالُ محمَّد بن إسماعيل بن مِهْرانَ الإسماعِيليُّ النَّيسابُوريُّ المتوفَّى سنةَ خمسٍ وتسعِينَ ومئتين، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١١٧/١٤.

(٤) تصحَّفَت في الأصل إلى: (عنه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٦/٥ ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٦، والمُرادُ: كنتُ أُحَدِّثُه بأحاديثَ لا يَعرفُها، وقول الإمام البخاريِّ هذا رواه ابن عَدِيٍّ في الكامل: ١٢٠/١، وفي أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح: ص ١٥٥؛ دونَ قوله: (ورُبَّما كنتُ أُغرِبُ عَليه)، وهو بتَمامه في تاريخ بغداد: ١٧/٢، وتاريخ دمشق: ٨١/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥١/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤١١/١٢.

[١/٢٣٣] قَالَ حَامِدُ بْنُ أَحْمَدَ: ذُكِرَ لِعَلِيٍّ ابْنِ المَدِينِيِّ قَوْلُ البُخَارِيِّ، فَقَالَ:/ ذَرُوا قَوْلَهُ؛ هُوَ ما رَأَى مِثْلَ نَفْسِهِ(١).

وَقَالَ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي فَتْحُ بْنُ نُوحٍ النَّيْسَابُورِيُّ؛ قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيَّ ابْنَ المَدِينِيِّ، فَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ جَالسًا عن يَمِينِهِ، وَكان إِذَا حَدَّثَ التَفَتَ إِلَيْهِ؛ كَأَنَّهُ يَهَابُهُ(٢).

وَقَالَ البُخَارِيُّ: كان عَلِيُّ ابْنُ المَدِينِيِّ يَسْأَلُنِي عن شُيُوخِ خُرَاسَانَ، فَكُنْتُ أَذْكُرُ له مُحَمَّدَ بْنَ سَلَامٍ، فَلَا يَعْرِفُهُ، إلى أَنْ قَالَ لِي يَوْمًا: يَا أَبَا عبد اللهِ، كُلُّ مَنْ أَثْنَيْتَ عليه فَهُوَ عِنْدَنَا الرِّضَى(٣).

وَقَالَ أَبُو عَمَّارٍ الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ(٤): لا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ مِثْلَهُ، كَأَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ إِلَّا لِلْحَدِيثِ.

وَقَالَ رَجَاءُ بْنُ مُرَجَّى(٥): فَضْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ على العُلَمَاءِ كَفَضْلِ الرِّجَال على النِّسَاءِ.

وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ آيَةٌ مِنَ الآيَاتِ تَمْشِي عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ.

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٧- ١٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٢، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥١، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٠، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٥.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٢- ٨٣، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٢.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٧، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٦، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥١.

(٤) رواه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٢.

(٥) رواه الورَّاق، ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٥، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٧، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٧، وهذا القول مع الذي بعدَه مذكوران معاً في مصادر الرواية في قصة واحدةٍ؛ أجاب رَجاءٌ بالقول الثاني على رَجلٍ استنكَرَ عليه قولَه الأولَ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ[١]: ذَاكَرَنِي أَصْحَابُ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الفَلَّاسِ بِحَدِيثٍ، فَقُلْتُ: لا أَعْرِفُهُ. فَسُرُّوا بِذَلِكَ، وَصَارُوا إِلى عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، فَقَالُوا لَهُ: ذَاكَرْنَا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بِحَدِيثٍ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدِيثٌ لا يَعْرِفُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ لَيسَ بِحَدِيثٍ.

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٢]: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَبدِ اللهِ بْنِ مُنِيرٍ إِلى بُخَارَى، فَلَمَّا رَجَعَ، قَالَ لَهُ: لَقِيتَ أَبَا عبد اللهِ؟ فَقَالَ: لا. فَطَرَدَهُ؛ وَقَالَ: ما فيكَ خَيْرٌ؛ إِذْ قَدِمْتَ بُخَارَى وَلَمْ تَصِرْ إِلى أبي عَبدِ اللهِ!

وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: كان مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عِنْدَ عَبدِ اللهِ بْنِ مُنِيرٍ، فَقَالَ له لَمَّا قَامَ: يَا أَبَا عبد اللهِ، جَعَلَكَ اللهُ زَيْنَ[٣] هَذِهِ الأُمَّةِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: فَاسْتُجِيبَ له فيهِ[٤].

وَقَالَ الفِرَبْرِيُّ[٥]: رَأَيْتُ عبدَ اللهِ بْنَ مُنِيرٍ يَكْتُبُ عن البُخَارِيِّ،

---

(١) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ١٨/٢، وتاريخ دمشق: ٨٣/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٤/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٢٠/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٥/١٩ - ٢٥٦.

(٢) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٤/١٢.

(٣) تحرَّفت في الأصل إلى: (من)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٧/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٦.

(٤) ينظر تاريخ دمشق: ٧٩/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٣/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٠/١٩، وقد تصحَّف قوله: (فاستجيبَ) في تغليق التعليق إلى: (فاستحييت)! فليصحَّح.

(٥) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٥/١٢ - ٤١٦ و٤٢٤. والفربريُّ راوي الحكاية اسمه: جعفر بن محمَّد، وهو راوي الحكاية قبل السابقة، وليس هو محمدَ بن يوسف صاحب الإمام البخاريِّ المشهور، فاقتضى التنبيه.

وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: أَنَا مِنْ تَلَامِذَتِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ في «الصَّحِيحِ»، وَقَالَ: لَمْ أَرَ مِثْلَهُ[1]، وَمَاتَ مَعَ الإِمَامِ أَحْمَدَ في سَنَةٍ وَاحِدَةٍ[2].

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ إِمَامٌ، فَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ/ إِمَامًا فَاتَّهِمْهُ[3]. [٢٣٣/ب]

وَقَالَ أَيْضًا: حُفَّاظُ زَمَانِنَا[4] ثَلَاثَةٌ. فَبَدَأَ بِالبُخَارِيِّ[5].

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الضَّوءِ[6]: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ أَبي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ

---

(١) تصحَّفت العبارة في الأصل إلى :(لم أَرَ فيه نقلا)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٧/٥ ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٧، وقول الإمام البخاريِّ هذا منقولٌ في ترجمة ابن مُنِيرٍ من تهذيب الكمال: ١٧٩/١٦، وتعليقُ المؤلف برُمَّته مقتَبَسٌ بنصِّه من كلام الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٤١٦/١٢.

(٢) هي سنة إحدى وأربعين ومئتين.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢٨/٢، وتاريخ دمشق: ٦٨/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٨٧/١.

(٤) نقله الإمام الذهبيُّ في تذكرة الحفَّاظ: ٥٦٤/٢؛ بلفظ: (حُفَّاظُنا...)، ونقله المؤلف في لسان الميزان: ١٦٢/٢ (ط الهند) = ٥٣٦/٢ (ط أبي غدَّة)؛ بلفظ: (حُفَّاظ بَلَدِنا...)، وهو أشبَهُ، وما في الأصل موافقٌ لِمَصادر الرواية وتغليق التعليق: ٤٠٨/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٧، والله أعلم.

(٥) ينظر تاريخ دمشق: ٦٢/٥٢ - ٦٣، وسير أعلام النبلاء: ٤٢٤/١٢، وأمَّا الآخَران؛ فهُما: حاشِدُ بن إسماعيلَ بن عيسى الغَزَّالُ البخاريُّ ثمَّ الشاشيُّ، ويحيى بن سُهَيل السُّلَمي البخاريُّ.

(٦) تحرَّفت في الأصل إلى: (النضر)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٧/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٦، وهو: أحمد بن الضَّوء بن المنذِر البَكْريُّ، توفِّي سنة خمس وستين ومئتين، تنظر ترجمته في الإكمال: ٢٢٨/٥، والأنساب للسَّمْعاني: ٨٨/١١ = (الكَرْمِيني).

عبد اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ يقولَانِ: ما رَأَيْنَا مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[١].

وَكان[٢] أَبُو بَكْرٍ ابنُ أبي شَيْبَةَ يُسَمِّيهِ: البَازِل[٣].

[يعني: الكاملَ][٤].

وَقَالَ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ[٥]: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ جَعْفَرٍ البِيكَنْدِيَّ يَقولُ: لَوْ قَدِرْتُ أَنْ أَزِيدَ في عُمُرِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ لَفَعَلْتُ؛ فَإِنَّ مَوْتِي يَكُونُ مَوْتَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَمَوْتُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ذَهَابُ العِلْمِ.

---

(١) ينظر تاريخ دمشق: ٨٣/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٢/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٢١/١٢.

(٢) في الأصل: (وقال)، والمثبت من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٧/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٦.

(٣) رواه الورَّاق عن إبراهيم بن محمَّد بن سلاَّم عن أبي بكرٍ، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٥/١٢، وفيه قصة نصُّها: (حَضَرتُ أبا بكر ابن أبي شَيبةَ، فرأيتُ رجلاً يقول في مجلسه: ناظَرَ أبو بكر أبا عبد الله في أحاديث سفيانَ [يعني الثَّوريَّ] فعَرَف كلَّها، ثُمَّ أقبلَ محمَّدٌ عليه، فأَغْرَبَ عليه مِئتي حديثٍ. فكان أبو بكر بعدَ ذلك يقول: ذاك الفتى البازِلُ).

(٤) ما بين المعقَّفتين بياضٌ في الأصل بقَدْر كلمتين، ورَمَّمناه من تغليق التعليق ٤٠٧/٥ - ٤٠٨ ومقدمة فتح الباري ص ٦٧٦، وقد فسَّر الإمام الذهبيُّ عبارةَ ابن أبي شَيبةَ في السِّيَر فقال: (والبازِلُ هو الجَمَلُ المُسِنُّ، إلَّا إنَّه يُريد ها هنا البَصيرَ بالعلم الشُّجاعَ) اهـ، والذي أُراه أنَّ ابنَ أبي شَيبةَ أراد أنَّ البخاريَّ لا يُجارى في فنِّه ولا يُنهَض لمناظرته لتمكُّنه ورسوخ قَدَمه في الحِفظ والمعرفة؛ مُشيراً إلى قول جَرير:

وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لَم يَستَطِعْ صَولَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ

وسِياقُ القصة عنه -كما نقلناه في التعليق السابق- يدُلُّ على هذا المعنى، والله أعلم.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٢٤/٢، وتاريخ دمشق: ٨٨/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٦٠/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤١٨/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٤/١٩.

قَالَ[١]: وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لَوْلَا أَنْتَ ما اسْتَطَبْتُ العَيْشَ بِبُخَارَى.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ[٢]: أَخْرَجَتْ خُرَاسَانُ ثَلَاثَةً: البُخَارِيَّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالدَّارِمِيَّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبْصَرُهُمْ وَأَعْلَمُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ.

وَقَالَ عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ أَيْضًا[٣]: لا أَعْلَمُ مِثْلَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ إِسْحَاقَ السُّرْمَارِيُّ[٤]: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إلى فَقِيهٍ بِحَقِّهِ وَصِدْقِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ حَاشِدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الوَاحِدِ[٥]: رَأَيْتُ عَمْرَو[٦] بْنَ زُرَارَةَ

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٨/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٥/١٩.

(٢) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢٨/٢، وتاريخ دمشق: ٨٨/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٢١/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٦/١٩.

(٣) رواه الورَّاق عنه أيضاً، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢١/١٢.

(٤) رواه الورَّاق عن بعض أصحابه عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٢، والسُّرْمارِيُّ بضم السين وسكون الراء هكذا ضُبطت في الأصل مجوَّدةً وهو موافقٌ لضَبط السَّمْعانيِّ والمِزِّيِّ، وهي نسبةٌ إلى (سُرْمَارَى) قريةٌ من قُرى بُخارَى، ينظر الأنساب للسَّمْعانيِّ: ١٢٥/٧، وتهذيب الكمال: ٢٦١/١.

(٥) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢٧/٢، وتاريخ دمشق: ٧٠/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٢٩/١٢.

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (محمَّد)، والتصويبُ من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٨/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٧، وهو: عَمرو بن زُرارةَ بن واقِدٍ الكِلَابيُّ أبو محمَّد النَّيْسابُوريُّ، من شيوخ الإمام البخاريِّ في صحيحه، توفي سنة ثمانٍ وثلاثين ومئتين، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٩/٢٢، ومحمَّد بن رافع بن أبي زيد القُشَيريُّ مولاهم أبو عبد الله النَّيْسابوريُّ، من شيوخ الإمام البخاريِّ في صحيحه أيضاً، توفي سنة خمسٍ وأربعين ومئتين، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ١٩٢/٢٥.

وَمُحَمَّدَ بْنَ رَافِعٍ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُمَا يَسْأَلَانِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عن عِلَلِ الحَدِيثِ، فَلَمَّا قَامَا قَالَا لِمَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ: لا تُخْدَعُوا عن أبي عبد اللهِ؛ فَإِنَّهُ أَفْقَهُ مِنَّا وَأَعْلَمُ وَأَبْصَرُ.

قَالَ[1]: وَكُنَّا يَوْمًا عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ -وَعَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ ثَمَّ- وَهُوَ يَسْتَمْلِي على أبي عبد اللهِ، وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ يَكْتُبُونَ عَنْهُ، وَإِسْحَاقُ يَقولُ: هُوَ أَبْصَرُ مِنِّي. قَالَ: وَكان مُحَمَّدٌ يَوْمَئِذٍ شَابًّا./ [١/٢٣٤]

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيُّ: أَخْبَرَنِي عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْهَيَانِيُّ[2]؛ قَالَ: حَضَرْتُ مَجْلِسَ ابْنِ إِشْكَابَ[3]، فَجَاءَهُ رَجُلٌ -ذَكَرَ اسْمَهُ- مِنَ الحُفَّاظِ فَقَالَ: ما لَنَا بِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ طَاقَةٌ[4]؟! فَقَامَ ابنُ إِشْكَابَ وَتَرَكَ المَجْلِسَ؛ غَضَبًا مِنَ المُتَكَلِّمِ في حَقِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[5].

---

(١) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٩.

(٢) ضُبطت في الأصل مجوَّدةً: (الفِرهْياني)؛ بكسر الفاء والراء وسكون الهاء، والمثبَت هو الأقربُ لضَبط ابن الأثير في اللباب: ٢/٤٢٧، ويقالُ فيه أيضاً: (الفَرْهَاذَانِيُّ)؛ وهي نسبةٌ إلى قريةٍ من قُرى نَسَا بخُراسان كما في معجم البلدان: ٤/٢٥٨، وتنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٤/١٤٦.

(٣) هو: محمَّد بن إِشْكابَ (واسمُه: الحُسَينُ) بنِ إبراهيمَ بنِ الحُرِّ العامِريُّ أبو جعفرٍ البغدادي، ثقة حافظٌ، من شيوخ الإمام البخاري في صحيحه، توفي سنةَ إحدى وستين ومئتين، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٥/٧٩.

(٤) العبارة على معنى الاستفهام؛ أيْ: ألَا توجَدُ طريقةٌ نَغلِبُ بها محمَّدَ بن إسماعيلَ عندَ المذاكَرة؟! ولهذا استنكَرَ ابنُ إِشْكابَ الكَلامَ، ولو كانت على معنى التَّقرير لكانت مَدْحاً لا وَجْهَ لاستنكاره، فتأمَّل.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٣، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦٣، وقولُه آخرَ النَّصِّ: (غَضَباً...) إلى آخره، زيادةٌ توضيحيَّةٌ من المؤلف، والذي في المصادر بدلَها: (أيْ: أتَقولُ هذا وأنا بالحَضْرة)، وهما بمعنًى.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الكِرْمَانِيُّ[١]: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَلِيٍّ الفَلَّاسَ يَقولُ: أَبُو عبد اللهِ صَدِيقِي، ليس بِخُرَاسَانَ مِثْلُهُ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الكِرْمَانِيُّ[٢]: حَكَيْتُ لِمِهْيَارٍ[٣] بِالبَصْرَةِ، عن قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: رُحِلَ إِلَيَّ مِنْ شَرْقِ الأَرْضِ وَغَرْبِهَا، فَمَا رَحَلَ إِلَيَّ مِثْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ. فَقَالَ مِهْيَارٌ: صَدَقَ؛ أَنَا رَأَيْتُهُ مَعَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَهُمَا جَمِيعًا يَخْتَلِفَانِ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فَرَأَيْتُ يَحْيَى يَنْقَادُ له في المَعْرِفَةِ.

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ[٤]: لَمَّا مَاتَ أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ النَّيْسَابُورِيُّ، رَكِبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقُ[٥] يُشَيِّعَانِ جِنَازَتَهُ، فَكُنْتُ أَسْمَعُ أَهْلَ المَعْرِفَةِ بِنَيْسَابُورَ يَنْظُرُونَ وَيقولونَ: مُحَمَّدٌ أَفْقَهُ مِنْ إِسْحَاقَ.

---

(١) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٩/١٢، وكتبت نسبته في الأصل: (الكِرماني)، ثم أصلحت إلى: (الجُرجاني)، والمثبَت من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٧/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٦.

(٢) رواه الورَّاق عنه تتمةَ الحكاية السابقة، وقد كتبت نسبته في الأصل: (الجرجاني) تبعاً للتصحيح الذي سبقت الإشارة إليه في الهامش السابق، والمثبَت من مصدر الرواية نفسه موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٠٢/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٥.

(٣) هذا لقبُه، وهو: الحُسَين بن محمَّد البَصريُّ الحافظُ، قال ابن حِبَّانَ في «ثقاته» ١٨٩/٨: (كان ممَّن عُنِيَ بعِلم الحديث، وشَرَع في تصنيف كتاب التاريخ، إلَّا أنَّ الموتَ عاجَلَه؛ فحِيلَ بينَه وبينَ ما نوى؛ فلم يَظْهَر له كَثيرُ عِلمٍ) اهـ.

(٤) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٨/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٥/١٩.

(٥) هو: الإمام إسحاقُ ابن رَاهَوَيْهِ، وكانت وفاة أحمد بن حرب سنة أربعٍ وثلاثين ومئتين، ينظر لترجمته: لسان الميزان ١٤٩/١ (ط الهند) = ٤٢٥/١ (ط أبي غدة).

[٦]. فَصْلٌ
فِي ذِكْرِ ثَنَاءِ أَقْرَانِهِ وَأَصْحَابِهِ عليه فَمَنْ بَعْدَهُمْ

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: لَمْ يَخْرُجْ مِنْ خُرَاسَانَ قَطُّ أَحْفَظُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَلا قَدِمَ مِنْهَا إِلى العِرَاقِ أَعْلَمُ مِنْهُ(١).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حُرَيْثٍ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عن ابْنِ لَهِيعَةَ؟ فَقَالَ: تَرَكَهُ أَبُو عَبدِ اللهِ(٢).

وَقَالَ عُبَيْدٌ المَعْرُوفُ بِالعِجْلِ الحَافِظُ(٣): ما رَأَيْتُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، ومُسْلِمٌ حَافِظٌ لَكِنْ لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ(٤). قَالَ: وَرَأَيْتُ/ أَبَا زُرْعَةَ وَأَبَا حَاتِمٍ يَسْتَمِعُونَ(٥) إِلَيْهِ، وَكان أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ، دَيِّنًا فَاضِلاً، يُحْسِنُ كُلَّ شَيْءٍ، وَكان أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ بِكَذَا وَكَذَا(٦). [٢٣٤/ب]

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٣، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦٤، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٨ - ٤٥٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٣، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٨.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٣، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٦، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٤.

(٣) هو: الحُسَين بن محمَّد بن حاتِمٍ البغداديُّ، ثقةٌ حافظٌ، توفي سنةَ أربعٍ وتسعين ومئتين، والعِجْلُ لقبٌ أطلَقَه عليه شيخُه الإمامُ يحيى بن مَعِينٍ، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٤/٩٠.

(٤) العبارة في مصادر الرواية: (ومُسلِمٌ الحافظُ لم يكن يَبلغُ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ).

(٥) هكذا في الأصل، وهو موافقٌ لما في تاريخ دمشق وتحفة الأَخْباري: الورقة ٨١، والذي في سائر المصادر: (يستَمِعان)، وهو الأصحُّ، وهو المنقولُ في تغليق التعليق: ٥/٤١٠، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٧، وتهذيب التهذيب: ٩/٤٦.

(٦) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٩ - ٣٠، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٥، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٦.

وَقَالَ عبدُ اللهِ بْنُ عبد الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: قَدْ رَأَيْتُ العُلَمَاءَ بِالحَرَمَيْنِ وَالحِجَازِ وَالشَّامِ وَالعِرَاقَيْنِ[1]، فَمَا رَأَيْتُ فيهِمْ أَجْمَعَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[2].

وَقَالَ أَيْضًا[3]: هُوَ أَعْلَمُنَا وَأَفْقَهُنَا وَأَغْوَصُنَا وَأَكْثَرُنَا طَلَبًا.

وَسُئِلَ الدَّارِمِيُّ[4] عن حَدِيثٍ قِيلَ له: إِنَّ البُخَارِيَّ صَحَّحَهُ، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ أَبْصَرُ مِنِّي، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَكْيَسُ خَلْقِ اللهِ، إِنَّهُ عَقَلَ عن اللهِ تَعَالى ما أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ في كِتَابِهِ وَعلى لِسَانِ نَبِيِّهِ، إِذَا قَرَأَ مُحَمَّدٌ القُرْآنَ شُغِلَ قَلْبُهُ وَبَصَرُهُ وَسَمْعُهُ، وَتَفَكَّرَ في أَمْثَالِهِ، وَعَرَفَ حَرَامَهُ وَحَلالَهُ.

وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ حَاتِمُ بْنُ مَنْصُورٍ[5]: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ في بَصَرِهِ وَنَفَاذِهِ في العِلْمِ.

وَقَالَ أَبُو سَهْلٍ مَحْمُودُ بْنُ النَّضْرِ الفقيهُ[6]: دَخَلْتُ البَصْرَةَ وَالشَّامَ وَالحِجَازَ وَالكُوفَةَ، وَرَأَيْتُ عُلَمَاءَهَا، فَكُلَّمَا[7] جَرَى ذِكْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

---

(١) بالتثنية؛ يعني: البَصرةَ والكوفةَ.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٩، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/٨٧.

(٣) رواه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٦ - ٤٢٧.

(٤) رواها الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٧.

(٥) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٦، وحاتمٌ هذا لم أجد له ترجمةً، وهو من شيوخ الحافظ العُقَيْلِيِّ الذين أَكْثَرَ عنهم الروايةَ في «ضُعَفائه» وهذا من عَلاماتِ الثِّقَةِ والعَدَالةِ، والله أعلم.

(٦) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢/١٩، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٩، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/٨٧، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٢، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٢٢.

(٧) تصحَّفت في الأصل إلى: (فلمَّا)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤١٠، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٨.

فَضَّلُوهُ على أَنْفُسِهِمْ.

وَقَالَ أَبُو سَهْلٍ أَيْضًا[١]: سَمِعْتُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ عَالِمًا مِنْ عُلَمَاءِ مِصْرَ يقولونَ: حَاجَتُنَا فِي الدُّنْيَا النَّظَرُ فِي «تَارِيخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ»[٢].

وَقَالَ صَالِحٌ جَزَرَةُ[٣]: ما رَأَيْتُ خُرَاسَانِيًّا أَفْهَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[٤].

وَقَالَ أَيْضًا: كان أَحْفَظَهُمْ لِلْحَدِيثِ[٥].

---

(١) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٦/١٢.

(٢) هكذا في الأصل، وهو موافقٌ لما في مصدر الرواية، ومعناه: أنَّهم تَمَنَّوا أنْ يُرْزَقوا فَهمَ طريقة تأليفه وإدراكَ مقاصده في تراجم التاريخ، وقد تحرَّف النصُّ في تغليق التعليق ٤١٠/٥ ومقدمة فتح الباري ص ٦٧٨ إلى: (... النَّظَرُ إلى محمَّد بن إسماعيل)، فليُحَرَّر.

(٣) هو: صالح بن محمَّد بن عَمرو بن حَبِيبٍ الأَسَديُّ مولاهم أبو عليٍّ البغداديُّ، ثقةٌ حافظ حُجَّةٌ، توفي سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومئتين، وجَزَرة لقبٌ أطلقَه عليه شيخُه الإمام يحيى بن مَعين بسبب حديثٍ أخطأ فيه؛ حيث قرأ صالحٌ لفظةَ: (خَرَزَة) خطأً؛ فقال: (جَزَرة)، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٣/١٤.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٢٢/٢، وموضح أوهام الجمع والتفريق: ٧/١،، وتاريخ دمشق: ٨٦/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٨٦/١، وتهذيب الكمال: ٤٥٧/٢٤.

(٥) هكذا نقلَ المؤلف العبارة هنا وفي تغليق التعليق ٤١١/٥ ومقدمة فتح الباري ص ٦٧٨ أيضاً، ولم أجد العبارةَ بنصِّها، والذي وجدته ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢٢/٢ [وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٨٥/٥٢، والمِزِّيُّ في تهذيب الكمال: ٤٥٧/٢٤، والذهبيُّ في السِّيَر: ٤٣٣/١٢] عن عبد المُؤمِن بن خَلَفٍ النَّسَفيِّ؛ قال: (سألتُ أبا عليٍّ صالحَ بنَ محمَّد عن محمد بن إسماعيل وأبي زُرْعَةَ وعبد الله بن عبد الرحمن؛ فقال: عن أيِّ شيءٍ تَسأل؛ فهم مُختَلِفون في أشياء؟ فقلت: مَن أَعلَمُهم بالحديث؟ فقال: محمَّدُ بن إسماعيلَ، وأَبو زُرْعَةَ أَحفَظُهم وأكثرُهم حديثاً. فقلت: عبد الله بن عبد الرحمن؟ فقال: ليس هو من هؤلاء في شيءٍ)، فإن كان هذا مستَنَد المؤلف في نقله؛ فقد وقع له انزلاق نَظَرٍ، وإلَّا فليتَه بيَّن فأفادَ.

وَقَالَ أَيْضًا: كُنْتُ أَسْتَمْلِي له بِبَغْدَادَ، فَبَلَغَ مَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ عِشْرِينَ أَلْفًا[1]. /[٢٣٥/أ]

وَسُئِلَ الحَافِظُ الفَضْلُ بْنُ العَبَّاسِ المَعْرُوفُ بِفَضْلَكَ الرَّازِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَحْفَظُ أَمْ أَبُو زُرْعَةَ؟ فَقَالَ: لَمْ يَكُن[2] التَقَيْتُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فَاسْتَقْبَلَنِي[3] ما بَيْنَ حُلْوَانَ وَبَغْدَادَ. قَالَ: فَرَجَعْتُ مَعَهُ مَرْحَلَةً، وَجَهِدْتُ كُلَّ الجَهْدِ على أَنْ أَجِيءَ بِحَدِيثٍ لا يَعْرِفُهُ فَمَا أَمْكَنَنِي، وَأَنَا أُغْرِبُ عَلَى أَبِي زُرْعَةَ عَدَدَ شَعْرِهِ[4].

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ عبد الرَّحْمَنِ الدَّغُولِيُّ: كَتَبَ أَهْلُ بَغْدَادَ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ:

المُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ ما بَقِيتَ لَهُمْ وَليس بَعْدَكَ خَيْرٌ حِينَ تُفْتَقَدُ[5]

وَقَالَ إِمَامُ الأَئِمَّةِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ: ما رَأَيْتُ تَحْتَ

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٠، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦٨، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/٨٨، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٢، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٣، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٧.

(٢) هكذا في الأصل، وله وجهٌ، والذي في مصادر الرواية وتغليق التعليق ٥/٤١١ ومقدمة فتح الباري ص ٦٧٨: (لم أكُن)، وهي أصحُّ.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (فاستبقني)، والمثبَت من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤١١، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٨.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٣، وتاريخ دمشق: ٤٨/٣٤٦ و٥٢/٦٤- ٦٥، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٤، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٨.

(٥) البيت من البحر البسيط، والحكاية منقولةٌ في معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ٧٤، وتاريخ بغداد: ٢/٢٢، وتاريخ دمشق: ٥٢/٩٠-٩١، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٧-٤٥٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٤.

أَدِيمِ السَّمَاءِ أَعْلَمَ بِالحَدِيثِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[١].

وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ[٢]: لَمْ أَرَ أَعْلَمَ بِالعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الأَسَانِيدِ مِنَ البُخَارِيِّ.

وَقَالَ له مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ: أَشْهَدُ أَنَّهُ ليس في الدُّنْيَا مِثْلُكَ، وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا حَاسِدٌ[٣].

وَقَالَ الإِمَامُ الفَقِيهُ الحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ[٤] المَرْوَزِيُّ في «تَارِيخِهِ»: وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ، طَلَبَ العِلْمَ، وَجَالَسَ النَّاسَ، وَرَحَلَ في الحَدِيثِ، وَمَهَرَ فيهِ، وَكان حَسَنَ المَعْرِفَةِ، حَسَنَ الحِفْظِ، وَكان يَتَفَقَّهُ[٥].

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ[٦]: كان يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ إِذَا ذَكَرَ البُخَارِيَّ يَقولُ: ذَلِكَ

---

(١) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم: ص٧٤، وتاريخ دمشق:٥٢/٦٥، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣١.

(٢) في سننه: ٥/٧٣٨ = (ص ٨٨٩/ط دار السلام)، وينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٧، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٠، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٢، وقد لخَّص المؤلف عبارة الإمام التِّرْمِذِيِّ.

(٣) قاله في قصة جَرَت له مع الإمام البخاري، ينظر الإرشاد للخليلي: ٣/٩٥٩- ٩٦١، وتاريخ بغداد: ٢/٢٨- ٢٩، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦٩- ٧٠، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٧.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (شباب)، والتصويب من مصادر النقل موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤١٢، ومقدمة فتح الباري: ص٦٧٨، وينظر لترجمته تهذيب الكمال: ١/٣٢٣، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٦٠٩.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٦، وتاريخ دمشق: ٥٢/٥٢، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٣٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٤.

(٦) في كتابه أسامي مَن روى عنهم البخاري في الصحيح: ص ٥٤، وهو منقولٌ في تاريخ بغداد: ٢/٢٠- ٢١، وتاريخ دمشق: ٥٢/٦٦- ٦٧، وتهذيب الكمال: ٢٤/٤٥٣- ٤٥٦ (في طبعة التهذيب خلل في الأوراق)، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٨- ٤٠٩.

الكَبْشُ النَّطَّاحُ.

وَقَالَ الإِمَامُ الرَّئِيسُ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الخَفَّافُ: حَدَّثَنَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ العَالِمُ الَّذي لَمْ أَرَ مِثْلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ/ إِسْمَاعِيلَ[١]. [٢٣٥/ب]

قَالَ: وَهُوَ أَعْلَمُ بِالحَدِيثِ مِنْ إِسْحَاقَ وَأَحْمَدَ [وَ]غَيْرِهِمَا بِعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَ[مَنْ] قَالَ فيه شَيْئًا فَعليه مِنِّي أَلْفُ لَعْنَةٍ[٢].

وَقَالَ أَيْضًا: لَوْ دَخَلَ مِنْ هَذَا البَابِ لَمُلِئْتُ مِنْهُ رُعْبًا[٣].

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ حَمَّادٍ الآمُلِيُّ: وَدِدْتُ أَنِّي شَعْرَةٌ في جَسَدِ[٤] مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[٥].

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٩، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/٨٧ - ٨٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٦ و٤٤٢، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٨.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٧ - ٢٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٥ - ٤٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٨، وما بين المعقَّفات سقط من الأصل واستدركناه من مصادر الرواية موافقاً لما في تغليق التعليق: ٥/٤١٢، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٨، ولا تستقيم العبارة بدونهما.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٧٨، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٠، وضبطت لفظة: (مُلئت) في الأصل بفتح التاء؛ على إرادة المخاطَب، وهو خطأ؛ فقد جاء في مصادر الرواية زيادةٌ في آخر النصِّ توضِّح المقصودَ، وهي: (يعني: أنِّي لا أَقْدِرُ أنْ أُحَدِّثَ بينَ يدَيهِ)، فتبيَّن أنَّ مرادَ الخَفَّاف الكلامُ عن نفسه، أما المؤلف فبيَّن هذا المقصد عندما نقل هذا النصَّ في مقدمة فتح الباري ص ٦٧٨؛ فساقَه بلفظ: (لو دَخَل مِن هذا الباب **وأنا أُحَدِّثُ** لَمُلِئتُ منه رعباً)، فتعصَّب الخطأ ها هنا برأس الناسخ، والله أعلم.

(٤) في مصادر الرواية: (في صَدْر)، وما في الأصل موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤١٢، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٨، ولما في جزءٍ فيه ترجمة البخاريِّ للذهبيِّ: ص ٥٣.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٢٨، وتاريخ دمشق: ٥٢/٨٩، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/٨٨، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٣٧ و٤٤٢، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٨.

وَقَالَ سُلَيْمُ بْنُ مُجَاهِدٍ[١]: ما رَأَيْتُ مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً أَحَدًا أَفْضَلَ[٢] وَلَا أَوْرَعَ وَلَا أَزْهَدَ فِي الدُّنْيَا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ الأَنْصَارِيُّ: لَمْ تَرَ عَيْنِي مِثْلَهُ[٣].

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو العَبَّاسِ ابنُ عُقْدَةَ: لَوْ أَنَّ رَجُلاً كَتَبَ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ لَمَا اسْتَغْنَى عن «تَارِيخِ البُخَارِيِّ»[٤].

وَقَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ الحَمَّالُ: عِنْدِي لَوْ أَنَّ أَهْلَ الإِسْلَامِ اجْتَمَعُوا على أَنْ يَنْصِبُوا مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ آخَرَ ما قَدَرُوا عَلَيْهِ[٥].

وَقَالَ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ: سَمِعْتُ العُلَمَاءَ بِالبَصْرَةِ[٦]،

---

(١) رواه الورَّاق عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٤٩/١٢، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٢٧/٢.

(٢) كذا في الأصل، والذي في مصادر الرواية: (أفقَهَ)، وهو المنقولُ في تغليق التعليق: ٤١٢/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٧٨.

(٣) لم أجد هذا القول فيما بين يديَّ من المراجع، ولا نقلَه المؤلفُ في غير هذا الكتاب، وأُرى أنَّ لفظةَ: (حبيب) مصحَّفةٌ من (حُرَيث)، وابن حُريث هو: محمَّد بن حُرَيْثِ بن عَبد الرحمن بن حاشِدِ بن مُجاشِعٍ الأنصاريُّ أبو بَكْرٍ البخاريُّ، لقبُه (حُمَّ)، ثقةٌ حافظٌ، صنَّف المسنَدَ والتفسيرَ والتاريخَ، توفي سنةَ اثنتين وثلاث مئة، كذلك نعَتَه الحافظ ابن ماكُولا في إكماله ٥٤١/٢، فلعلَّه هو المنقولُ عنه؛ فقد ثَبَتَ لقاؤه للإمام البخاريِّ كما في تاريخ بغداد: ٢٣/٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٨/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٤/١٢، والله أعلم.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٧/٢ - ٨، وتاريخ دمشق: ٧٥/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤١/٢٤.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٢٢/٢، وتاريخ دمشق: ٨٤/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٧/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٤/١٢.

(٦) تصحَّفت في مقدمة فتح الباري ص ٦٧٨ إلى: (بِمِصْرَ)، وما في الأصل موافقٌ لما في مصادر الرواية وتغليق التعليق ٤١٣/٥.

يقولونَ: ما في الدُّنْيَا مِثْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ في المَعْرِفَةِ وَالصَّلَاحِ.

قَالَ عبد اللهِ: وَأَنَا أَقُولُ قَوْلَهُمْ(١).

وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ في «الكُنَى»: كان أَحَدَ الأَئِمَّةِ في مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ وَجَمْعِهِ، وَلَوْ قُلْتُ: إِنِّي لَمْ أَرَ تَصْنِيفَ أَحَدٍ يُشْبِهُ تَصْنِيفَهُ في المُبَالغَةِ وَالحُسْنِ، رَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ صَادِقًا في قَوْلِي(٢).

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَوْلَا البُخَارِيُّ ما رَاحَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ(٣).

وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عبد اللهِ في كِتَابِ «نَيْسَابُورَ»: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ إِمَامُ أَهْلِ الحَدِيثِ بِلَا خِلَافٍ أَعْرِفُهُ بَيْنَ أَئِمَّةِ النَّقْلِ، إِلَّا(٤) أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ القَائِلُ(٥): /[١/٣٦]

فَحَسْبُكَ أَنِّي لا أَرَى لَكَ عَائِبًا سِوَى حَاسِدٍ وَالحَاسِدُونَ كَثِيرُ

وَقَالَ الخَطِيبُ(٦): إِنَّمَا قَفَا مُسْلِمٌ طَرِيقَ البُخَارِيِّ، وَنَظَرَ في عِلْمِهِ، وَحَذَا حَذْوَهُ.

---

(١) ينظر تاريخ دمشق: ٨٤/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٢/١٢.

(٢) ينظر تاريخ دمشق: ٥٣/٥٢ - ٥٤، وتاريخ الإسلام: ٢٤٨/١٩، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٢٠/٢.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ١٠٢/١٣، وسير أعلام النبلاء: ٥٧٠/١٢.

(٤) في الأصل: (وإلَّا)، وهو سبق قلم.

(٥) البيت من البحر الطويل، وهو لبعض الشعراء يمدح به عليَّ بنَ عيسى بن داودَ بنِ الجَرَّاح الوزيرَ، ينظر تكملة تاريخ الطبري: ص ١٥٤، وتاريخ بغداد: ١٤/١٢، والأنساب للسَّمْعانيِّ: ٣٣٥/١٣ - ٣٣٦، ونُسِبَ البيتُ في الحماسة البصرية ١٥٦/١ إلى مالِكِ بنِ الرَّيْب، والله أعلم.

(٦) في ترجمة مسلِم بن الحَجَّاج من تاريخ بغداد: ١٠٢/١٣، ونقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٩٠/٥٨.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ، بَعْدَ أَنْ سَاقَ تَرْجَمَتَهُ مُخْتَصَرَةً فِي كِتَابِ «تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ»: فَهَذِهِ أَحْرَفٌ مِنْ عُيُونِ مَنَاقِبِهِ وَصِفَاتِهِ، وَدُرَرِ شَمَائِلِهِ وَحَالَاتِهِ، أَشَرْتُ إِلَيْهَا إِشَارَاتٍ؛ لِكَوْنِها مِنَ المَعْرُوفَاتِ الوَاضِحَاتِ، وَمَنَاقِبُهُ لا تُسْتَقْصَى؛ لِخُرُوجِهَا عن أَنْ تُحْصَى، وَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إلى حِفْظٍ وَدِرَايَةٍ، وَاجْتِهَادٍ فِي التَّحْصِيلِ وَرِوَايَةٍ، وَنُسُكٍ وَإِفَادَةٍ، وَوَرَعٍ وَزَهَادَةٍ، وَتَحْقِيقٍ وَإِتْقَانٍ، وَتَمَكُّنٍ وَعِرْفَانٍ، وَأَحْوَالٍ وَكَرَامَاتٍ، وَغَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ المَكْرُمَاتِ؛ وَيُوَضِّحُ ذَلِكَ ما أَشَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ أَقْوَال عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، أُولِي الفَضْلِ وَالوَرَعِ وَالدِّينِ[1]، وَالحُفَّاظِ وَالنُّقَّادِ المُتْقِنِينَ؛ الَّذينَ لا يُجَازِفُونَ فِي العِبَارَاتِ، بَلْ يَتَأَمَّلُونَهَا وَيُحَرِّرُونَهَا وَيُحَافِظُونَ على صِيَانَتِهَا أَشَدَّ المُحَافَظَاتِ؛ وَأَقَاوِيلُهُمْ بِنَحْوِ ما ذَكَرْتُهُ غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ، وَفيمَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَبْلَغُ كِفَايَةٍ لِلْمُسْتَبْصِرَةِ[2].

(١) في الأصل: (فيها الدين)، وهو سبق قلم.

(٢) ينظر تهذيب الأسماء واللغات: ٩٣/١، وشرح صحيح البخاريِّ للنَّوَويِّ: ص ٧، وقد قال المؤلف في مقدمة فتح الباري ص ٦٧٩ في هذا المقام: (وبَعدَ ما تَقَدَّمَ مِن ثَناءِ كِبَار مَشايخِه عليه لا يُحتَاجُ إلى حِكاية مَن تَأَخَّرَ؛ لأنَّ أولئك إنَّما أَثْنَوا بِما شَاهَدُوا وَوَصَفُوا ما عَلِموا، بخلاف مَن بعدَهم؛ فإنَّ ثَناءَهم ووصفَهم مَبنِيٌّ على الاعتمادِ على ما نُقِلَ إليهم، وبينَ المقامَين فَرقٌ ظاهرٌ، وليس العِيَانُ كالخَبَرِ) اهـ.

[٧]. فَصْلٌ
فِي سَعَةِ حِفْظِهِ وَسَيَلَانِ ذِهْنِهِ
سِوَى ما تَقَدَّمَ فِي أَثْنَاءِ الفَصْلَيْنِ مِثْلُهُ

أَخْبَرَنَا أَحْمَد بْن عُمَرَ فيمَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ أَبَا الفَتْحَ الشَّيْبَانِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنَا زَيْدُ[١] بْنُ الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عبد الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الخَطِيبُ -(ح): وَأَخْبَرَنِيهُ عَالِيًا أَحْمَدُ بنُ أبي بَكْرٍ/ [٢٣٦/ب] المَقْدِسِيُّ في كِتَابِهِ، عن عُمَرَ بْنِ عبدِ العَزِيزِ بْنِ رَشِيقٍ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الحُسَيْنِ ابْنَ المُقَيَّرِ أَنْبَأَهُ، عن الفَضْلِ بْنِ سَهْلٍ، عن الخَطِيبِ- قَالَ[٢]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ أبي الحَسَنِ السَّاحِلِيُّ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ الرَّازِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ ابنَ عَدِيٍّ[٣] يَقولُ: سَمِعْتُ عِدَّةَ مَشَايخَ يقولونَ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ قَدِمَ بَغْدَادَ، فَسَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الحَدِيثِ، فَاجْتَمَعُوا وَعَمَدُوا إلى مِئَةِ حَدِيثٍ،

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (يزيد)، وهو: زَيد بن الحَسَن بن زَيْد بن الحَسَن البغداديُّ تاج الدِّين أبو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ، إمام جامعٌ للعلوم، انتهى إليه علوُّ الإسناد في عصره، توفي سنةَ ثلاثَ عشرةَ وستِّ مئةٍ، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٣٤/٢٢.

(٢) في تاريخ بغداد: ٢٠/١٢، ومن طريقه نُقل الخبرُ في تاريخ دمشق: ٦٦/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٥٣/٢٤.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (علي)، والنصُّ في كتاب ابن عديٍّ «أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح»: ص ٥٢، ومن طريقه رواه الحُمَيديُّ في جذوة المقتبس (في ترجمة: أحمد بن عُمَر بن أنس العُذْرِيِّ)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٦٦/٥٢، ونُقِل عن ابن عديٍّ في التعديل والتجريح: ٢٨٣/١، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٨/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٤٦/١٩.

فَقَلَبُوا مُتُونَهَا وَأَسَانِيدَهَا، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الإِسْنَادِ لإِسْنَادٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ هَذَا المَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، وَدَفَعُوهَا إلى عَشَرَةِ أَنْفُسٍ، لِكُلِّ رَجُلٍ عَشَرَةُ أَحَادِيثَ، وَأَمَرُوهُمْ إِذَا حَضَرُوا المَجْلِسَ يُلْقُونَ ذَلِكَ على البُخَارِيِّ، وَأَخَذُوا المَوْعِدَ لِلْمَجْلِسِ، فَحَضَرَ المَجْلِسَ جَمَاعَةٌ مِنَ الغُرَبَاءِ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ وَغَيْرِهَا وَمِنَ البَغْدَادِيِّينَ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ بِأَهْلِهِ انْتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ العَشَرَةِ، فَسَأَلَهُ عن حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الأَحَادِيثِ، فَقَالَ البُخَارِيُّ: لا أَعْرِفُهُ. فَسَأَلَهُ عن آخَرَ، فَقَالَ: لا أَعْرِفُهُ. فَمَا زَال يُلْقِي عليه وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشَرَتِهِ، وَالبُخَارِيُّ يَقولُ: لا أَعْرِفُهُ. فكان الفُقَهَاءُ مِمَّنْ حَضَرَ المَجْلِسَ يَلْتَفِتُ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ، وَيقولونَ: فَهِمَ الرَّجُلُ. وَمَنْ كان مِنْهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ يَقْضِي على البُخَارِيِّ بِالعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَقِلَّةِ[1] الفَهْمِ، ثُمَّ انْتَدَبَ رَجُلٌ آخَرُ مِنَ العَشَرَةِ، فَسَأَلَهُ عن حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الأَحَادِيثِ المَقْلُوبَةِ، فَقَالَ البُخَارِيُّ: لا أَعْرِفُهُ. فَسَأَلَهُ عن آخَرَ، فَقَالَ: لا أَعْرِفُهُ. فَلَمْ يَزَلْ يُلْقِي عليه وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشَرَتِهِ، وَالبُخَارِيُّ يَقولُ: لا أَعْرِفُهُ. ثُمَّ انْتَدَبَ/ لَهُ الثَّالِثُ، وَالرَّابِعُ، إلى تَمَامِ العَشْرَةِ، حَتَّى فَرَغُوا كُلُّهُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ المَقْلُوبَةِ، وَالبُخَارِيُّ لا يَزِيدُهُمْ على: لا أَعْرِفُهُ. فَلَمَّا عَلِمَ البُخَارِيُّ أَنَّهُمْ قَدْ فَرَغُوا، التَفَتَ إلى الأَوَّلِ مِنْهُمْ فَقَالَ: أَمَّا حَدِيثُكَ الأَوَّلُ فَهُوَ كَذَا، وَحَدِيثُكَ الثَّانِي فَهُوَ كَذَا. وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ على الوِلَاءِ، حَتَّى أَتَى على تَمَامِ العَشَرَةِ، فَرَدَّ كُلَّ مَتْنٍ إلى إِسْنَادِهِ وَكُلَّ إِسْنَادٍ إلى مَتْنِهِ، وَفَعَلَ بِالآخَرِينَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَدَّ مُتُونَ الأَحَادِيثِ كُلَّهَا إلى [١/٢٣٧]

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (ودلة).

أَسَانِيدِهَا وَأَسَانِيدَهَا إلى مُتُونِهَا؛ فَأَقَرَّ النَّاسُ له بِالحِفْظِ، وَأَذْعَنُوا له بِالفَضْلِ[١].

قُلْتُ[٢]: هُنَا يُخْضَعُ لِلْبُخَارِيِّ؛ فَمَا العَجَبُ مِنْ رَدِّهِ الخَطَأَ إلى الصَّوَابِ، بَلِ العَجَبُ مِنْ حِفْظِهِ الخَطَأَ على تَرْتِيبِ ما أَلْقَوْهُ عليه مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

[وَقَد رُوِّينَا] عن أبي بَكْرٍ الكَلْوَذَانِيِّ: [مَا] رَأَيْتُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ؛ [كَانَ] يَأْخُذُ الكِتَابَ مِنَ العُلَماءِ[٣]، [فيَطَّلِعُ] إِلَيْهِ اطِّلَاعَةً، فيحْفَظُ أَطْرَافَ الأَحَادِيثِ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ[٤].

أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ العِزِّ ابْنِ أبي عُمَرَ ابْنِ جَمَاعَةَ، عن أبي نَصْرٍ الشِّيرَازِيِّ،

---

(١) ضعَّف بعضُ المعاصرين هذه الحكايةَ؛ متَّكِئاً على جهالَة شيوخ ابن عَدِيٍّ، وقد قال الحافظ السَّخَاويُّ بعدَ أنْ ساقَها في فتح المُغيث ٢٧٤/١: (ولا تَضُرُّ جَهالةُ شيوخ ابن عَديٍّ فيها؛ فإنَّهم عَدَدٌ تَنجَبِرُ به جَهالَتُهم) ا هـ، وهذا الذي قالَه إنَّما عبَّر به عَمَّا أَضْمَرَه مَن قبلَه مِن أئمة العِلم الذين نَقَلوا هذه الحكايةَ في مصنفاتهم ولم يعلِّقوا عليها بشيءٍ، وأقول: علم الحديث صَنعةٌ يَحتاجُ مَن يتعاطاها إلى حِرَفِيَّةٍ عَقلِيَّةٍ لا إلى حَرْفِيَّةٍ نَقْلِيَّةٍ فحَسبُ، والله العاصمُ والموفِّقُ.

(٢) هذا التعليق حكاه المؤلف ها هنا وفي تغليق التعليق ٤١٥/٥ ومقدمة فتح الباري ٦٧٩ من كلامه، وهو في الأصل ممَّا استفادَه من شيخِه الحافظ العراقيِّ؛ فقد نقله هو عن شيخه في نكته على كتاب ابن الصلاح: ٨٦٩/٢، فاقتضى التنبيه.

(٣) في تغليق التعليق ومقدمة الفتح: (من العِلم)، وما في الأصل موافقٌ لما في مصدر الرواية.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٦/١٢، وأبو بَكر الكَلْوَذَانيُّ هو: محمَّد بن رِزْقِ الله، من ثقات البغداديين، توفي سنةَ تسعٍ وأربعين ومئتين، ونسبتُه إلى كَلْواذى قريةٌ من قرى بغداد عامرةٌ إلى يوم الناس هذا، تُسَمَّى اليومَ: (الكَرَّادة الشَّرْقية) -وهي بلدَتي- تنظر ترجمته في تاريخ بغداد: ٢٧٧/٥، والأنساب للسَّمْعانيِّ: ١٣٩/١١ = (الكَلْوَاذاني)، وما بين المعقَّفات في النصِّ بياضٌ في الأصل رَمَّمناه من تغليق التعليق: ٤١٥/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٠.

عن جَدِّهِ أبي نَصْرٍ: أَنَّ الحَافِظَ أَبَا القَاسِمِ ابْنَ عَسَاكِرَ أَخْبَرَهُ[1]: أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ ابْنُ البَقْشَلَانِ: أَخْبَرَنَا أَبُو المُظَفَّرِ النَّسَفِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عبد اللهِ الغُنْجَارُ: سَمِعْتُ أَبَا القَاسِمِ مَنْصُورَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَسَدِيَّ يقولُ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عبدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّأْغُونِيَّ يقولُ: سَمِعْتُ يُوسُفَ بْنَ مُوسَى المَرْوَرُّوْذِيَّ يقولُ: كُنْتُ بِالبَصْرَةِ في جَامِعِهَا، إِذْ سَمِعْتُ مُنَادِيًا يُنَادِي:/ يَا [٢٣٧/ب] أَهْلَ العِلْمِ، لَقَدْ قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ. فَقَامُوا في طَلَبِهِ، وَكُنْتُ مَعَهُمْ، فَرَأَيْنَا رَجُلاً شَابًّا لَمْ يَكُنْ في لِحْيَتِهِ بَيَاضٌ، فَصَلَّى خَلْفَ الأُسْطُوَانَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ أَحْدَقُوا بِهِ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَعْقِدَ لَهُمْ مَجْلِسَ الإِمْلَاءِ، فَأَجَابَهُمْ إلى ذَلِكَ، فَقَامَ المُنَادِي ثَانِيًا يُنَادِي في جَامِعِ البَصْرَةِ: لَقَدْ قَدِمَ أَبُو عبدِ اللهِ محمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فَسَأَلْنَاهُ بِأَنْ يَعْقِدَ مَجْلِسَ الإِمْلَاءِ، فَأَجَابَ بِأَنْ يَجْلِسَ غَدًا في مَوْضِعِ كَذَا. فَلَمَّا أَنْ كان بِالغَدَاةِ حَضَرَ الفُقَهَاءُ وَالمُحَدِّثُونَ وَالحُفَّاظُ وَالنَّظَّارَةُ، حَتَّى اجْتَمَعَ قَرِيبٌ مِنْ كَذَا وَكَذَا أَلْفِ نَفْسٍ، فَجَلَسَ أَبُو عبد اللهِ لِلإِمْلَاءِ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ في الإِمْلَاءِ: يَا أَهْلَ البَصْرَةِ، أَنَا شَابٌّ، وَقَدْ سَأَلْتُمُونِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ بِأَحَادِيثَ عن أَهْلِ بَلَدِكُمْ تَسْتَفِيدُونَهَا -يَعْنِي لَيْسَتْ عِنْدَكُمْ- قَالَ: فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْ قَوْلِهِ، فَأَخَذَ في الإِمْلَاءِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا عبدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ بنِ أبي رَوَّادٍ العَتَكِيُّ بَلَدِيُّكُمْ: حَدَّثَنَا أَبِي، عن شُعْبَةَ، عن مَنْصُورٍ وَغَيْرِهِ، عن سَالِمِ بنِ أبي الجَعْدِ،

---

(١) في تاريخ دمشق: ٦٧/٥٢، والخبَر منقولٌ عن الغُنْجارِ أيضاً في تاريخ بغداد: ١٥/٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٩/١٢.

عن أَنَسِ بْنِ مَالكٍ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ... الحَدِيثَ[1]. ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذَا ليس عِنْدَكُمْ، إِنَّمَا عِنْدَكُمْ عن غَيْرِ مَنْصُورٍ. قَالَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: وَأَمْلَى عَلَيْهِمْ مَجْلِسًا على هَذَا النَّسَقِ، فيقول في كُلِّ حَدِيثٍ:/ رَوَى فُلَانٌ هَذَا الحَدِيثَ عِنْدَكُمْ كَذَا، فَأَمَّا مِنْ رِوَايَةِ فُلَانٍ -يَعْنِي التِي يَسُوقُهَا- فَلَيْسَتْ عِنْدَكُمْ. [١/٢٣٨]

وَقَالَ حَمْدُويَةُ بنُ الخَطَّابِ: لَمَّا قَدِمَ البُخَارِيُّ قَدْمَتَهُ الأَخِيرَةَ مِنَ العِرَاقِ، وَتَلَقَّاهُ مَنْ تَلَقَّاهُ مِنَ النَّاسِ، وَازْدَحَمُوا عَلَيْهِ، وَبَالَغُوا في بِرِّهِ، فَقِيلَ له في ذَلِكَ، فَقَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَيْتُمْ يَوْمَ دُخُولِنَا البَصْرَةَ؟![2]

أُنْبِئْتُ عن أبي نَصْرٍ، عن جَدِّهِ: أَنَّ الحَافِظَ أَبَا القَاسِمِ[3] أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي صَالحٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ خَلَفٍ: أَخْبَرَنَا الحَاكِمُ[4]: حَدَّثَنِي

---

(١) هو حديث: «أنتَ معَ مَن أَحْبَبْتَ»، أخرجه الإمام البخاريُّ في صحيحه (٦١٧١): عَن عَبْدانَ (وهو شيخُه المذكور ها هنا) عن أبيه، عن شُعبةَ، عن عَمْرِو بن مُرَّةَ، عن سالمٍ، به، وأخرجه في موضعٍ آخرَ (٧١٥٣): عن عُثمانَ بن أبي شَيْبَةَ، عن جَريرٍ، عن مَنصورِ بن المُعْتَمر، عن سالمٍ، به، وكذلك أخرجه مسلم: (٢٦٣٩)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٧٢/٣ و٢٠٨ من رواية شُعبةَ عن منصورٍ.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ١٨/٢ - ١٩، وتاريخ دمشق: ٨٩/٥٢ - ٩٠، وتهذيب الكمال: ٤٥٥/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٣/١٢.

قال المؤلف معلِّقاً بعدَ أنْ ساقَ الحكايةَ في مقدمة فتح الباري ص ٦٨٠: (كأنَّه يُشيرُ إلى قصَّة دخولِه التي ذَكَرَها يُوسُفُ بنُ موسى) اهـ، يعني القصة السابقةَ.

(٣) هو الحافظ ابن عساكر، والحكاية في تاريخ دمشق: ٨٦/٥٢.

(٤) في معرفة علوم الحديث: ص ٧٥.

أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو حَسَّانَ مَهِيبُ بْنُ سُلَيْمٍ[١]: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ يقولُ: اعْتَلَلْتُ بِنَيْسَابُورَ عِلَّةً خَفِيفَةً، وَذَلِكَ فِي شَهْرِ[٢] رَمَضَانَ، فَعَادَنِي إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ لِي: أَفْطَرْتَ يَا أَبَا عبد اللهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: خَشِيتُ أَنْ تَضْعَفَ عن قَبُولِ الرُّخْصَةِ. فَقُلْتُ: أَخْبَرَنَا عَبْدانُ، عن ابْنِ المُبَارَكِ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيِّ المَرَضِ أُفْطِرُ؟ قَالَ: مِنْ أَيِّ مَرَضٍ كان؛ كَمَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ﴾[البقرة:١٨٤]. قَالَ البُخَارِيُّ: لَمْ يَكُنْ هَذَا عِنْدَ إِسْحَاقَ[٣].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أبي حَاتِمٍ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ[٤]: سَمِعْتُهُ يَقولُ: لَوْ نُشِرَ بَعْضُ أُسْتَاذِي هَؤُلَاءِ[٥] لَمْ يَفْهَمُوا كَيْفَ صَنَّفْتُ «التَّارِيخَ» وَلَا عَرَفُوهُ. ثُمَّ

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (مسلم)، والتصويب من مصدرَي الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤١٧/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٠.

(٢) تحرَّفت في الأصل إلى: (يوم)، والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق ومقدمة فتح الباري.

(٣) قال المؤلف بعدَ سِياق هذه الحكاية في تغليق التعليق: (هذا رواه عبد الرزاق في مصنَّفه عن ابن جُريج أيضاً، ولعلَّه فاتَ إسحاقَ) ا هـ، ينظر مصنَّف عبد الرزاق: ٢١٩/٤ = (٧٥٦٨)؛ وقد أخرجه بنحوه، ولعلَّ الإمامَ البخاريَّ أرادَ أنَّه لم يكن عندَ ابن رَاهَوَيْهِ من رواية ابن المبارَك -وهو الأقربُ في ظَنِّي- أو أنَّه لم يكن عندَه عن عبد الرزاق بهذا اللفظ، والله أعلم.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٧/٢، وتاريخ دمشق: ٧٥/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٠/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٣/١٢.

(٥) العبارة تحتَمل معنيَين مؤدَّاهما واحدٌ:

الأول: من النُّشُور؛ أي: البَعْث بعدَ الموت، ومعناه: لو بُعِثَ أساتِذةُ معاصريه مِن =

[٢٣٨/ب] قَالَ: صَنَّفْتُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ./

وَقَالَ أَحْمَدُ(١) بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ وَالِي بُخَارَى: قَالَ لِي مُحَمَّدُ(٢) بْنُ إِسْمَاعِيلَ يَوْمًا: رُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالبَصْرَةِ كَتَبْتُهُ بِالشَّامِ، وَرُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالشَّامِ كَتَبْتُهُ بِمِصْرَ! فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عبد اللهِ، بِتَمَامِهِ(٣)؟ فَسَكَتَ(٤).

وَقَالَ سُلَيْمُ بنُ مُجَاهِدٍ(٥): قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: لَا أَجِيءُ(٦) بِحَدِيثٍ عن الصَّحَابَةِ أَوِ التَّابِعِينَ إِلَّا عَرَفْتُ مَوْلِدَ أَكْثَرِهِمْ وَوَفَاتَهُمْ وَمَسَاكِنَهُمْ، وَلَسْتُ

= قبورِهم، وهم أفهَمُ وأعلَمُ من تلاميذهم قَطْعاً، ما استطاعوا أنْ يُدرِكوا طريقةَ تأليف «التاريخ» ولا فكرتَه؛ لأنَّ أغلبَهم من أهل الرِّواية والنَّقْل، لا من أهل الدِّراية والنَّقْد.

والثاني: من النَّشْر؛ أي: القَطْع بالمِنْشار، ومعناه: لو أنَّ أساتذة المعاصرين تقطَّعوا بالمِنْشار ليَفهَموا طريقةَ تأليفه لما أدرَكوا مرادَهم.

هذا، وسيأتي الكلامُ عن منهجية التصنيف لدى الإمام البخاريِّ وأهمِّيتها قريباً، فارتقبه.

(١) كذا في الأصل، وهو موافق لما في تغليق التعليق: ٤١٧/٥، وصوابه: (أَحْيَدُ) بالياء بدل الميم كما في مصادر الرواية موافقاً لما في مقدمة فتح الباري: ص٦٨١، وهو: أَحْيَدُ بن أَحْمَدَ بنِ محمَّد بن اللَّيث اليَشْكُرِيُّ، كان أبوه والياً على بُخارَى، وتوفي هو سنةَ تسعين ومئتين، تنظر ترجمته في الإكمال: ٢٢/١.

(٢) في الأصل: (قال لمحمَّد)، وهو سبق قلم.

(٣) في مصادر الرواية: (بِكَمالِه)، وما في الأصل موافقٌ لِمَا في تغليق التعليق ومقدمة فتح الباري.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ١١/٢، وتاريخ دمشق: ٦٥/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٥/٢٤ - ٤٤٦، وسير أعلام النبلاء: ٤١١/١٢.

(٥) رواه الورَّاق عنه، ينظر تاريخ بغداد: ٢٤/٢، وتاريخ دمشق: ٦٣/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٦٠/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٢.

(٦) في الأصل: (ألا جيء)، وهو سبق قلم، والتصحيح من تغليق التعليق: ٤١٧/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨١، والذي في مصادر الرواية: (لا أجيئُكَ)، وقولُه هذا قالَه في صِباه!

أَرْوِي حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - يَعْنِي مِنَ المَوْقُوفَاتِ - إِلَّا وَلِي فِي ذَلِكَ أَصْلٌ أَحْفَظُهُ حِفْظًا عن كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ عَاصِمٍ البِيْكَنْدِيُّ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ له رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا[1]: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوَيْهِ يَقولُ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إلى سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ كِتَابِي! فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَوَ تَعْجُبُ مِنْ هَذَا؟! لَعَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَنْ يَنْظُرُ إلى مِئَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ مِنْ كِتَابِهِ! وَإِنَّمَا عَنَى نَفْسَهُ[2].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدُويَةَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: أَحْفَظُ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَأَحْفَظُ مِئَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ[3].

وَقَالَ لهُ وَرَّاقُهُ[4]: تَحْفَظُ جَمِيعَ ما أَدْخَلْتَ في المُصَنَّفِ؟ فَقَالَ: لا يَخْفَى عَلَيَّ جَمِيعُ ما فيهِ، وَصَنَّفْتُ جَمِيعَ كُتُبِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[5].

---

(١) في مصادر الرواية -غير السِّيَر- زيادة: (أُراه حامدَ بنَ حَفْصٍ)، ولقول ابن رَاهَوَيْهِ ينظر الكامل لابن عَدِيٍّ: ١٢٧/١، وتاريخ بغداد: ٣٥١/٦- ٣٥٢، وتهذيب الكمال: ٣٨٤/٢.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٢٥/٢، وتاريخ دمشق: ٦٣/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٦٠/٢٤ - ٤٦١، وسير أعلام النبلاء: ٤١٦/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٤٥/١٩.

(٣) ينظر الكامل لابن عَدِيٍّ: ١٣١/١، وتاريخ بغداد: ٢٥/٢، وتاريخ دمشق: ٦٤/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٨٦/١، وتهذيب الكمال: ٤٦١/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤١٥/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٤٥/١٩.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٩/٢، وتاريخ دمشق: ٧٣/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٣/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٢/١٢ - ٤٠٣.

(٥) أشار الإمامُ البخاريُّ رحمه الله بقولِه هذا -وبقوله المتقدِّم قريباً- إلى نقطةٍ مركزيَّةٍ، بفَهمها تُحَلُّ =

.....

= كثيرٌ من الإشكاليَّات التي تَعْتَرِضُ طريقَ الباحثِ في التُّراث القَلَميِّ لهذا الإمام الفَذِّ؛ ألَا وهي: فَهمُ واستيعابُ **مَنهَجيَّةِ التَّصنيف لدى الإمام البخاريِّ**؛ فإنَّ له أسلوباً خاصًّا في تأليفه للكُتُب، وطريقةً معيَّنةً في نَشْرِها بين طلَّاب العلم:

أ- أمَّا أسلوبُه في التأليف؛ فهو قائمٌ على الأُسُس التالية(*):

١- جَمْعُ المادَّة العِلْمِيَّة الخام لموضوع الكتاب:

كان الإمام البخاريُّ إذا أراد التأليفَ في موضوعٍ من المواضيع العِلمية -التي تَشغَل بالَه أو بالَ غيرِه من طَلَبة العلم- ابتدأَ بِجَمْع المادَّة العِلمية المتعلِّقة بذلك الموضوع من المصادر المتوفِّرة بينَ يدَيه سواءً كانت كتُباً مدوَّنةً أو رواياتٍ شفَويةً؛ إيماناً منه أنَّ الحُكمَ الصحيحَ في أيِّ قضيةٍ عِلميةٍ لا يَنبع إلَّا من التصوُّر الدقيق لأجزاء الموضوع المقصود بالبحث؛ فكان لذلك يَبذُلُ قُصارَى جُهدِه في إحصاء تلك المادَّة العِلمية إحصاءً مجرَّداً عن النقد والتمحيص أحياناً، وإنما غايتُه فيه لَملمة شَتاتِ المادَّة الخام التي سيؤسِّس بها كيانَ كتابِه المقصود، وقد وقعت -بسبب ذلك الإحصاء المجرَّد، ولا رَيبَ- بعضُ الأخطاء العِلمية في مؤلَّفاته ممَّا انتقده عليها كِبارُ الأئمة من معاصريه، بل كان هو نفسُه لا يتذكَّر -أحياناً نادرةً- مَصدَرَ نَقلِه للمعلومة؛ لاتساع نِطاق استيعابه للمعلومات، يُنظَر «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغداديِّ: ٧/١، والتاريخ الكبير: ٩٥/٢ و٢٠٣، و٣٣٨/٣، و١٥/٤، و٣٢٨/٥، و١٥٩/٦.

٢- التنقيح والتهذيب والتعديل المستَمرُّ:

وهذه هي القضية الجوهرية في هذا البحث؛ فقد أدَّى عدَمُ مراعاتها لدى الباحثين إلى وقوع التخبُّط قَديماً وحديثاً في ضَبطِ عدَدِ مصنَّفات الإمام البخاريِّ؛ فترَى الكتابَ الواحدَ مَعدوداً كتابَين أو ثلاثاً.

وقد كان الإمام البخاريُّ -كحال كلِّ المبدِعين- مِمَّن مَنَّ الله تعالى عليهم بالقَلَق الفِكْريِّ الخلَّاق المُثمِر؛ فكان تهذيبُ الكُتُب وتنقيحها وتعديل مادَّتها العلمية يرافقه في إقامته وسَفَرِه، =

(*) الكلام ها هنا عن آليَّةِ الإمام البخاريِّ في صِيَاغة وتَشكيل كِيَانِ كُتُبه، وليس عن طريقته المتَّبعة في تناول ومعالَجة الموضوع العِلميَّة للكتاب.

.....

= بل كان يلازمه في كلِّ لحظةٍ، بل إنَّ بعضَ تلك التنقيحات والإضافات كانت تعُنُّ في ذِهْنِه أثناءَ إملائه للكتاب، ولذلك توجَد له عباراتٌ منقولةٌ في بعض الروايات عنه دونَ بعضٍ؛ وهذا كلُّه نابعٌ من إحساسه العَميق والصادق بالمسؤولية المُلقاة على عاتق العالم الواعي المدرِك لخطورة دوره العِلميِّ عندما يتصَدَّى لقضية التأليف.

وبسبب ذلك التعديل المستمرِّ والتنقيح المتواصل لم تكن تصحيحات الإمام البخاريِّ مجموعةً في نسخةٍ معيَّنةٍ من نُسَخ مصنفاته، بل كانت موزَّعةً بينَ النُّسَخ بحسب ما كان متوفِّراً بينَ يديه لحظةَ انبعاث المعلومة المقيَّدة في ضميره، بل إنَّ بعضَ تلك التعديلات -خصوصاً ما كان يزيدُه عندَ إملاء الكتاب- لم يَكن موجوداً مقيَّداً عندَه هو نفسه وإنما يصطادُه النَجيبُ النبيه من التلاميذ فيقيِّدوه في نُسَخِهم؛ وبناءً على ذلك فلا توجَد نسخةٌ من نُسَخ كتبه يُمكن أنْ تُعَدَّ نسخةً نهائيةً (مُبيَّضة)، وهذه الحال هي التي أَلْجَأَتْ الحافظَ المُهلَّبَ بنَ أبي صُفْرةَ الأَندلسيَّ إلى اعتقاد أنَّ الإمامَ البخاريَّ توفِّيَ قبلَ أنْ يُتِمَّ العَملَ في «صحيحه»، وأنه تركه في المُسَوَّدة غيرَ مُحَرَّرٍ، ينظر المختصر النصيح للمهلَّب: ١/١٥٠.

وقد كان الكتابُ الواحد بسبب هذه التنقيحات والتعديلات يمرُّ -كما ذكر الإمام البخاريُّ- في عِدَّة أطوارٍ تَحريريةٍ، توقعُ نُسَخُ هذه الأَطوارِ مَن لا يراعي المنهجية التصنيفية في وَهم التعدُّد؛ ومن أشهر الأمثلة على الوقوع في ذلك الوهم: قضية التاريخين «الأوسط والصغير»، وقضية كتابَي الضعفاء «الكبير والصغير»، على أنَّ بينَهما تعاكساً في الحال من جهة مادتهما العلمية؛ فالتاريخ الصغير ذو طبيعةٍ توسُّعيةٍ متزايِدةٍ؛ فبسبب تضخُّمه التقييديِّ فُرِّقَ بينَ نسخته القديمة (الصغير) ونسخته المعدَّلة المَزيدة (الأوسط)، أمَّا كتاب «الضعفاء» فذو طبيعةٍ انكماشيةٍ متقلِّصةٍ؛ فبسبب اختزاله فُرِّق بين نسخته القديمة (الكبير) ونسخته النهائية (الصغير)، والله أعلم.

٣- استثمار المادَّة العِلمية في تكوين عِدَّة مؤلَّفات:

كان الإمام البخاريُّ -بِما آتاه الله تعالى مِن مَلَكةٍ رَصينةٍ في الاستنباط، وتمكُّنٍ مَكينٍ في الفَهم- يستَخرج من النصوص التي حَصَّلَها فوائدَ متشعِّبةً تجعل من النصِّ الواحدِ مَنْجماً للمعلومات، فكان يُعيدُ ذِكْرَ ذلك النصِّ حَرْفيًّا في أكثرَ من كتابٍ من كُتُبه، وقد كان لهذا =

.....

= الأسلوب آثارُه الإيجابية من جهةٍ والسَّلبية من جهةٍ أُخرى:

أمَّا الأثر الإيجابيُّ: فتوفير إمكانية تصحيح الخطأ الذي قد يقع في نقل نفس النصِّ في أحد الكتب، وتأسيس مرجعيةٍ عِلمية لتوضيح النصوص المشار إليها على وجه الاختصار في بعض الكتب دونَ بعضٍ.

وأما الأثر السَّلبيُّ: فصعوبة تحديد هويَّة الكتاب المنقولِ عنه كلامُ الإمام البخاريِّ أو كلامُ غيرِه ممَّن نقل هو عنهم في مصنفاته.

٤ - تَسمية الكتاب:

لم تكن قضية إطلاق اسمٍ معيَّنٍ على التصانيف مسألةً ذاتَ بالٍ عندَ الإمام البخاريِّ، بل كان شُغلُه الشاغل ضَبطُ الموضوع العِلميِّ للكتاب؛ فلذلك كان تصرُّفه في هذا النِّطاق متراوحاً بين طَرَفَي نَقيضٍ: إمَّا أنْ يُهمِلَ الكتابَ من التسمية، كما فعل في «التاريخ الكبير»، وإمَّا أنْ يُطلِقَ على الكتاب تسميةً طويلةً متضمِّنةً لفكرته في معالجة الموضوع العِلميِّ المتناوَل في الكتاب، وبعض تلك الأسماء يُوشِكُ أنْ يَكونَ مقدِّمةً للكتاب لا عنواناً، كما في «التاريخ الصغير».

وقد أَلْجَأَت تلك الحالُ بعضَ العلماء إلى تَسمية المصنَّفات المُهمَلة من الأسماء، أو إلى اختصار الأسماء المطَوَّلة، أو إلى إطلاق صِفاتٍ فارِقةٍ بين الأسماء المتشابِهة، ومن ثَمَّةَ وقع الاختلاف كَرَّةً أُخرى في ضَبط عدد مؤلَّفات الإمام البخاريِّ، كما هو الحال في التفريق بين كتاب «المبسوط» وكتاب «الجامع الكبير»، وكذلك التفريق بين كتاب «خَلْق أفعال العِبَاد» وكتاب «الردِّ على الجَهْمية».

ب- وأما طريقته في نَشْر مؤلفاته؛ فمَبنيَّةٌ على قيمة عُليا نُرى أنَّ الإمام البخاريَّ كان من المؤمنين بها؛ ألَا وهي:

أَنَّ التأليفَ شَكلٌ من أشكال خِدمة العِلم وطلبته، وأنَّ هذه الخِدمةَ في حقيقتها ما هي ألَّا واجبُ أُمَّةٍ بأَسْرِها وقضيَّةُ جِيلٍ بأَكمِلِه، وليست مَهمَّةَ عالِمٍ بمُفرَدِه، وأنَّ تحريرَ الكتابِ على وجهه اللائق بالعِلم إنما هو مسؤوليةٌ مشترَكةٌ بين المؤلف والمتلقِّي؛ ولذلك لم يكن الإمام البخاريُّ يَجِدُ حَرَجاً في التحديث بالنُّسَخ الأُمهات (المُسَوَّدات الأَوَّلية غيرِ المحرَّرة) من نسخ كُتُبه وروايتها طَوْراً بعدَ طَورٍ؛ قاصداً بذلك أن يثيرَ حَفيظةَ أهل الانتقاد من العلماء؛ فيفيدوه =

وَقَالَ[١]: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ شَرِبَ البَلَاذُرَ[٢]، فَسَأَلْتُهُ خَلْوَةً: هَلْ مِنْ دَوَاءٍ لِلْحِفْظِ؟ فَقَالَ: لا أَعْلَمُ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: لا أَعْلَمُ شَيْئًا أَنْفَعَ لِلْحِفْظِ مِنْ نَهْمَةِ[٣] الرَّجُلِ وَمُدَاوَمَةِ النَّظَرِ./ [١/٢٣٩]

وَقَالَ: أَقَمْتُ بِالمَدِينَةِ -بَعْدَ أَنْ حَجَجْتُ- سَنَةً جَرْدَاءَ[٤] أَكْتُبُ الحَدِيثَ.

قَالَ: وَأَقَمْتُ بِالبَصْرَةِ خَمْسَ سِنِينَ، مَعِي كُتُبِي أُصَنِّفُ، وَأَخْرُجُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَأَرْجِعُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى البَصْرَةِ. قَالَ: وَأَنَا أَرْجُو أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُبَارِكُ

= ضبطَ الكتب وإتقانَها بانتقاداتهم ومناقشاتهم لما فيها من المعلومات، ولذلك تَجِدُه يوجِّه المتلقِّي أحياناً إلى التدخُّل في ضَبط المادة العلمية الواردة في ثَنايا الكتاب، ينظر «الجامع الصحيح»: (بعد الحديث: ٧٢٧١)، وفتح الباري (ط المعرفة): ٥١٥/٣.

فهذا خلاصةُ ما تَحَرَّر لي في هذه المسألة، وقد حشَدتُ الأدِلَّةَ والأَمثلةَ لتفاصيل ذلك مبسوطةً مفصَّلةً في بحثٍ موَسَّعٍ مستقِلٍّ، والحمدُ لله على توفيقه.

(١) يعني وَرَّاقَ البخاريِّ، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٠٦/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٠/١٩.

(٢) هو: جَوزة النبات المعروف بين الناس اليومَ بـ(الكاجو) أو (الكازو)، ينظر لوصفه القانون لابن سينا: ٢٦٧/١، والمعتمَد في الأدوية المفرَدة: ص ٣١.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (فهم)، وهو وإنْ كان محتَملَ المعنى إلَّا إنَّه مخالِفٌ للمنقول؛ والتصويب من مصدر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤١٨/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨١، والمرادُ بالنَّهْمَة: الوَلَعُ بالعِلم والحرصُ على تَحصيلِه.

(٤) أيْ: كاملة بلا نَقصٍ، ينظر أساس البلاغة: ص ٨٨، وتاج العروس: (ج ر د)، وقد تصحَّفت اللفظة في مقدمة فتح الباري ص ٦٨١ إلى: (حرداً)، وما في الأصل موافق لما في تغليق التعليق: ٤١٨/٥، والنصُّ لم أجد مَن نقلَه غيرُ المؤلف، فلعلَّه من تاريخ نَيسابور؛ فإنَّ النصَّ التالي منقولٌ في مصادره عن تاريخ نَيْسابُور، فالله أعلم.

لِلْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ المُصَنَّفَاتِ[١].

وَعن البُخَارِيِّ؛ قَالَ[٢]: تَذَكَّرْتُ يَوْمًا أَصْحَابَ أَنَسٍ، فَحَضَرَنِي فِي سَاعَةٍ ثَلَاثُ مِئَةِ نَفْسٍ، وَمَا قَدِمْتُ على شَيْخٍ إِلَّا كان انْتِفَاعُهُ بِي أَكْثَرَ مِنِ انْتِفَاعِي بِهِ.

وَقَالَ وَرَّاقُه[٣]: عَمِلَ كِتَابًا فِي الهِبَةِ فيه نَحْوُ خَمْسِ مِئَةِ حَدِيثٍ، وَقَالَ: ليس فِي كِتَابٍ وَكِيعٍ فِي الهِبَةِ إِلَّا حَدِيثَانِ مُسْنَدَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، وَفِي كِتَابِ ابْنِ المُبَارَكِ خَمْسَةٌ أَوْ نَحْوُهُ.

وَقَالَ أَبُو الأَزْهَرِ[٤]: كان بِسَمَرْقَنْدَ أَرْبَعُ مِئَةِ مُحَدِّثٍ، فَتَجَمَّعُوا، وَأَحَبُّوا أَنْ يُغَالِطُوا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، فَأَدْخَلُوا إِسْنَادَ الشَّامِ فِي إِسْنَادِ العِرَاقِ، وَإِسْنَادَ اليَمَنِ فِي إِسْنَادِ الحَرَمِ، فَمَا تَعَلَّقُوا مِنْهُ بِسَقْطَةٍ.

وَقَالَ وَرَّاقُهُ[٥]: سَمِعْتُهُ يَقولُ: ما نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى عَدَدْتُ كَمْ أَدْخَلْتُ تَصَانِيفِي[٦] مِنَ الحَدِيثِ، فَإِذَا نَحْوُ مِئَتَيْ أَلْفٍ.

---

(١) ينظر تاريخ دمشق: ٧٢/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٩٢/١.

(٢) رواه ورَّاقه عنه، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١١/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥١/١٩ (دونَ ذِكْرِ أصحاب أنسٍ رضي الله عنه).

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٠/١٢ - ٤١١، وتاريخ الإسلام: ٢٥١/١٩.

(٤) رواه الورَّاق، ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١١/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥١/١٩ - ٢٥٢.

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٢/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٢/١٩.

(٦) في مصدر الرواية: (في تصانيفي)، وهو المثبَت في تغليق التعليق: ٤١٨/٥ - ٤١٩، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨١، وكلاهما صحيح.

وَقَالَ أَيْضًا: لَوْ قِيلَ لِي شَيْءٌ، لَمَا قُمْتُ حَتَّى أَرْوِيَ عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ فِي الصَّلَاةِ خَاصَّةً(١).

وَقَالَ وَرَّاقُهُ(٢): سَمِعْتُهُ يَقولُ: ما جَلَسْتُ لِلتَّحْدِيثِ حَتَّى عَرَفْتُ الصَّحِيحَ مِن السَّقِيمِ، وَحَتَّى نَظَرْتُ فِي كُتُبِ أَهْلِ الرَّأْيِ، وَمَا تَرَكْتُ بِالبَصْرَةِ حَدِيثًا إِلَّا كَتَبْتُهُ.

وَقَالَ(٣): سَمِعْتُهُ يقولُ:/ لا أَعْلَمُ شَيْئًا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ فِي الكِتَابِ [٢٣٩/ب] وَالسُّنَّةِ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَقَالَ الفِرَبْرِيُّ: سَمِعْتُهُ يَقولُ(٤): نَظَرْتُ فِي كَلَامِ اليَهُودِ وَالنَّصارَى وَالمَجُوسِ، فَمَا رَأَيْت أَحَدًا أَضَلَّ فِي كُفْرِهِمْ مِنَ الجَهْمِيَّةِ. وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

---

(١) لخَّص المؤلف عبارةَ الإمام البخاريِّ تلخيصاً مُخِلًّا، وقد قالها دِفاعاً عن نفسِه في سِياق قصةٍ وقعَت له مع والي نَيسابُورَ حيثُ مَنَعَه من عَقْد مَجلِسٍ للتحديث متَّهِماً إيَّاه بعَدم ضَبطِه لصَلاتِه، وقد رواها ورَّاقه عنه -كما في سير أعلام النبلاء: ٤١٢/١٢- قال الإمام البخاريُّ: (كنتُ بنَيسابُورَ أَجْلِسُ في الجامع، فذَهَبَ عَمرُو بن زُرَارَةَ وإسحاقُ بن رَاهَوَيْهِ إلى يَعقوبَ بنِ عبد الله والي نَيْسَابُورَ، فأخبَروه بمكاني، فاعْتَذَرَ إليهم؛ وقال: مَذهبُنا إذا رُفِع إلينا غَريبٌ لم نَعْرِفْه حَبَسْناهُ حَتَّى يَظْهَرَ لنا أَمرُه. فقال له بعضُهم: بَلَغَني أنَّه قال لكَ: لا تُحْسِنُ تُصَلِّي؛ فكَيفَ تَجْلِسُ؟! فقال: لو قِيلَ لي شَيْءٌ مِن هذا مَا كنتُ أَقُومُ مِن ذلك المجلسِ حتَّى أَروِيَ عَشَرةَ آلافِ حديثٍ في الصلاةِ خاصَّةً)!

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٦/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٤/١٩.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤١٢/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٥٢/١٩.

(٤) في كتابه «خَلْق أفعال العِبَاد»: ص ١١ = (٣٤)، وص ٣٨ = (١١٢)، والنصَّان منقولان من طريق الفِرَبْريِّ في سير أعلام النبلاء: ٤٥٦/١٢.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدُونَ الحَافِظُ: رَأَيْتُ البُخَارِيَّ في جِنَازَةٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ يَسْأَلُهُ عن الأَسْمَاءِ وَالعِلَلِ، وَالبُخَارِيُّ يَمُرُّ فيه مِثْلَ السَّهْمِ، كَأَنَّهُ يَقْرَأُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1].

قُلْتُ: وَكِتَابُهُ «الجَامِعُ» يَشْهَدُ له بِالتَّقَدُّمِ في اسْتِنْبَاطِ المَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ، وَبِالاطِّلَاعِ على اللُّغَةِ وَالتَّوَسُّعِ في ذَلِكَ، وَبِإِتْقَانِ العَرَبِيَّةِ وَالصَّرْفِ، وَبِمَا يَعْجِزُ عَنْهُ الوَاصِفُ، وَمَنْ تَأَمَّلَ اخْتِيَارَاتِهِ الفِقْهِيَّةَ في «جَامِعِهِ» عَلِمَ أَنَّهُ كان مُجْتَهِدًا، وَإِنْ كان كَثِيرَ المُوَافَقَةِ لِلشَّافِعِيِّ، وَقَدِ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ في مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ[2]:

أَحَدُهُمَا في الزَّكَاةِ عُقَيبَ قَوْلِهِ: «بَابٌ في الرِّكَازِ الخُمُسُ: وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ: الرِّكَازُ دِفْنُ الجَاهِلِيَّةِ، في قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الخُمُسُ[3]، وَليس المَعْدِنُ[4] بِرِكَازٍ»[5].

وَقَالَ في بَابِ تَفْسِيرِ العَرَايَا مِنَ البُيُوعِ: «وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: العَرِيَّةُ لا تَكُونُ إِلَّا بِالكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، لا تَكُونُ بِالجِزَافِ. قَالَ البُخَارِيُّ: وَمِمَّا

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٣١/٢، وتاريخ دمشق: ٩٥/٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٨٧/١، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٢/١٢ و٤٥٥، وتاريخ الإسلام: ٢٦٧/١٩؛ وفي روايةٍ عن ابن حَمدونَ أنَّ الحادثةَ كانت في جنازة أبي عُثمانَ سَعيدِ بنِ مَرْوانَ بن عليٍّ البغداديِّ نَزيلِ نَيسابورَ، وقد توفي في النصف من شَعبان سنةَ اثنتين وخمسين ومئتين، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٥٦/١١.

(٢) ينظر تهذيب الكمال: ٣٨٠/٢٤.

(٣) في الأصل: (الزكاة)، وهو تردُّد نظرٍ من الناسخ، والتصحيح من «الصحيح».

(٤) تحرَّفت في الأصل إلى: (العين)، والتصحيح من «الصحيح».

(٥) ينظر صحيح البخاريِّ: قبل الحديث (١٤٩٩).

يُقَوِّيهِ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أبي حَثْمَةَ: بِالأَوْسُقِ المُوَسَّقَةِ»(١).

قُلْتُ: وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ عَبدَ اللهِ بْنَ إِدْرِيسَ الأَوْدِيَّ/ [١/٢٤٠] الكُوفِيَّ(٢)؛ فَإِنَّ هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ مَنْصُوصَتَانِ لِلشَّافِعِيِّ بِلَفْظِهِمَا في كُتُبِهِ(٣)، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ في كِتَابِ تَخْرِيجِ تَعْلِيقِ البُخَارِيِّ الَّذي سَمَّيْتُهُ: «تَغْلِيقَ التَّعْلِيقِ»(٤).

وَأَمَّا عَدَمُ رِوَايَةِ البُخَارِيِّ لِلشَّافِعِيِّ في «الجَامِعِ»؛ فَقَدْ تَوَلَّى الجَوَابَ عَنْهُ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ، وَبَسَطَ(٥) القَوْلَ فيه في جُزْءٍ مُفْرَدٍ، مِمَّا حَاصِلُهُ: أَنَّ الإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رضي الله عنه لَمْ يَتَّسِعْ له الوَقْتُ في طَلَبِ الحَدِيثِ بِتَحْصِيلِ الغَرَائِبِ وَالطُّرُقِ، وَإِنَّمَا كانتْ هِمَّتُهُ تَحْصِيلَ أَحَادِيثِ الأَحْكَامِ، وَأَعْلَى مَنْ لَقِيَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ وَسُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُمْ، وَالبُخَارِيُّ فَقَدْ لَقِيَ العَدَدَ الكَثِيرَ مِنْ أَصْحَابِهِمْ، وَكانتْ وَفَاةُ الشَّافِعِيِّ سَنَةَ طَلَبَ البُخَارِيُّ الحَدِيثَ(٦)،

---

(١) ينظر صحيح البخاريِّ: قبل الحديث (٢١٩٢).

(٢) حكى المؤلف في فتح الباري أنَّ أبا ذَرٍّ الهَرَويَّ وابنَ التِّينِ ممَّن رَجَّح ذلكَ.

(٣) ينظر الأمُّ: ٤٤/٢ و٩٣، واختلاف الحديث: ص ٥٥١، وقضية العرايا نقلَها الإمامُ البخاريُّ بمعناها عن الإمام الشافعيِّ لا بلفظها.

(٤) ينظر تغليق التعليق -للمسألَتين تِباعاً-: ٣٨/٣ و٢٥٧، وفتح الباري (ط الفيحاء): ٤٥٨/٣ و٤٩٤/٤.

(٥) في الأصل: (وبسطتُ)، والمثبت أليَقُ بالسِّياق؛ فالكلام عن جزء الخطيب البغداديِّ المسَمَّى: «مسألة الاحتجاج بالشافعيِّ فيما أُسنِدَ إليه، والردُّ على الطاعِنينَ بعِظَم جَهلهم عليه»، ولم أجد في مصنَّفات الحافظ ابن حَجَرٍ كتاباً له تعلُّقٌ بالموضوع، وقد طُبع جزءُ الخَطيب البغداديِّ، وينظر الكلامُ الملَخَّصُ منه ها هنا فيه: ص ٣٨-٤٦.

(٦) هي سنة أربع ومئتين.

وَكِبَارُ شُيُوخِهِ الَّذينَ أَدْرَكَهُمْ وَحَمَلَ عَنْهُمْ فِي مَرْتَبَةِ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَيْثُ العَدَدُ أَحْيَانًا:

فَإِنَّهُ رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» عن مُحَمَّدِ بْنِ عبدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ عن حُمَيْدٍ، وَحُمَيْدٌ فَمِنْ شُيُوخِ مَالكٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَرَوَى فيه عن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَهِشَامٌ مِنْ شُيُوخِ مَالكٍ وَالدَّرَاوَرْدِيِّ.

وَرَوَى فيه عن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى عن إِسْمَاعِيلَ بنِ أبي خَالدٍ، وَإِسْمَاعِيلُ مِنْ شُيُوخِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

إلى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَوْسَاطُ مَشَايِخِهِ فَهُمْ فِي العَدَدِ كَالشَّافِعِيِّ؛ فَقَدْ حَدَّثَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِالكَثِيرِ عن مَالكٍ.

وَأَمَّا/ مَنْ حَدَّثَهُ عن ابْنِ عُيَيْنَةَ فَلَا يُحْصَوْنَ. [٢٤٠/ب]

وَأَمَّا مَنْ عَدَا هَؤُلاءِ؛ فَإِنَّمَا يُخَرِّجُ عَنْهُمْ ما عِنْدَهُمْ مِنَ الغَرَائِبِ وَالطُّرُقِ وَزِيَادَاتِ الأَلْفَاظِ مَعَ تَعَذُّرِ [وُقوعِهِ] لَهُ بِعُلُوٍّ، أَوْ [لأجلِ] التَّصْرِيحِ[1] بِالسَّمَاعِ إِذَا كان الإِسْنَادُ العَالي مُعَنْعَنًا.

فَلَوْ أَخْرَجَ مَثَلاً عن أَحْمَدَ بْنِ صَالحٍ عن الشَّافِعِيِّ عن مَالكٍ حَدِيثًا، هُوَ عِنْدَهُ عن يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ وَالتِّنِّيسِيِّ وَالقَعْنَبِيِّ وَقُدَمَاءِ أَصْحَابِ مَالكٍ؛ لَنَزَلَ فيه مِنْ غَيْرِ مَعْنًى؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ حُفَّاظٌ أَثْبَاتٌ مَعَ عُلُوِّ الإِسْنَادِ؛ وَقَدْ قَالَ شَيْخُ

(١) ما بين المعقَّفات بياضٌ في الأصل، ورمَّمناه بما يُلائِمُ السِّياقَ، والله أعلم.

المُحَدِّثِينَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: الإِسْنَادُ النَّازِلُ قَرْحَةٌ في الوَجْهِ، وَالإِسْنَادُ العَالي قُرْبَةٌ إلى اللهِ وَرَسُولِهِ(١). وَعَنْهُ قَالَ: النُّزُولُ شُؤْمٌ(٢).

قُلْتُ: وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ النُّزُولُ على العُلُوِّ إِذَا كان رِجَالُ الإِسْنَادِ النَّازِلِ ثِقَاتٍ وَالآخَرُ ضُعَفَاءَ؛ فَإِنَّهُ إِنِ اجْتَمَعَ العُلُوُّ وَالثِّقَةُ فَذَلِكَ هُوَ المُرَادُ.

وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ البَعْلِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ: أَنَّ عبدَ اللهِ بْنَ الحَسَنِ الأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ العِرَاقِيُّ، عن الحَافِظِ أبي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السِّلَفِيِّ فيمَا أَنْشَدَ لِنَفْسِهِ(٣):

لَيْسَ حُسْنُ الحَدِيثِ قُرْبَ رِجَالٍ ... عِنْدَ أَرْبَابِ عِلْمِهِ النُّقَّادِ

بَلْ عُلُوُّ الحَدِيثِ عِنْدَ أُولِي الحِفْـ ... ـظِ وَالإِتْقَانِ صِحَّةُ الإِسْنَادِ/ [أ/٢٤١]

فَإِذَا مَا(٤) تَجَمَّعَا في حَدِيثٍ ... فَاغْتَنِمْهُ فَذَاكَ أَقْصَى المُرَادِ

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي: ١/١٢٣ = (١١٨)، وابنُ طاهرٍ في مسألة العلوِّ والنزول: ص ٥٥ = (١٩)، دون قوله: (والإسناد العالي قُربةٌ إلى الله ورسوله)، ورواه بتمامه ابن عساكر في الأربعين البلدانية: ص ٣٨- ٣٩.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي: ١/١٢٣ = (١١٩)، وابنُ طاهرٍ في مسألة العلوِّ والنزول: ص ٥٥ = (٢٠)؛ عن عليِّ ابن المَدِينيِّ، لا عن ابن مَعينٍ، والله أعلم.

(٣) الأبيات من البحر الخفيف، وهي مرويَّةٌ عن أبي طاهرٍ بإسنادٍ آخرَ في سير أعلام النبلاء: ٢١/٣٧، وتاريخ الإسلام: ٤٠/٢٠٤، وطبقات الشافعية الكبرى: ٦/٤٠.

(٤) تحرَّفت في الأصل إلى: (به)، وهو مُخِلٌّ بالوَزن، والتصويب من المصادر السابقة.

[٨]. فَصْلٌ
فِي سَبَبِ تَصْنِيفِهِ «الجَامِعَ الصَّحِيحَ»
وَوَصْفِ الأَئِمَّةِ لَهُ

أَخْبَرَنَا أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ[١] بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ يُوسُفَ بْنَ يَعْقُوبَ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ القَزَّازُ: أَخْبَرَنَا الخَطِيبُ؛ قَالَ[٢]: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ: سَمِعْتُ خَلَفَ بْنَ مُحَمَّدٍ البُخَارِيَّ -بِبُخَارَى- يَقولُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَعْقِلٍ النَّسَفِيَّ يقولُ: قَالَ أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، فَقَالَ لَهُ[٣] بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لِسُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَوَقَعَ ذَلِكَ في قَلْبِي، فَأَخَذْتُ في جَمْعِ هَذَا الكِتَابِ. يَعْنِي «الصَّحِيحَ».

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (محمَّد)، والتصويب من تغليق التعليق: ٤١٩/٥ و٤٦٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٩، وقد تقدَّم في غير موضع على الصواب، وهو: أحمد بن عُمَرَ بن عليّ بن عبد الصَّمد البغداديُّ شِهاب الدين الجَوْهَريُّ، ترجمه المؤلف في إنباء الغُمر: ٣٣٠/١، وذكَر أنَّه قرأ عليه قطعةً كبيرةً من تاريخ بغدادَ (مصدر الرواية ها هنا).

(٢) في تاريخ بغداد: ٨/٢، ومن طريقه رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٧٢/٥٢، والمِزِّيُّ في تهذيب الكمال: ٤٤١/٢٤ - ٤٤٢.

(٣) في مصادر الرواية: (لنا)، وهو موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤١٩/٥، وكلاهما صحيح؛ فقد تقدَّم أنَّ ابنَ رَاهَوَيْهِ كان يُجلِسُ البخاريَّ معه على مِنْبَرِه، فيبدو أنَّ المتكلِّمَ وجَّه الكلامَ إليهما معاً، وقد ساق المؤلف هذه الحكايةَ بنفس الإسناد في مقدمة فتح الباري: ص٩؛ لكنَّه جعلَ القائلَ لهذا الكلام هو الإمامَ ابنَ رَاهَوَيْهِ، فليصحَّح.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: ما أَدْخَلْتُ في كِتَابِ «الجَامِعِ» إِلَّا ما صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ كَيْ لا يَطُولَ الكِتَابُ.

أُنْبِئْتُ عَمَّنْ سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنَا السِّلَفِيُّ: أَخْبَرَنَا الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ بْنِ بُنْدَارَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَدِيٍّ[1]: سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ الحُسَيْنِ البَزَّازَ يَقولُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَعْقِلٍ [يَقولُ ذلِكَ][2].

وَقَالَ أَبُو الفَضْلِ ابْنُ طَاهِرٍ الحَافِظُ: كان البُخَارِيُّ عَمِلَ قَبْلَ كِتَابِ «الصَّحِيحِ» كِتَابًا يُقَالُ لَهُ: «المَبْسُوطُ»[3]، وَجَمَعَ فيه جَمِيعَ حَدِيثِهِ على الأَبْوَابِ، ثُمَّ نَظَرَ إلى أَصَحِّ الحَدِيثِ على ما يَرْسُمُهُ، فَأَخْرَجَهُ بِجَمِيعِ طُرُقِهِ، فَرُبَّمَا صَحَّ الحَدِيثُ عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقٍ، فَأَخْرَجَهُ بِجَمِيعِ طُرُقِهِ/ الصَّحِيحَةِ، فَلَوْ [٢٤١/ب] أَخْرَجَ طَرِيقًا وَاحِدًا مِنْهَا اسْتُدْرِكَ عليه الثَّانِي[4]، وَلَوْ أَخْرَجَهَا كُلَّهَا في مَوْضِعٍ

---

(١) في أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح: ص ٦٢، وفي الكامل: ١٣١/١، ومن طريقه نُقل هذا القولُ في تاريخ بغداد: ٨/٢- ٩، وتاريخ دمشق: ٧٣/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٢/٢٤، والنصُّ بإسناد المؤلف (عن جَعفرٍ الهَمْدانيِّ، به) ساقه الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء: ٤٠٢/١٢، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٧٣/٥٢ بإسنادٍ آخرَ عن النَّسَفيِّ.

(٢) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من تغليق التعليق: ٤٢٠/٥.

(٣) ذكَر الخليليُّ في الإرشاد ٩٧٣/٣: أنَّ مَهِيبَ بنَ سُلَيمٍ روى هذا الكتابَ عن الإمام البخاريِّ، وذُكِر في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط/قسم الحديث ١٣٥٩/٣ = (رقم: ٤٥): أنَّ من هذا الكتاب نسخةً محفوظةً في مكتبة كارل ماركس بلايبزج برقم: (٤٨)، فالله أعلم.

(٤) تصحَّفت العبارة في الأصل إلى: (استُدل عليه للثاني).

وَاحِدٍ احْتَاجَ فِي البَابِ الآخَرِ إلى حَدِيثٍ مُوَافِقٍ لِذَلِكَ المَعْنَى الَّذي سَطَّرَ له البَابَ، فَكَأَنَّهُ رَأَى أَنْ يُورِدَهَا[1] على المَعَانِي التِي فيهَا في كُلِّ بَابٍ يَدْخُلُ ذَلِكَ الحَدِيثُ فيهِ.

وَقَالَ ابْنُ طَاهِرٍ أَيْضًا: وَعِنْدِي أَنَّ إِعَادَتَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّا يَدُلُّ على فَضْلِهِ وَفِقْهِهِ وَكَثْرَةِ حَدِيثِهِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَخْرِجُ مِنَ الحَدِيثِ الوَاحِدِ المَعَانِي الكَثِيرَةَ الفِقْهِيَّةَ، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ بِكُلِّ مَعْنًى في[2] بَابٍ بِإِسْنَادٍ آخَرَ بِالحَدِيثِ عن شَيْخٍ غَيْرِ الشَّيْخِ الَّذي حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ في البَابِ المُتَقَدِّمِ، وَقَلَّ ما يُورِدُ في كِتَابِهِ حَدِيثًا في مَوْضِعَيْنِ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ[3]، وَإِنَّمَا يُكَرِّرُهُ على هَذِهِ القَاعِدَةِ التِي ذَكَرْتُهَا.

وَقَالَ الشَّيْخ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ: اعْلَمْ أَنَّ البُخَارِيَّ كان بِالغَايَةِ المَرْضِيَّةِ مِنَ التَّمَكُّنِ في أَنْوَاعِ العُلُومِ، وَأَمَّا دَقَائِقُ الحَدِيثِ وَاسْتِنْبَاطُ اللَّطَائِفِ مِنْهُ فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُقَارِبُهُ فيهَا، وَإِذَا نَظَرْتَ كِتَابَهُ جَزَمْتَ بِذَلِكَ بِلَا شَكٍّ، ثُمَّ إِنَّهُ ليس مَقْصُودَهُ «بِالجَامِعِ» الاقْتِصَارُ على الحَدِيثِ وَتَكْثِيرُ الطُّرُقِ وَالمُتُونِ، بَلْ مُرَادُهُ الاسْتِنْبَاطُ مِنهَا وَالاسْتِدْلالُ لأَبْوَابٍ أَرَادَهَا مِنَ الأُصُولِ وَالفُرُوعِ وَالزُّهْدِ وَالآدَابِ وَغَيْرِهَا مِنَ الفُنُونِ[4].

---

(١) في الأصل: (يورده)، والمثبَت من تغليق التعليق، والمقصودُ في الكلام الطُّرُقُ.

(٢) تحرَّفت في الأصل إلى: (لا)، والتصويب من تغليق التعليق.

(٣) قد صَرَّح الإمامُ البخاريُّ بعدَم رغبتِه في تكرار الأحاديث في الصحيح؛ ينظر فتح الباري: ٦٥٠/٣ = (قبل الحديث: ١٦٦٤)، وللأحاديث المكرَّرة سنَداً ومَتناً في الصحيح ينظر كتاب «عادات الإمام البخاري في صحيحه» للعلَّامة عبد الحقِّ الهاشميِّ: ص ٥٦ - ٦١.

(٤) ينظر شرح صحيح البخاريِّ للنَّوَويِّ: ص ١٢.

وَقَالَ أَبُو الهَيْثَمِ الكُشْمِيْهَنِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ الفِرَبْرِيَّ يَقولُ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: ما وَضَعْتُ في كِتَابِ «الصَّحِيحِ» حَدِيثًا إِلَّا اغْتَسَلْتُ قَبْلَ ذَلِكَ/ وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ(١). [١/٢٤٢]

وَقَالَ عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رشا(٢): سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: صَنَّفْتُ كِتَابَ «الصَّحِيحِ» في سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخَرَّجْتُهُ مِنْ سِتِّ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَجَعَلْتُهُ حُجَّةً فيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللهِ(٣).

وَعَنْهُ؛ قَالَ: خَرَّجْتُهُ مِنْ زُهَاءِ سِتِّ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ(٤).

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٩/٢، وتاريخ دمشق: ٧١/٥٢- ٧٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٩٢/١، وتهذيب الكمال: ٤٤٣/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٢/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٤٨/١٩، وقال الإمام الذهبيُّ في تاريخ الإسلام معلِّقاً: (يَعني: مَا جَلَستُ لأَضَعَ في تَصنِيفِه شيئاً إِلَّا وفَعَلتُ ذلك، لا أَنَّه يَفعَلُ ذلك لكلِّ حَديثٍ) اهـ، وغيرُ بعيدٍ ما استبعدَه الإمام الذهبيُّ؛ فسيأتي النقلُ عن الإمام البخاريِّ قريباً من طريقٍ آخَرَ بنفس المعنى، فلعلَّ الإمامَ البخاريَّ كان يصلِّي صلاةَ الاستخارة لكلِّ حديثٍ يختارُه ليودِعَه الكتابَ، وقد ذَكَرَ في النصِّ التالي أنه انتقى أحاديثَ «الصحيح» من أصل ستِّ مئةِ ألف حديثٍ، وذلك هو الظنُّ اللائقُ به وبورعه ﷺ وقدَّس روحَه، على إنِّي أُرى أنَّ الإمامَ الذهبيَّ استغرَب الاغتسالَ لكلِّ حديثٍ لا الصلاةَ، ولا غرابةَ في ذلك أيضاً؛ لأنَّ المرادَ به الوضوءُ، والله أعلم.

(٢) كذا ضُبط في الأصل، والذي في مصادر الرواية: (بن رسائن)، والذي في طبقات الحنابلة لابن الفرَّاء ٢٥٥/٢: (بن رَسَّاس)، ولم أجِد مَن ضَبَطَه، لكنَّ كلامَ الإمام الذهبيِّ في تذهيب تهذيب الكمال -٣٣/٨- يُفيدُ أنَّ (رسائن) هو الضبط الصحيح، فالله أعلم.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ١٤/٢، والجامع لأخلاق الراوي: ١٨٥/٢ = (١٥٦٢)، وتاريخ دمشق: ٧٢/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٨/٢٤.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٨/٢، وتاريخ دمشق: ٧٢/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٢/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٢/١٢.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسٍ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: رَأَيْتُ في المَنَامِ النَّبِيَّ ﷺ كَأَنَّنِي وَاقِفٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبِيَدِي مِرْوَحَةٌ أَذُبُّ عَنْهُ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ بَعْضَ المُعَبِّرِينَ، فَقَالَ لِي: أَنْتَ تَذُبُّ عَنْهُ الكَذِبَ. فَهُوَ الَّذي حَمَلَنِي على إِخْرَاجِ «الصَّحِيحِ»(١).

وَقِيلَ: إِنَّهُ صَنَّفَهُ بِمَكَّةَ؛ فَقَالَ أَبُو سَعْدٍ الإِدْرِيسِيُّ: أَخْبَرَنا(٢) سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ [المَهْرَوِيُّ](٣) بِسَمَرْقَنْدَ: سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَامِدِ بْنِ هَاشِمٍ يَقولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُجَيْرٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: صَنَّفْتُ كِتَابَ(٤) «الجَامِعِ» في المَسْجِدِ الحَرَامِ(٥)، وَمَا أَدْخَلْتُ فيه حَدِيثًا حَتَّى اسْتَخَرْتُ اللهَ تَعَالى وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، وَتَيَقَّنْتُ صِحَّتَهُ.

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: الأَصَحُّ أَنَّهُ صَنَّفَهُ بِبُخَارَى(٦).

---

(١) ينظر تهذيب الأسماء واللغات: ٩٢/١، وشرح صحيح البخاريِّ للنَّوَويِّ: ص ٩، وتغليق التعليق: ٤٢٠/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٩.

(٢) في الأصل: (عن)، وهو منافٍرٌ للسِّياق، والتصويب من تغليق التعليق: ٤٢١/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٣.

(٣) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من تغليق التعليق، والذي في مقدمة فتح الباري: (الهروي)، ولم يتحرَّر لي الصوابُ، فالله أعلم.

(٤) في تغليق التعليق ومقدمة فتح الباري: (كتابي).

(٥) ذكَرَ المؤلف في مقدمة الفتح أنَّ الجمعَ بينَ هذا القول وباقي الأقوال في تعيين مكان تصنيف الصحيح: (أنه ابتدأَ تصنيفَه وترتيبَه وأبوابَه في المسجد الحرام، ثم كان يخرِّجُ الأحاديثَ بعدَ ذلك في بلَدِه وغيرِها، ويدُلُّ عليه قولُهُ إنَّه أقامَ فيه ستَّ عشرةَ سنةً؛ فإنه لم يُجاوِر بمكَّةَ هذه المُدَّةَ كلَّها) اهـ.

(٦) ينظر شرح صحيح البخاري للنَّوَويِّ: ص ١٠.

قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَ الرَّجُلُ أَنَّهُ أَقَامَ فِي تَصْنِيفِهِ سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، فَمَا المَانِعُ أَنْ يَكُونَ صَنَّفَه فِي البِلَادِ التِي يَرْحَلُ إِلَيْهَا؟!(١)

وَقَالَ الفِرَبْرِيُّ: سَمِعْتُ وَرَّاقَ البُخَارِيِّ يَقولُ(٢): سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقولُ: صَنَّفْتُ «كِتَابَ الاعْتِصَامِ»(٣) فِي لَيْلَةٍ.

---

(١) هذا التعليقُ منقولٌ بتصرُّفٍ عن عبارة الإمام النَّوَويِّ في شرحه على صحيح البخاري ص ١٠.

والاختلاف في تحديد مكان التصنيف هذا ملحَقٌ بما تقدَّم الكلام عنه من عدم مراعاة منهجية التصنيف لدى الإمام البخاريِّ، وقد تقدَّم النقلُ عنه أنه قال: (صَنَّفتُ جَميعَ كُتُبي ثلاثَ مَرَّاتٍ)، وأنا لا أشكُّ بتاتاً أنه أعاد تصنيفَ «الصحيح» أكثرَ من باقي مصنفاته؛ لأنَّ هذا الكتابَ كان خُلاصةَ رُوحِه -قدَّسها الله- وعُصارةَ وجودِه بأَسْرِه؛ فكان اهتمامُه به وبترتيبه وضَبْطِه أكثرَ من اهتمامِه بسائر مصنَّفاته، حتى إنَّ كثرةَ تغييرِه وتعديلِه لهذا الكتاب قد دفَعت بالإمام المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ الأندَلسيِّ -كما في المختصر النصيح له: ١/١٥٠- أنْ يَعتَقِد أنَّ الكتابَ لم يخرُج عن حَيِّز المُسَوَّدة إطلاقاً، وأنَّ الإمامَ البخاريَّ مات ولم يُنْهِ العَمَلَ فيه أصلاً!

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤١٢.

(٣) هو كتابٌ مُفْرَدٌ مستَقِلٌّ عن الكتاب المُدْرَج طَيَّ «الجامع الصحيح»، أشارَ إليه الإمامُ البخاريُّ وأَحالَ إليه في «صحيحه» (بعد الحديث: ٧٢٧١)؛ فقال: (يُنظَرُ في أصل كِتاب الاعتصام) اهـ، وقد نبَّه المؤلف إلى هذا الكتاب المُفْرَد في تعليقه على هذه الإحالة في فتح الباري (ط المعرفة): ١٣/٢٦١، لكنَّه لَمْ يَذكره في جَرْدةِ مؤلَّفاتِ الإمام البخاريِّ في مقدمة فتح الباري: ص ٦٨٦، وقد سبق أن ذكرَ هذا الكتابَ الإمامُ الحاكمُ النيسابوريُّ في « المدخل إلى معرفة الصحيح» (٢/٨٠٧)، وخفي أمرُه على محقِّقه الفاضل فلم يعرفه، فتَنَبَّه.

أمَّا «كتابُ الاعتصام بالسُّنَّة» في النسخة التي بينَ أيدينا من «الجامع الصحيح»؛ فيَشْتَمِلُ على ثمانيةٍ وعشرين باباً، تَحتوي -على حدِّ تعبير المؤلف في فتح الباري (ط المعرفة): ١٣/٣٥٦- على مئةٍ وسبعةٍ وعشرينَ حديثاً من الأحاديث المرفوعة وما في حُكمها، المعلَّق منها وما في معناه من المتابعة ستةٌ وعشرون حديثاً، وسائرها موصولٌ [أرقامها في المطبوع: ٧٢٦٨- ٧٣٧٠].

قَالَ: وَسَمِعْتُ وَرَّاقَ البُخَارِيِّ يَقولُ[١]: رَأَيْتُهُ[٢] فِي المَنَامِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي، كُلَّمَا رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَدَمَهُ وَضَعَ أَبُو عبد اللهِ قَدَمَهُ فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ.

[٢٤٢/ب] أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، عن الحَافِظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ: أَنَّ أَبَا/ الفَتْحِ الشَّيْبَانِيَّ[٣] أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنَا أَبُو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ القَزَّازُ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ[٤]: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ المَالِيْنِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ[٥]: سَمِعْتُ الفِرَبْرِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ نَجْمَ بْنَ فُضَيْلٍ -وَكان مِنْ أَهْلِ الفَهْمِ[٦]- يَقولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي المَنَامِ خَرَجَ مِنْ

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٩/٢- ١٠، وتاريخ دمشق: ٧٧/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٤/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٥/١٢.

(٢) كذا في الأصل -وهو موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٢١/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٣- أنَّ رائيَ المنامِ هو الورَّاقُ نفسُه، والذي في السِّيَر أنَّ الورَّاقَ روى الرؤيا عن النَّجْمِ بن الفُضَيل شيخِ الفَرَبْريِّ في الحكاية التالية، والذي في باقي مصادر الرواية أنَّ الفَرَبْريَّ يرويها عن محمَّدٍ البخاريِّ، فعسى أنْ يكون هو الورَّاق، والله أعلم.

(٣) في الأصل: (الشيبي)، وهو خطأ، وقد تقدَّم ذكرُه في الكتاب على الصواب مِراراً.

(٤) في تاريخ بغداد: ٩/٢- ١٠، والخَبَرُ منقولٌ من طريقه في تاريخ دمشق: ٧٨/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٤/٢٤.

(٥) في الكامل: ١٣١/١، وفي أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح: ص ٤٩، والخبرُ منقولٌ من طريقه في تاريخ دمشق: ٧٨/٥٢، ورواه ابن عساكر من طرقٍ أخرى عن الفربريِّ به: ٧٧/٥٢- ٧٨.

(٦) تحرَّفت في الأصل إلى: (اليمن)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٢٢/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٣، والذي في أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح ص ٥١: (وكان من أهل المعرفة والفضل)، وهو بمعنًى.

قَرْيَةٍ[١] وَالبُخَارِيُّ يَمْشِي خَلْفَهُ، فَكانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَا خُطْوَةً يَخْطُو مُحَمَّدٌ وَيَضَعُ قَدَمَهُ على خُطْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَبِهِ إلى الخَطِيبِ؛ قَالَ[٢]: كَتَبَ إِلَيَّ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ الجُرْجَانِيُّ مِنْ أَصْبَهَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مُحَمَّدٍ ابْنَ مَكِّيٍّ[٣] يَقولُ: سَمِعْتُ الفِرَبْرِيَّ يَقولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في النَّوْمِ، فَقَالَ لِي: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقُلْتُ: أُرِيدُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ. فَقَالَ: أَقْرِئْهُ مِنِّي السَّلَامَ.

قَرَأْتُ على فَاطِمَةَ بِنْتِ ابْنِ عَبدِ الهَادِي بِسَفْحِ قَاسِيُونَ: أَخْبَرَكُمْ أَحْمَدُ بنُ أبي طَالِبٍ، عن عَبدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ابنِ اللَّتِّيِّ[٤]: أَنَّ أَبَا الوَقْتِ أَخْبَرَهُمْ: أَخْبَرَنَا

---

(١) هي قريةُ (ماسْتِيْ) أو (ماسْتِيْن)، وهي قريةٌ من قُرى بُخارى، ينظر الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٢٩/١٢ = (الماستيني)، وقد جاء مُصرَّحاً بها في مصادر الرواية، وما في الأصل موافقٌ لما في تغليق التعليق وللمنقول في تاريخ الإسلام: ٢٤٩/١٩، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٢١/٢، وتصحَّف في مقدمة الفتح إلى: (من قَبره)، فليُصحَّح.

(٢) في تاريخ بغداد: ١٠/٢، والخبرُ منقولٌ من طريقه في تاريخ دمشق: ٧٨/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٥/٢٤.

(٣) كذا في الأصل، وهو موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٢٢/٥، وهو خطأٌ؛ فالذي في مصادر الرواية: (أنه سمِعَ أبا أحمَدَ محمَّدَ بنَ محمَّدِ بنِ مَكِّيٍّ)، والذي في مقدمة فتح الباري ص ٦٨٣: (محمَّدَ بن مَكِّيٍّ)، بحذف لفظة: (أبا)، وهو الصواب، تنظر ترجمته في لسان الميزان: ٣٦٣/٥ (ط الهند) = ٤٧٨/٧ (ط أبي غدَّة).

(٤) تصحَّف في الأصل إلى: (البكري)، والذي في تغليق التعليق ٤٢٢/٥، ومقدمة فتح الباري ص ٦٨٣: (عبد الله بن عُمَرَ بن عَلِيٍّ)، وهو نفسُه، والمثبَت أقرَبُ إلى الرسم المتوقَّع في أصل أصلِنا المعتمَد وهو موافقٌ لسِياق إسنادِ المؤلِّف إلى كتاب «ذمِّ الكلام» المذكور في المعجم المفهرس: ص ٥٦ = (٧٧)، وهو: أبو المُنَجَّى عبدُ الله بن عُمَر بن عليِّ بن زَيدِ ابنُ اللَّتِّيِّ الحَرِيْمِيِّ =

شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَارِيُّ فِي كِتَابِ «ذَمِّ الكَلَامِ» لَهُ[١]: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الهَرَوِيُّ: سَمِعْتُ خَالِدَ بْنَ عَبدِ اللهِ المَرْوَزِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَهْلٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ المَرْوَزِيَّ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ المَرْوَزِيَّ الفَقِيهَ يَقولُ: كُنْتُ نَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالمَقَامِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي المَنَامِ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا زَيْدٍ! إِلَى مَتَى تَدْرُسُ كِتَابَ الشَّافِعِيِّ وَلَا تَدْرُسُ كِتَابِي؟! فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! وَمَا كِتَابُكَ؟ قَالَ: جَامِعُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

قُلْتُ: حَكَاهَا الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ فِي تَصَانِيفِهِ، وَرَأَيْتُهَا بِخَطِّهِ، لَكِنَّهُ قَالَ: (إِلَى مَتَى تَدْرُس الفِقْهَ؟) هَكَذَا حَكَاهَا[٢]؛ وَكَأَنَّهُ تَأَدَّبَ مَعَ الشَّافِعِيِّ،/ فَقَد رَأَيْتُهَا فِي عِدَّةِ أَمَاكِنَ كَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلاً. [١/٢٤٣]

[وَإِسْنادُ هذهِ][٣] الحِكَايَةِ صَحِيحٌ.

وَأَبُو زَيْدٍ[٤] مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ؛ له وَجْهٌ فِي المَذْهَبِ، وَقَدْ سَمِعَ

= البَغداديِّ، أحَدُ الذين دارَت عليهم الأسانيد العالية في وقته، توفي سنةَ خمسٍ وثلاثين وستِّ مئةٍ، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٥/٢٣.

(١) ينظر «أحاديث في ذَمِّ الكلام وأهله»: ١٩٠/٢=(٣٤١)، والخبر منقولٌ من طريقه في التدوين للرافعيِّ: ٤٥/٢-٤٦، وتاريخ الإسلام: ٥٠٥/٢٦، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٨/١٢ و٣١٤/١٦.

(٢) ينظر شرح صحيح البخاري للنوويِّ: ص ١٠، وتهذيب الأسماء واللغات: ٩٢/١، وقد نقلَها الإمام النَّوَويُّ في ترجمة أبي زيدٍ المَرْوَزيِّ من تهذيب الأسماء واللغات -٥١٧/٢- بلفظها.

(٣) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من تغليق التعليق: ٤٢٢/٥.

(٤) هو: محمَّد بن أحمَدَ بنِ عَبدِ الله بن محمَّد الفاشانيُّ أبو زَيدٍ المَرْوَزيُّ، توفي سنةَ إحدى وسبعين وثلاث مئة، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٣١٣/١٦، وطبقات الشافعية الكبرى: ٧١/٣، وصاحبُ الوجه في المذهَب: الذي يجتَهِد في المسائل بانياً على أصل إمامِه ومستَنبِطاً من قواعِده، وقد يَستَقِلُّ بنَفْسِه في بعض المسائل، ينظَر المجموع للنَّوَويِّ: ٦٥/١.

«الصَّحِيحَ» مِن[١] الفِرَبْرِيِّ، وَهُوَ أَجَلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ، وَمِنْ طَرِيقِهِ بَقِيَّةُ المَغَارِبَةِ: عن الأَصِيلِيِّ[٢]، عَنْهُ.

وَقَالَ أَبُو عَبدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ: مَا فِي هَذِهِ الكُتُبِ كُلِّهَا أَجْوَدُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ[٣].

وَقَالَ العُقَيْلِيُّ: لَمَّا أَلَّفَ البُخَارِيُّ كِتَابَهُ «الصَّحِيحَ» عَرَضَهُ عَلَى عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ وَأَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَغَيْرِهِمْ، فَاسْتَحْسَنُوهُ وَشَهِدوا له بِالصِّحَّةِ، إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ. قَالَ العُقَيْلِيُّ: وَالقَوْلُ فيهَا قَوْلُ البُخَارِيِّ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ[٤].

---

(١) كتبت في الأصل: (وقد روى الصحيحَ عن) ثم صُحِّحت إلى المثبت وهو الموافق لما في تغليق التعليق: ٤٢٣/٥، وهي أدَقُّ في التعبير، وقد سَمِعَ «الصحيحَ» من الفربريِّ سنةَ ثمانِ عشرةَ وثلاث مئةٍ، وكان سِنُّ أبي زيدٍ وقتَها سَبْعَ عشرةَ سنةً.

(٢) هو: عبد الله بن إبراهيم الأندلسيُّ أبو محمَّد الأَصِيلِيُّ، حافظٌ ثقةٌ جَوَّالٌ، وكان إمامَ عَصرِه في بلَدِه، وتوفي سنةَ اثنتين وتسعين وثلاث مئة، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٥٦٠/١٦، ومن طريقِه كان «الصحيح» متداوَلاً رِوايةً عندَ المغارِبة إلى أواسط القَرن الخامس الهِجريِّ، ثم اشتَهَرَ عندَهم واستفاضَ بعدَ ذلك من رواية أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٩/٢، وتاريخ دمشق: ٧٤/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٢/٢٤.

(٤) ينظر فهرسة ابنِ خَيرٍ الإِشْبِيْلِيِّ (ط الخانجي): ص ٨٣ = ص ٩٥، وتهذيب التهذيب: ٤٦/٩.

[٩]. فَصْلٌ
فِي شَرْطِهِ فيهِ[1]

(١) أطالَ العلماءُ ذَيلَ الكلامِ عن قضية شَرْطِ الإمام البخاريِّ في «صحيحه» في كتُب مصطلح الحديث، حتَّى التَفَّت ظِلَالُ ذلك الذَّيل على أَعناقِ الطَّلَبة فوَقَذَتْهم، وقضية هذا البحث برُمَّتها دُخانٌ خُلَّبٌ لَا جَمْرَ تَحتَه! ذلكَ أنَّ الإمامَ البخاريَّ -وكذلك الإمامُ مسلمٌ وغيرُهما- لم يكن له شَرْطٌ خاصٌّ به في تَصحيح الحديث ينفَرِدُ به عن غيره من أئمة النَّقْد والتعليل الذين سَبَقوه أو عاصَروه أو كانوا بعدَه؛ فالكُلُّ متَّفِقٌ على أنَّ الحديثَ الصحيحَ هو الحديث المسنَدُ المتَّصِلُ برواية العَدْل الضابطِ (الثقة) عن مِثْلِه إلى منتهاه من غير شذوذٍ ولا عِلَّةٍ قادحةٍ، وإنما كان الاختلافُ بينَهم في تحقيق مناط هذه الشروط؛ كلٌّ بحسب اجتهاده ونظَرِه المستقِلِّ الذي ينبُعُ من طبيعة تكوين شخصيته العِلْمية التي شكَّلتها سعةُ مَعرفته وعُمق اطِّلاعه ودِقَّةُ فَهْمه ومَتانة تَحصيلِه، وقد كان ذلك الفَهْمُ الخاطئُ قد انتشَرَ قديماً؛ فتصَدَّى لِنَقْضِه الإمامُ الدارَقُطْنيُّ في كتابه الفَذِّ «التتبُّع»، فذَكَرَ فيه الأحاديثَ المَعلولةَ التي وقعت في «الصحيحين»؛ لينبِّه إلى أنَّ الإمامين البخاريَّ ومسلماً كانا يصحِّحان الأحاديثَ على وِفْقِ طريقة العلماء كلِّهم؛ بالنظر في الطرق وجَمعها واختيار أقواها وأوجهها وتقوية ما يختارانه بالمتابعات والشواهد، ليس لهما في ذلك طريقةٌ مَخصوصةٌ، لكنَّ ما حصَلَ واقعيًّا -وهو من العَجَب- أنَّ كلامَ الإمام الدارَقُطْنيِّ حُمِلَ على غَير وَجهه فاتُّخِذَ دِعامةً لترسيخ ذلك الخطأ، واستَمَرَّت بذلك المَعْمَعةُ!

ثُمَّ تَغَصَّنَ من ذلك الخطأ خطأٌ ثانٍ: فجَرَت عادةُ المخرِّجين للأحاديث قَديماً وحديثاً على أن يقولوا: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ الشَّيخَين، أو: شَرْط البخاريِّ، أو: شَرْط مسلمٍ)، وهذا -في حقيقته- بناءٌ في الهواء، وقِياسٌ على عَدَمٍ؛ فالحديث إمَّا أنْ تَجتَمِعَ فيه شروطُ القَبُول فهو الصحيح، وهو على درجاتٍ، وإمَّا أنْ تُخرِجَه عِلَّةٌ عن حَدِّ القَبول فهو المردود، وهو على دَرَجاتٍ أيضاً، وإمَّا أنْ يكونَ في مَنزلةٍ بينَ المنزلتين حتى يَلوحَ برهانٌ يُلحِقُه بأحَدِ الطرفَين، ولا يوجَد في الدنيا حديثٌ خارجٌ عن هذه المراتب الثلاثة، كما هو مَعلومٌ، فالصحيحُ أنْ يُصَحَّح الحديثُ بشروطِه المعتبَرة دونَ إضافتِه إلى اجتهادِ غيرِ الحاكمِ بصحَّتِه، والله أعلم، وينظر ما قاله الإمام ابن الهُمَام وغيرُه -مِمَّا مؤدَّاه إلى هذا الذي ذَكَرتُه- في تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّةَ على «توجيه النظر»: ١/٢٩٠.

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ[١]: اعْلَمْ أَنَّ البُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا وَأَبَا دَاوُدَ وَغَيْرَهُمْ لَمْ يُنْقَلْ عَن وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: شَرَطْتُ أَنْ أُخَرِّجَ في كِتَابِي ما يَكُونُ على الشَّرْطِ الفُلَانِيِّ. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ مِنْ سَبْرِ كُتُبِهِمْ، فَيُعْلَمُ بِذَلِكَ شَرْطُ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ. وَاعْلَمْ أَنَّ شَرْطَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَنْ يُخَرِّجَا الحَدِيثَ المُتَّفَقَ على ثِقَةِ نَقَلَتِهِ إلى الصَّحَابِيِّ المَشْهُورِ، مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الثِّقَاتِ الأَثْبَاتِ، وَيَكُونُ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلاً غَيْرَ مَقْطُوعٍ، فَإِنْ كان لِلصَّحَابِيِّ رَاوِيَانِ فَصَاعِدًا فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ له إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ وَصَحَّ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ أَخْرَجَاهُ.

قُلْتُ: وَأَمَّا [مَا][٢] حَكَاهُ الحَاكِمُ أَبُو عبدِ اللهِ في «المَدْخَلِ» مِنْ بَيَانِ شَرْطِ البُخَارِيِّ في «صَحِيحِهِ»؛ فَقَد قَرَأْتُ على عبدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الغَزِّيِّ: أَخْبَرَكُمْ يُونُسُ بنُ أبي إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[٣] إِذْنًا، عن المُبَارَكِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عبدِ العَزِيزِ الأَنْصَارِيِّ؛ قَالَ: قَالَ أَبُو الفَضْلِ/ ابْنُ طَاهِرٍ الحَافِظُ[٤]: أَخْبَرَنَا [٢٤٣/ب]
أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الشِّيرَازِيُّ؛ قَالَ: قَالَ الحَاكِمُ أَبُو عبد اللهِ[٥]:

---

(١) في شروط الأئمة السِّتَّة: ص ١٧ - ١٨.

(٢) ما بين المعقَّفتَين سقَط من الأصل، واستدركناه من تغليق التعليق: ٤٢٣/٥، وبه تستقيم العبارةُ، وكأنه تداخَلَ في نظر الناسخ مع الحرف الذي قبلَه، والله أعلم.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (الحسن)، والتصويب من المعجم المفهرس للمؤلف: ص ١٥٤ = (٥٥٤)، وهو: عليُّ بن الحُسَين بن عليِّ بن مَنصور البغداديُّ الأَزَجيُّ نزيلُ مِصرَ المعروفُ بابن المُقَيَّر، كان شيخاً صالحاً، وهو أحَدُ الذين دارَت عليهم أسانيد المتأخِّرين العالية، توفي سنةَ ثلاثٍ وأربعين وستِّ مئةٍ، ويونُس بن أبي إسحاقَ العَسْقلانيُّ آخر من روى عنه، تنظر ترجمة ابن المُقَيَّر في سير أعلام النبلاء: ١١٩/٢٣.

(٤) في شروط الأئمة السِّتَّة: ص ٢٢.

(٥) في المَدخَل إلى معرفة كتاب الإكليل: الورقة ٢٢٨/أ = ص ٤٨ (ط الفيحاء) = ص ٢٥ (ط ابن حزم).

القِسْمُ الأَوَّلُ مِنَ الصَّحِيحِ: اخْتِيَارُ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَهُوَ الدَّرَجَةُ الأُولَى مِنَ الصَّحِيحِ، وَمَثَلُهُ: الحَدِيثُ الَّذي يَرْوِيهِ الصَّحَابِيُّ المَشْهُورُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَهُ رَاوِيَانِ ثِقَتَانِ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْهُ التَّابِعِيُّ المَشْهُورُ بِالرِّوَايَةِ عن الصَّحَابِيِّ، وَلَهُ رَاوِيَانِ ثِقَتَانِ، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْهُ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ الحَافِظُ المُتْقِنُ المَشْهُورُ، وَلَهُ رُوَاةٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ، ثُمَّ يَكُونُ شَيْخُ البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ حَافِظًا مُتْقِنًا مَشْهُورًا.

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ(١): وَهَذَا الشَّرْطُ حَسَنٌ لَوْ كان مَوْجُودًا في كِتَابَيْهِمَا، إِلَّا أَنَّ قَاعِدَتَهُ مُنْتَقَضَةٌ بِأَنَّ البُخَارِيَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ المُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ سَعِيدٍ(٢)، وَحَدِيثَ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ(٣)، وَغَيْرَ ذَلِكَ؛ فَبَانَ أَنَّ القَاعِدَةَ انْتَقَضَتْ على الحَاكِمِ.

قُلْتُ: وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنَّ الحَاكِمَ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ قَاعِدَتُهُمَا، ثُمَّ أَخَذَ في تَخْرِيجِ «المُسْتَدْرَكِ»، فَأَخْرَجَ أَحَادِيثَ مَنْ ليس له إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ أَخْرَجَا حَدِيثَ فُلَانٍ وَليس له رَاوٍ إِلَّا فُلَانٌ(٤)، فَهَلَّا اسْتَحْضَرَ هَذِهِ القَاعِدَةَ هُنَاكَ؟!

قُلْتُ: وَمِمَّنْ أَخْرَجَ له البُخَارِيُّ مِنَ الصَّحَابَةِ وَليس له إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ:

---

(١) في شروط الأئمة السِّتَّة: ص٢٢-٢٣ (ملَخَّصاً)، وينظر شروط الأئمة الخمسة للحازميِّ: ص٤٣.

(٢) ينظر صحيح البخاري: (١٣٦٠ و٣٨٣٣ و٦١٩٠)، وتحفة الأشراف: ٥٩/٣ = (٣٤٠٠ و٣٤٠١).

(٣) ينظر صحيح البخاري: (٩٢٣ و٢٩٢٧)، وتحفة الأشراف: ١٤٠/٨ = (١٠٧١٠ و ١٠٧١١)، وفي ترجمته في تهذيب التهذيب للمؤلف ٨/٨: أنَّ الحَكَمَ بنَ الأَعْرَجِ قد روى عنه أيضاً.

(٤) يُنظر -على سبيل المثال لا الحصر- المستدرك (ط عطا): ٥٠/١ و٧٤ و٧٦ و٨٥ و٨٩ و١٠٢ و١٤٢ = (١٦ و٦١ و٦٥ و٨٤ و٩٧ و١٢٦ و٢٣٧ - ٢٣٨).

- مِرْدَاسٌ الأَسْلَمِيُّ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسِ بنِ أبي حَازِمٍ على الأَصَحِّ(١).
- وَزَاهِرُ بْنُ الأَسْوَدِ، تَفَرَّدَ عَنْهُ مَجْزَأَةُ ابْنُهُ(٢).
- وَحَزْنٌ وَالِدُ المُسَيَّبِ، تَفَرَّدَ عَنْهُ ابْنُهُ المُسَيَّبُ(٣).
- وَعبدُ اللهِ بْنُ هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، تَفَرَّدَ عَنْهُ حَفِيدُهُ/ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبَدٍ(٤). [١/٢٤٤]
- وَعبدُ اللهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، تَفَرَّدَ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ(٥).
- وسُنَيْنٌ أَبُو جَمِيلَةَ(٦)، تَفَرَّدَ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا.
- وَأَبُو سَعِيدٍ ابنُ المُعَلَّى، تَفَرَّدَ عَنْهُ حَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ(٧).
- وَسُوَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ، تَفَرَّدَ عَنْهُ بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ(٨).

---

(١) ينظر صحيح البخاري: (٤١٥٦)، وتحفة الأشراف: ٣٧٠/٨ = (١١٢٤٧)، وتهذيب الكمال: ٣٧٠/٢٧، وتهذيبه: ١١/١٠.

(٢) ينظر صحيح البخاري: (٤١٧٣)، وتحفة الأشراف: ١٧٦/٣ = (٣٦١٨)، وتهذيب الكمال: ٢٧٠/٩.

(٣) تقدَّم ذِكرُ موضع حديثه في «الصحيح» قريباً.

(٤) ينظر صحيح البخاري: (٢٥٠١ و٢٥٠٢ و٣٦٩٤)، وتحفة الأشراف: ١٨١/٧ = (٩٦٦٨-٩٦٧٠)، وتهذيب الكمال: ٢٤٩/١٦.

(٥) ينظر صحيح البخاري: (٤٣٠٠ و٦٣٥٦)، وتحفة الأشراف: ٢٩٧/٤ = (٥٢٠٨)، وتهذيب الكمال: ٣٥٣/١٤، وتهذيبه: ١٤٥/٥، وقد ذَكَروا في الرواة عنه -خارجَ الصحيح- غيرَ الزُّهريِّ: أخا الزُّهريِّ عبدَ الله بنَ مُسلِمٍ، وسَعْدَ بنَ إبراهيمَ.

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (حميد)، وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ١٦٥/١٢، وينظر لحديثه صحيح البخاري: (٤٣٠١)، وتحفة الأشراف: ٨٨/٤ = (٤٦٤٣).

(٧) ينظر صحيح البخاري: (٤٤٧٤)، وتحفة الأشراف: ٢١٧/٩ = (١٢٠٤٧)، وتهذيب الكمال: ٣٤٨/٣٣، وتهذيبه: ١١٨/١٢، وذكروا في الرواة عنه -خارجَ الصحيح- غيرَ حفصٍ: عُبَيدَ بنَ حُنَينٍ.

(٨) ينظر صحيح البخاري: (٢٠٩)، وتحفة الأشراف: ١٣٧/٤ = (٤٨١٣)، وتهذيب الكمال: ٢٧٤/١٢.

- وَخَوْلَةُ بِنْتُ ثَامِرٍ[١]، تَفَرَّدَ عَنْهَا النُّعْمَانُ بنُ أَبي عيَّاشٍ.

فَهَذَا جَمِيعُ ما في «صَحِيحِ البُخَارِيِّ» في هَذَا الفَنِّ، اسْتَوْعَبْتُهُ هَذِهِ الفَائِدَةُ[٢].

أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ بنُ أبي المَجْدِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الحَافِظَ العَلاَّمَةَ تَقِيَّ الدِّينِ عُثْمَانَ[٣] ابْنَ الصَّلاَحِ أَخْبَرَهُ في كِتَابِ «عُلُومِ الحَدِيثِ» لَهُ؛ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ في الصَّحِيحِ أَبُو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الجُعْفِيُّ، وَتَلاَهُ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ، ومُسْلِمٌ مَعَ أَنَّهُ أَخَذَ عن البُخَارِيِّ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ يُشَارِكُهُ في كَثِيرٍ مِنْ شُيُوخِهِ، وَكِتَابَاهُمَا أَصَحُّ الكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللهِ العَزِيزِ، وَأَمَّا ما رُوِّينَاهُ عن الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ قَالَ: (مَا أَعْلَمُ في الأَرْضِ كِتَابًا في العِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ كِتَابِ مَالِكٍ)، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ[٤]، فَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ وُجُودِ كِتَابَيِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. ثُمَّ إِنَّ كِتَابَ

---

(١) تصحَّف في الأصل إلى: (ثابت)، والتصويب من المراجع، وهي نفسها: خولة بنت قَيسٍ الأنصارية، وثامرٌ لقبُ قيسٍ أبيها فيما يُقال، ينظر صحيح البخاري: (٣١١٨)، وتحفة الأشراف: ٢٩٧/١١ و٣٠٠= (قبل ١٥٨٢٥ و ١٥٨٢٩)، وتهذيب الكمال: ١٦٣/٣٥ و١٦٤، وتهذيبه: ٤٤٣/١٢ و٤٤٤، وقد ذَكَروا في الرواة عنها -خارجَ الصحيح- غيرَ ابنِ أبي عيَّاشٍ: أبا الوَليدِ عُبَيدَ سَنُوطا، ومُعاذَ بنَ رِفاعَةَ.

(٢) هذه الفائدة ملخَّصةٌ من كلام الإمام الحازميِّ في «شروط الأئمة الخمسة»: ص ٤٥ - ٤٧.

(٣) كتب في الأصل: (محمد)، ثم أصلح في الهامش إلى الصواب.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تَقدِمة الجرح والتعديل: ١٢/١، وأبو نُعيم الأصبهاني في حِلية الأولياء: ٣٢٩/٦، وابن عبد البر في التمهيد: ٧٦/١-٧٧، وفي الاستذكار: ١٢/١؛ من طرقٍ صحيحةٍ بلفظه هذا وبألفاظ متقارِبةٍ عن الإمام الشافعيِّ، ورواه ابن عبد البر في التمهيد: ٧٨/١، وفي الاستذكار: ١٢/١، وأبو إسماعيل الأنصاريُّ في أحاديث في ذمِّ الكلام وأهله: ٤٣/٤ = (٥٩٨)؛ من طرقٍ عن الإمام عبدِ الرحمن بن مَهديٍّ أيضاً.

البُخَارِيِّ أَصَحُّ الكِتَابَيْنِ صَحِيحًا وَأَكْثَرُهُمَا فَوَائِدَ، وَأَمَّا ما رُوِّيْنَاهُ عن أبي عَلِيٍّ الحَافِظِ النَّيْسَابُورِيِّ أُسْتَاذِ الحَاكِمِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: (ما تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ)[1]، فَهَذَا وَقَوْلُ مَنْ فَضَّلَ مِنْ شُيُوخِ المَغْرِبِ[2] كِتَابَ مُسْلِمٍ على كِتَابِ البُخَارِيِّ، إِنْ كان المُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ يَتَرَجَّحُ بِأَنَّه لَمْ يُمَازِجْهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ -فَإِنَّهُ ليس فيه بَعْدَ خِطْبَتِهِ إِلَّا/ الحَدِيثُ مَسْرُودًا غَيْرَ [٢٤٤/ب] مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ ما في كِتَابِ البُخَارِيِّ في تَرَاجُمِ أَبْوَابِهِ مِن الأَشْيَاءِ التي لَمْ يُسْنِدْهَا على الوَصْفِ المَشْرُوطِ في الصَّحِيحِ- فَهَذَا لا بَأْسَ بِهِ، وَليس يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَرْجَحُ -فيمَا يَرْجِعُ إلى نَفْسِ الصَّحِيحِ- على كِتَابِ البُخَارِيِّ. [قَالَ][3]: وَإِنْ كانَ المُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَصَحُّ صَحِيحًا، فَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَى مَنْ يقولُهُ[4].

وَقَالَ العَلَّامَةُ أَبُو زَكَرِيَّا النَّوَوِيُّ رحمه الله في كِتَابِ «تَهْذِيبِ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ»، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ: وَاتَّفَقَ الجُمْهُورُ على أَنَّ «صَحِيحَ البُخَارِيِّ» أَصَحُّهُمَا صَحِيحًا وَأَكْثَرُهُمَا فَوَائِدَ، وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ وَبَعْضُ

---

(١) رواه عنه الحافظُ أبو عَبد الله ابن مَنْدَه في شروط الأئمة (بَيان فضل الأخبار...): ص ٧١- ٧٢، ومن طريقه رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ١٠١/١٣، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٢٧٤/١٤ و٩٢/٥٨ [ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحُفَّاظ: ٩٠٤/٣، وفي تاريخ الإسلام: ٤٢١/٢٥]، والرشيد العطَّار في غرر الفوائد المجموعة: ص ٣٢٨- ٣٢٩، وابن العَديم في بغية الطلب: ٢٧١١/٦.

(٢) منهم: الإمامُ ابنُ حَزْمٍ الظاهريُّ، كما نَقَل ذلك القاسمُ التُّجِيبيُّ في برنامجه: ص ٩٣، وعنه المؤلف في نكته على كتاب ابن الصلاح: ٢٨٢/١.

(٣) بياضٌ في الأصل بقَدر كلمة، والمثبَت أليَقُ بالسِّياق، والله أعلم.

(٤) ينظر مقدمة ابن الصَّلاح: ص ١٧- ١٩.

عُلَمَاءِ المَغْرِبِ: (صَحِيحُ مُسْلِمٍ أَصَحُّ)، وَأَنْكَرَ العُلَمَاءُ عَلَيهِ ذَلِكَ، وَالصَّوَابُ تَرْجِيحُ «صَحِيحِ البُخَارِيِّ»، وَقَدْ قَرَّرَ الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيُّ تَرْجِيحَ «صَحِيحِ البُخَارِيِّ»(١).

قُلْتُ: لَمْ يُصَرِّحْ أَبُو عَلِيٍّ وَلَا غَيْرُهُ(٢) أَنَّ «كِتَابَ مُسْلِمٍ» أَصَحُّ مِنْ «كِتَابِ البُخَارِيِّ»، بَلِ المَنْقُولُ عن أبي عَلِيٍّ هَذَا الَّذي قَدَّمْنَاهُ بِلَفْظِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ ذَلِكَ، غَايَتُهُ أَنْ تَلْزَمَ مِنْهُ المُسَاوَاةُ، وَلَعَلَّ مُرَادَ أبي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ هُوَ الَّذي تَخَيَّلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، مَعَ أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِقَوْلِ رَفِيقِهِ الحَافِظِ أبي أَحْمَدَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الكَرَابِيسِيِّ الحَاكِمِ أُسْتَاذِ الحَاكِمِ أبي عبد الله أَيْضًا، قَالَ -فيمَا أَخْبَرَنِي عبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيدِ اللهِ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، عن أَحْمَدَ بْنِ بَيَانٍ(٣): أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُمْ في كِتَابِهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ: أَخْبَرَنَا

---

(١) ينظر تهذيب الأسماء واللغات: ٩١/١، وشرح صحيح البخاري للنووي: ص٩، وقد نقل المؤلِّفُ طَرفاً من كلام الحافظ الإسماعيليِّ المشار إليه في مقدمة فتح الباري: ص١٣-١٤.

(٢) صَرَّح الإمامُ ابنُ حَزْمٍ الظاهريُّ بذلك، ونقل القاضي عِياضٌ عن شيخه أبي مَرْوانَ الطُّبْنِيِّ أنه حَكى عن بعض شيوخِه التصريحَ بذلك أيضاً، ينظر إكمالِ المُعْلِم: ٨٠/١، والنكت على كتاب ابن الصلاح: ٢٨٢/١. ومن الجدير بالذِّكْر أنَّ بعضَ العلماء كان يُجَوِّزُ أن يكون أبو عليٍّ ما رأى صحيحَ الإمام البخاريِّ؛ وهذا -وإنْ كان مستبَعَداً- فهو مَصيرٌ ممَّن جَوَّزَه إلى أنَّ قولَ أبي عليٍّ صريحٌ في تقديمِ «صحيح مسلم» على سائر الكتب المصنَّفة في بابِه مطلَقاً بما فيها صحيح الإمام البخاريِّ، ينظر تذكرة الحفاظ: ٥٨٩/٢، والنكت على كتاب ابن الصلاح للمؤلف: ٢٨٥/١، وتوجيه النظر: ٢٩٩/١-٣٠٢.

(٣) هو: أحمد بن أبي طالب بن نِعْمَة بن حَسَن بن عليِّ بن بَيانٍ الصالِحِيُّ الحَجَّارُ، ممَّن دارَت عليهم الأسانيد العالية في وقته، نَزَل الناسُ بموته درجةً في الرواية، توفي سنة ثلاثين وسبع مئة، تنظر ترجمته في البداية والنهاية: ١٧٢/١٤، والدرر الكامنة: ١٤٢/١.

القَاضِي أَبُو الفَتْحِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبدِ الجَبَّارِ لَفْظًا: سَمِعْتُ الحَافِظَ أَبَا يَعلى الخَلِيلِيَّ/ يَقولُ[1]: سَمِعْتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَالَةَ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبَا [١/٢٤٥] أَحْمَدَ الكَرَابِيسِيَّ الحَافِظَ يَقولُ -: رَحِمَ اللهُ الإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ؛ فَإِنَّهُ الَّذي أَلَّفَ الأُصُولَ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، وَكُلُّ مَنْ عَمِلَ بَعْدَهُ فَإِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ كِتَابِهِ، كَمُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ، فَرَّقَ أَكْثَرَ كِتَابِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَجَلَّدَ فيه حَقَّ الجَلَادَةِ، حَيْثُ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَيْهِ -يَعْنِي: وَلَا ذَكَرَهُ فيه وَلَا أَخْرَجَ عَنْهُ فيه حَرْفًا- قَالَ الحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: وَمِنْهُم[2] مَنْ أَخَذَ كِتَابَهُ فَنَقَلَهُ بِعَيْنِهِ إِلى نَفْسِهِ، كَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ -يَعْنِي كِتَابَ «الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ كِتَابُ «التَّارِيخِ» لِلْبُخَارِيِّ[3]- قَالَ الحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: فَإِنْ عَانَدَ الحَقَّ مُعَانِدٌ فيمَا ذَكَرْتُ، فَلَيس يَخْفَى صُورَةُ ذَلِكَ على ذَوِي الأَلْبَابِ.

---

(١) في الإرشاد: ٣/٩٦٢ - ٩٦٦.

(٢) في الأصل: (ومنه) بالإفراد، والتصحيح من مصدر النقل موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤٢٥.

(٣) وقد روى الحاكمُ أبو عبد الله عن شيخِه أبي أحمدَ الحاكمِ (المنقول عنه ها هنا) أنه قال: (كنتُ بالرَّيِّ وَهُمْ يَقْرَؤُونَ على عَبدِ الرحمن بن أبي حاتِمٍ كتابَ «الجرح والتعديل»، فقلت لابنِ عَبْدُوَيَةَ الوَرَّاقِ: هذه ضُحْكَةٌ! أَرَاكُم تَقْرَؤُونَ كتابَ «تاريخ البخاريِّ» على شَيخِكُم على الوَجْهِ وقَد نَسَبْتُمُوه إلى أبي زُرْعَةَ وأبي حاتِمٍ!؟ فقال: يا أبا أحمدَ، اعلَمْ أنَّ أبا زُرْعَةَ وأبا حاتِمٍ لَمَّا حُمِلَ إليهما «تاريخُ البخاريِّ» قالا: هذا عِلْمٌ لا يُسْتَغْنى عنه، ولا يَحْسُنُ بِنَا أنْ نَذْكُرَه عَن غَيرِنا. فأَقْعَدَا عَبدَ الرحمن، فسَأَلَهما عن رَجُلٍ بَعدَ رَجُلٍ، وزَادا فيه ونَقَصا) اهـ، ينظر موضح أوهام الجمع والتفريق: ١/٨، وسير أعلام النبلاء: ١٦/٣٧٣، وتذكرة الحفاظ: ٣/٩٧٨، والحقُّ أنَّ كتابَ «الجرح والتعديل» ما هو إلَّا نسخةٌ منقَّحةٌ ومعَدَّلةٌ عن كتاب «التاريخ الكبير»، ولا يَخفى ذلك على المطالِعِ الفَطِن.

قُلْتُ: وَمِمَّا يُرَجِّحُ بِهِ «كِتَابُ البُخَارِيِّ» اشْتِرَاطُهُ اللُّقِيَّ في الإِسْنَادِ المُعَنْعَنِ، وَهُوَ رَأْيُ شَيْخِهِ عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ[١]، وَعليه اسْتَقَرَّ عَمَلُ المُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، ومُسْلِمٌ قَدْ ذَكَرَ في خُطْبَةِ كِتَابِهِ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِإِمْكانِ اللُّقِيِّ بِالمُعَاصَرَةِ، وَنَقَلَ فيه الإِجْمَاعَ[٢]، وَهُوَ مُنْتَقَضٌ عليه بِزَعْمِهِ أَنَّ الَّذي شَرَطَ اللُّقِيَّ اخْتَرَعَ شَيْئًا لَمْ يُوَافِقْهُ عليه أَحَدٌ، وَليس كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ المُتَعَيَّنُ[٣]،

---

(١) وهو في الحقيقة إنما استفادَه من شيخه يحيى بن سَعيد القَطَّان، والذي استفادَه هو الآخَر من شيخه الإمام شُعْبَةَ بن الحَجَّاج العَتَكِيِّ مولاهم أبي بِسْطَام البصريِّ؛ فقد كان أوَّلَ مَن فتَّش في العِراق عن التحديث وكان يوقِفُ شيوخَه عندما يحدِّثون بالعنعنة فيسألهم إن كانوا سَمِعوا ذلك الحديثَ بعينه من شيخهم المُسَمَّى، وهو مشهورٌ بهذا بين أهل العلم وله في قضية التثبُّت من الاتصال في الإسناد قصصٌ عَجيبة، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠٢/٧، وتاريخ الإسلام: ٤١٦/٩، وينظر «تحرير علوم الحديث» للجُدَيع: ١٦٧/١ - ١٧٨.

هذا، ومن الجدير بالذِّكْر أنَّ شرطَ اللقاء والسَّماع عندَ الإمام البخاريِّ شرطٌ مُطلَقٌ في إثبات الاتصال بين الرواة، وليس شَرْطاً مقَيَّداً فيما يُخرِجُه من الأحاديث في «صحيحه»، فتنبَّهْ لهذا.

(٢) ينظر صحيح مسلم: ١٣٠/١ (مع شرح النووي) = ص ٢٠ (ط دار السلام).

(٣) بل هو الذي جرى عليه أئمةُ العِلم قديماً قبلَ الإمامَين البخاريِّ وابن المَدِينيِّ؛ فقد أخرج الإمام مسلمٌ نفسُه في مقدمة صحيحه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وعن ابن سيرين وغيرهما من أئمة الصحابة والتابعين أنهم كانوا بعدَ وقوعِ فتنة مقتَل سيِّدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وانتشار البِدَع والأهواء في صفوف الناس وغَلَبة الأطماع والصراعات السياسية بينهم، أنهم كانوا يسألون الناسَ إذا حدَّثوهم بحديثٍ عن مصادر معلوماتهم، وكان ذلك السؤالُ -بلا رَيبٍ- يشمَل فيما يشمله التأكُّدَ من الاتصال والسَّماع بين الراوي وشيخه المُسَمَّى؛ فإنه مما لا شكَّ فيه أنَّ سماعَ العالم من مشايخه مباشرةً كان من مفاخره التي يزهو بها بين أقرانه، فكان إعراضُ مَن يُعرِضُ عن ذكر ألفاظ السماع الصريحة مُشْعِرٌ بوجود الانقطاع، فلذلك تنبَّه الأئمة بتوفيق الله تعالى لهم إلى هذه الدَّسيسة، فوضعوا ذلك الشَّرطَ في إثبات السَّماع، فتأمَّل!

وَمِنْهُ يَظْهَرُ أَنَّ شَرْطَ أبي عبدِ اللهِ أَضْيَقُ مِنْ شَرْطِ أَبي الحُسَيْنِ، فَلِذَا كَانَ كِتَابُهُ أَقْوَى تَحَرِّيًا وَأَشَدَّ اتِّصَالاً، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ الحَافِظُ النَّاقِدُ -الَّذي لَمْ تُخْرِجْ بَغْدَادُ مِثْلَهُ- أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الشَّيْخَيْنِ: لَوْلَا البُخَارِيُّ لَمَا/ رَاحَ مُسْلِمٌ [٢٤٥/ب] وَلَا جَاءَ(١).

قُلْتُ: وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا أَخْبَرَنَا عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيدِ اللهِ(٢)، عَنْ(٣) أَحْمَدَ ابْنِ أبي طَالِبٍ، عن أبي الفَضْلِ الهَمْدَانِيِّ: أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الحَافِظَ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الفَتْحِ المَاكِيُّ(٤): أَخْبَرَنَا الخَلِيلِيُّ(٥): أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ(٦) في كِتَابِهِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ الأَعْمَشِيُّ الحَافِظُ؛ قَالَ:

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ١٠٢/١٣، وسير أعلام النبلاء: ٥٧٠/١٢.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (عَبد الله) مكَبَّراً.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (بن)، والتصويب موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٢٨/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٢، وقد تقدَّم قريباً سِياقُ هذا الإسناد إلى كتاب الإرشاد للخليليِّ عند المؤلف، وينظر المعجم المفهرس: ص ١٧٦ = (٦٩٣).

(٤) كتبت في الأصل: (المالكي) خطأً، ثم صحِّحَت، وهو بحذف اللام وبكسر الكاف المخفَّفة، وهي نسبةٌ إلى جَدِّ أبي الفتح؛ فهو: إسماعيل بن عبد الجَبَّار بن محمَّد بن ماك القَزْوِينِيُّ، ينظر توضيح المشتبه: ١٩/٨، وتبصير المنتبه: ١٣٣٩/٣.

(٥) في الإرشاد: ٩٥٩/٣ - ٩٦١، والحكاية منقولةٌ من طريقٍ آخَرَ عن أبي حامدٍ الأَعْمَشِيِّ في تاريخ بغداد: ٢٨/٢ - ٢٩، وتاريخ دمشق: ٦٩/٥٢ - ٧٠.

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (البخاري)، وهو تردُّد نظَرٍ من الناسخ، والتصويب من «الإرشاد» موافقٌ لما في تغليق التعليق ومقدمة فتح الباري، وهو: الحَسَن بن أحمد بن محمَّد بن الحسَن المَخْلَدِيُّ أبو محمَّد النَّيْسَابُوريُّ، إمام حافظٌ ثقةٌ، توفي سنةَ تسعٍ وثمانين وثلاث مئةٍ، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٥٣٩/١٦.

كُنَّا عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ بِنَيْسَابُورَ، فَجَاءَ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ، فَسَأَلَ عن حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ[1] بْنِ عُمَرَ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ؛ قَالَ: (بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ في سَرِيَّةٍ، وَبَعَثَ أَبُو عُبَيْدَةَ...) -الحَدِيثَ بِطُولِهِ- فَقَالَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أبي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنَا أَخِي أَبُو بَكْرٍ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ[2] أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ. وَذَكَرَ الحَدِيثَ بِتَمَامِهِ[3]. قَالَ: فَقَرَأَ عليه إِنْسَانٌ حَدِيثَ الحَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، [عَنِ][4] ابْنِ جُرَيْجٍ، عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلِ بنِ أبي صَالِحٍ [عَن أبيهِ][5] عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «كَفَّارَةُ المَجْلِسِ وَاللَّغْوِ إِذَا قَامَ العبدُ أَنْ يقولَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»[6]، فَقَالَ مُسْلِمٌ:

---

(١) تصحَّفت في الأصل -في الموضِعَين- إلى: (عَبد الله) مكَبَّراً.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (بن).

(٣) أخرجه أبو الشَّيخ في العَظَمة: ١٣٩٦/٤ = (٩١٣)؛ من طريق الإمام البخاريِّ بهذا الإسناد، وأخرجه أبو عَوَانَةَ في مسنده المستَخرَج على صحيح مسلم: ٢٤/٥ = (٧٦٢٨)، والطَّبَرانيُّ في معجمه الكبير: ١٨٧/٢ = (١٧٦٠)؛ من طريقين آخَرين عن إسماعيلَ بن أبي أُوَيسٍ، به.

(٤) سقط ما بين المعقَّفتين من الأصل، واستدركناه من مصادر الرواية السالفة الذِكْر.

(٥) ما بين المعقَّفتين سقط من الأصل، واستدركناه من مصادر الرواية موافقاً لما في تغليق التعليق ومقدمة الفتح.

(٦) أخرجه الإمام أحمد: ٤٩٤/٢ = (١٠٤١٥/ط الرسالة)، والتِّرْمِذيُّ: (٣٤٣٣)، والنَّسائيُّ في سننه الكبرى: ١٠٥/٦ = (١٠٢٣٠)، والطَّحاويُّ في شرح معاني الآثار: ٢٨٩/٤، والعُقَيليُّ في الضعفاء: ١٥٥/٢، والطَّبَرانيُّ في معجمه الأوسط: ٣١/١=(٧٧)، وفي الدعاء: (١٩١٤)، والحاكم في المستدرك (ط عطا): ٧٢٠/١=(١٩٦٩)، وفي معرفة علوم الحديث: ص ١١٣، وابنُ جُمَيع الصَّيْداويُّ في معجم شيوخه: ص٢٣٩، والبَيْهقيُّ في شعب الإيمان: ٤٣٥/١ = (٦٢٨)، =

في الدُّنْيَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ: ابْنُ جُرَيْجٍ، عَن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلٍ[1]! تَعْرِفُ بِهَذَا الإِسْنَادِ فِي الدُّنْيَا حَدِيثًا؟! فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ. قَالَ مُسْلِمٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَارْتَعَدَ- أَخْبِرْنِي بِهِ! قَالَ: اسْتُرْ ما سَتَرَ اللهُ، هَذَا حَدِيثٌ جَلِيلٌ رَوَاهُ النَّاسُ عن ابْنِ جُرَيْجٍ. فَأَلَحَّ عَلَيْهِ، وَقَبَّلَ رَأْسَهُ، وَكَادَ أَنْ يَبْكِي؛ فَقَالَ: اكْتُبْ إِنْ كان لا بُدَّ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ/ [١/٢٤٦] إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ[2]، عن عَوْنٍ[3] بْنِ عبدِ اللهِ؛

= والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٣٢ = (١٤٠١)، والبَغَوي في تفسيره: ٤/٢٤٣ = تفسير ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨]، وفي شرح السنة: ٥/١٣٤ = (١٣٤٠)؛ من طُرقٍ عن حَجَّاجِ بن محمَّدٍ الأعورِ، به.

وأخرجه الإمام البخاريُّ في تاريخه الكبير: ٤/١٠٥، وفي الصغير (ط زايد): ٢/٤١، وابن حِبَّانَ في صحيحه: ٢/٣٥٤ = (٥٩٤)؛ من طريقين آخرَين عن ابن جُريجٍ، به.

وأخرجه الإمام أحمد: ٢/٣٦٩ = (٨٨١٨/ط الرسالة)، والطبَرانيُّ في الدعاء: (١٩١٣)؛ من طريقين آخرَين -لكنهما ضعيفان- عن سُهَيلٍ، به.

وأخرجه أبو داود: (٤٨٥٨)؛ من رواية المَقْبُريِّ، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (وسهل).

(٢) كذا في الأصل، وهو موافقٌ لمصادر الرواية السالفة، وأراهُ -والله أعلم- خطأً قديماً من قِبَل الخَليليِّ، والصوابُ أنَّ وُهَيبَ بنَ خالِدٍ البَصريَّ يرويه عن سُهَيل بن أبي صالحٍ عن عونٍ من قولِه، كما في سِياق القصة التالية التي سيذكرها المؤلف بإسنادٍ آخرَ عن أبي حامدٍ الأَعْمَشيِّ، وقد تبيَّن من هذا السِّياقِ الآتي أنَّ قولَه في هذه القصة: (قال رسول الله ﷺ) وهمٌ ثانٍ، وقد سبَق أنْ نَبَّه إلى هذين الوهمَين الإمامُ ابنُ ناصر الدِّين الدِّمَشقيُّ -رحمه الله- في كتابه «تحفة الأخباري»: الورقة ٨٥، والله العاصمُ والموَفِّق.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (نون)، وهو: عَونُ بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مَسْعودٍ الهُذَليُّ أبو عبد الله الكوفي، ثقةٌ عابدٌ فاضلٌ، توفي سنةَ بضعَ عَشْرةَ ومئةٍ، تنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٢/٤٥٣.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ المَجْلِسِ...». فَقَالَ له مُسْلِمٌ: لا يُبْغِضُكَ إِلَّا حَاسِدٌ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَيسَ في الدُّنْيَا مِثْلُكَ.

[قُلتُ][(١)]: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ في «كِتَابِ نَيْسَابُورَ» عن المَخْلَدِيِّ هٰذَا، وَقَدْ وَقَعَ لَنَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ بِسِياقٍ آخَرَ، أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكُرَهُ لِزِيَادَةِ الفَائِدَةِ:

قَرَأْتُ على أبي مُحَمَّدٍ ابْنِ قُدَامَةَ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أبي الهَيْجَاءِ: أَنَّ الحَافِظَ أَبَا عَلِيٍّ البَكْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنَا القَاسِمُ بْنُ عبد اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا وَجِيهُ[(٢)] بْنُ طَاهِرٍ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ.

(ح): وَأُنْبِئْتُ عن أبي نَصْرٍ ابْنِ الشِّيرَازِيِّ، عن جَدِّهِ: أَنَّ الحَافِظَ أَبَا القَاسِمِ ابْنَ عَسَاكِرَ أَخْبَرَهُ[(٣)]: أَخْبَرَنَا أَبُو المَعَالي المَقْدِسِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا الحَاكِمُ أَبُو عبد اللهِ الحَافِظُ[(٤)]: سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الوَرَّاقَ يَقولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَمْدُونَ القَصَّارَ يَقولُ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الحَجَّاجِ وَجَاءَ إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، فَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَقَالَ: دَعْنِي حَتَّى أُقَبِّلَ رِجْلَيْكَ، يَا أُسْتَاذَ الأُسْتَاذِيْنَ، وَسَيِّدَ المُحَدِّثِينَ، وَيَا طَبِيبَ

---

(١) بياضٌ في الأصل، رمَّمناه من تغليق التعليق.

(٢) تحرفت في الأصل إلى: (أبو حيه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٢٩/٥، وينظر لترجمة وَجِيهٍ سير أعلام النبلاء: ١٠٩/٢٠.

(٣) في تاريخ دمشق: ٦٨/٥٢ - ٦٩.

(٤) في معرفة علوم الحديث: ص ١١٣-١١٤، ومن طريقه رواها الخطيب البغداديُّ في تاريخ بغداد: ١٠٢/١٣.

الحَدِيثِ في عِلَلِهِ، حَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الحَرَّانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلٍ، عن أَبِيهِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ[1] وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عن سُهَيْلِ بنِ أبي صَالِحٍ، عن أَبِيهِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ في كَفَّارَةِ المَجْلِسِ: «أَنْ يقولَ/ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ...». فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذَا حَدِيثٌ مَلِيحٌ، وَلَا أَعْلَمُ بِهَذَا الإِسْنَادِ فِي الدُّنْيَا حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ؛ حَدَّثَنَا بِهِ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهِيبٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عن عَوْنِ بْنِ عبد اللهِ، قَوْلَهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذَا أَوْلَى؛ لا نَذْكُرُ لِمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُسْنَدًا عن سُهَيْلٍ[2]. [٢٤٦/ب]

قُلْتُ: الحِكَايَةُ الأُولَى أَصَحُّ إِسْنَادًا؛ وَفِي هَذِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدُونَ -وَهُوَ القَصَّارُ[3]- مُتَكَلَّمٌ فيهِ[4].

---

(١) في مسنده: ٢/٤٩٤ = (١٠٤١٥/ط الرسالة)، وقد تقدَّم تخريجه قريباً.

(٢) ينظر التاريخ الكبير للإمام البخاريِّ: ٤/١٠٥، وتاريخه الصغير: ٢/٤٠، وكذلك أعلَّه الإمام أبو حاتم الرازيُّ برواية وُهَيبِ بن خالدٍ [كما نقل عنه ابنه في علل الحديث: ٢/١٩٥-١٩٣] وكذلك العُقَيليُّ في ضعفائه: ٢/١٥٥، وكذلك أعلَّه الإمام أحمد والدارقطني وغيرهم، ينظر تفسير ابن كثير: ٤/٢٤٦ = تفسير ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨].

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (القصد)، والمقصود أنَّ حَمْدُونَ هو الملقَّبُ بالقَصَّار.

(٤) هذا التعليقُ قد يُستَغْرَبُ صدورُه عن مِثل الحافظ ابن حَجَرٍ في رسوخ قدَمه وجلالتِه في عِلم الرِّجال؛ فأحمدُ بن حَمْدونَ القَصَّار هذا الذي أعلَّ به هذه الروايةَ هو نفسُه أبو حامدٍ الأَعْمَشِيُّ راوي الحكاية السابقة، وقد تنبَّه المؤلفُ رحمه الله إلى هذا الوهم؛ فأعرَضَ عن هذا التعليق عندما =

وَقَالَ الحَاكِمُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الحَافِظَ يَقولُ: لَمَّا اسْتَوْطَنَ البُخَارِيُّ نَيْسَابُورَ أَكْثَرَ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ الاخْتِلَافَ[1] إِلَيْهِ، فَلَمَّا وَقَعَ بَيْنَ الذُّهْلِيِّ وَالبُخَارِيِّ ما وَقَعَ في مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، وَمَنَعَ النَّاسَ؛ انْقَطَعَ عَنْهُ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا مُسْلِمَ بْنَ الحَجَّاجِ؛ فَقَالَ الذُّهْلِيُّ: أَلَا مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ فَلَا يَحِلُّ له أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَنَا. فَأَخَذَ مُسْلِمٌ رِدَاءَهُ فَوْقَ عِمَامَتِهِ وَقَامَ على رُؤُوسِ النَّاسِ،

= نقلَ الحكايةَ في تغليق التعليق ومقدمة فتح الباري: ص٦٨٢، بل أشارَ في مقدمة الفتح إلى الصواب عندما ورَد ذِكرُ أحمد بن حَمدونَ القَصَّارِ فقال: (وهو أبو حامدٍ الأَعْمَشيُّ)، فتَبيَّن أنَّ ما ها هنا غيرُ مُحَرَّرٍ، وأنَّ المؤلفَ قالَه في أوَّل أطوارِه العِلمية قبلَ أنْ يَستوي على سُوقِه النقديِّ المشهور؛ فلا يُعتَمَدُ بَتاتاً.

أمَّا الكلامُ في الأَعْمَشيِّ المشارُ إليه؛ فهو ما نقله الحاكمُ أبو عبد الله في مُباحثةٍ عِلْميةٍ جَرَت بينَ الحاكم وبينَ شيخِه أبي عليٍّ النَّيسابُوريِّ؛ قال: (سمعتُ أبا عليٍّ الحافظَ يقول: حَدَّثَنا أحمدُ بنُ حَمْدُونَ إنْ حَلَّت الروايةُ عنه. فقلتُ لأبي عليٍّ: أهذا الذي تَذكُرُه من جِهة المُجونِ والسَّخَف الذي كان أو لشيءٍ أَنْكَرتَه منه في الحديث؟ قال: بل من جهة الحديث. قلتُ: فما أَنكرتَ عليه؟ قال: حديثَ عُبيد الله بن عُمر عن عَبد الله بن الفضل. قلتُ: قد حَدَّث به غيرُه. فأَخَذَ يَذكُرُ أحاديثَ حدَّث بها غيرُه. فقلتُ: أبو تُرابٍ [وهو لقبُ الأَعْمَشيِّ] مَظلومٌ في كلِّ ما ذَكَرتَه. ثم حَدَّثتُ أبا الحُسين الحَجَّاجيَّ بهذا، فرَضِيَ كلامي فيه، وقال: القولُ ما قُلتَه. قال الحاكم: ثم تَأَمَّلتُ أجزاء كَثيرةً بخَطِّه فلم أَجِد فيها حديثاً يكونُ الحَملُ فيه عَليه، وأحاديثُه كلُّها مُستَقيمةٌ) اهـ، وعلى هذا فلا يصحُّ أصلاً تضعيف الحكاية بحال الأَعْمشيِّ؛ لأنه لو تُخُيِّلَ ضَعفُه جَدَلاً في باب الأسانيد فلا يُتَخَيَّلُ ضَعفُه في حكايةِ شيءٍ شاهَدَه بعَينِه، فتأمَّل، وينظر لترجمة الأَعْمَشيِّ تذكرة الحُفَّاظ: ٨٠٦/٣، وسير أعلام النبلاء: ٥٥٣/١٤، ولسان الميزان: ١٦٤/١ (ط الهند) = ٤٤٨/١ (ط أبي غُدَّة).

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (الإحسان)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٣٠/٥.

وَبَعَثَ إلى الذُّهْلِيِّ ما كَتَبَ عَنْهُ على ظَهْرِ حَمَّالٍ(١).

قُلْتُ: وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الحِكَايَةَ هُنَا اسْتِطْرَادًا، وَسَيَأْتِي بَاقِي قِصَّةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ مَعَ البُخَارِيِّ في فَصْلٍ مُفْرَدٍ(٢).

وَقَالَ القَاضِي العَلَّامَةُ نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو العَبَّاسِ ابْنُ المُنَيِّرِ الإِسْكَنْدَرِيُّ في كِتَابِ «المُتَوَارِي(٣) عَلَى أَبْوَابِ البُخَارِيِّ»: سَمِعْتُ جَدِّي(٤) يَقولُ: كِتَابَانِ فِقْهُهُمَا في تَرَاجُمِهِمَا: كِتَابُ البُخَارِيِّ في الحَدِيثِ، وَكِتَابُ سِيبَوَيْه في النَّحْوِ.

قَالَ أَبُو العَبَّاسِ: فَلَمَّا قُدِّرَ لِي أَنْ أَتَصَفَّحَ «كِتَابَ البُخَارِيِّ» لَاحَ لِي عَلَى قُرْبٍ/ فَقَرَاتُهُ، فَأَلْفيتُ(٥) أَنْوَاعًا: [١/٢٤٧]

مِنْهَا ما يَتَنَاوَلُهُ الحَدِيثُ بِنَصِّهِ أَوْ ظَاهِرِهِ، وَهَذِهِ هِيَ الجَلِيَّةُ.

وَمِنْهَا ما يَتَنَاوَلُهُ؛ أَيْ: يَصْدُقُ عليه إِطْلَاقُهُ، وَالأَصْلُ نَفيُ القُيُودِ.

وَمِنْهَا ما يَكُونُ الحُكْمُ فيه بِطَرِيقِ الأَوْلَى بِالنِّسبةِ [إلى](٦) المَنْصُوصَةِ.

وَمِنْهَا ما يَكُونُ حُكْمُ أَكْثَرِ حَدِيثِهِ مَقِيسًا على حُكْمِ الحَدِيثِ قِيَاسًا مُسَاوِيًا.

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ١٠٣/١٣، وتاريخ دمشق: ٩٤/٥٨، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٩/١٢-٤٦٠ و٥٧٢، وتاريخ الإسلام: ٢٧٠/١٩ و١٨٨/٢٠.

(٢) ينظر الفصل الحادي عشر: ص١٦٧-١٧١.

(٣) تصحَّف في الأصل إلى: (السراري).

(٤) هو جَدُّه لأُمِّه: الصاحبُ نَجيبُ الدِّين أحمدُ بن فارسٍ، كما في ترجمة ابن المُنَيِّر في تاريخ الإسلام: ١٣٧/٥١.

(٥) كذا العبارة في الأصل، والذي في المتواري: (لَاحَ لي عَن قُربٍ وكَتَبٍ مَغْزَاهُ فيها، فألفَيتُها...).

(٦) سقطت من الأصل واستدركناها من أصل النقل.

وَقَدْ يَعُنُّ لَهُ نَصُّ التَّرجَمَةِ، فيعْدِلُ عَنْهُ؛ اكْتِفَاءً بِظُهُورِهِ، وَيَعْمَدُ إلى حَدِيثٍ آخَرَ تُتَلَقَّىٰ مِنْهُ التَّرْجَمَةُ[1] بِطَرِيقٍ خَفِيٍّ لَطِيفٍ فيذْكُرُهُ.

وَمِنْهَا ما لا ذِكْرَ لَه في الحَدِيثِ الَّذي يُثْبِتُهُ، لَكِن قَدْ يَكُونُ الحَدِيثُ ذَا طُرُقٍ، أَثْبَتَهُ مِنْ بَعْضِهَا لِمُوَافَقَتِهِ شَرْطَ الكِتَابِ، وَلَمْ يُثْبِتْهُ مِنَ الطَّرِيقِ المُوَافِقَةِ لِلتَّرْجَمَةِ لِخَلَلٍ شَرْطِهَا، فيأْتِي بِالزِّيَادَةِ التِي لَمْ تُوَافِقْ شَرْطَهُ في التَّرْجَمَةِ، [وَقَدْ يُنَبِّهُ في بَعْضِ التَّراجُمِ][2] على مَوَاضِعِ الخِلَافِ.

وَقَدْ يُتَرْجِمُ على صُورَةٍ وَيُورِدُ فيهَا الأَحَادِيثَ المُتَعَارِضَةَ، ثُمَّ قَدْ يُنَبِّهُ على الجَمْعِ إِنْ سَنَحَ لَهُ، وَقَدْ يَكْتَفي بِصُورَةِ المَعَارَضَةِ تَنْبِيهًا على أَنَّ المَسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةٌ[3].

إلى غَيْرِ ذَلِكَ[4].

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ الوَاحِدِ الدَّقَّاقُ: أَنْشَدَنَا أَبُو عَامِرٍ الفَضْلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الجُرْجَانِيُّ لِنَفْسِهِ:

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (التردد)، والتصويب من أصل النقل.

(٢) ما بين المعقَّفتين سَقط من الأصل، واستدركناه من أصل النقل؛ فلا تستقيم العبارةُ إلَّا به، وقد تصحَّف قوله: (يُنَبِّهُ) في مطبوعة «المتواري» إلى: (بيَّنه).

(٣) ينظر المتواري على أبواب البخاريِّ (ط المكتب الإسلامي): ص ٣٧ - ٣٨.

(٤) يعني مِن أوجه التصرُّفات في سِياق التراجم والأبواب التي ذكرَها ابنُ المُنَيِّر، وقد ذكَرَ العلَّامةُ محمَّد زكريَّا بن يحيى الكانْدَهْلَوِيُّ سَبعينَ أصلاً لتوجيه تصرُّفات الإمام البخاريِّ في تراجم أبوابه، فأجاد وأفاد فيما لخَّصه وبما زاد، فانظر -غيرَ مأمورٍ- الفائدةَ الثالثةَ في مقدمة كتابه الفَذِّ «الأبواب والتراجم لصحيح البخاريِّ»: ١/١٢ - ٥٧.

صَحِيحُ البُخَارِيِّ لَوْ أَنْصَفُوهُ ... لَمَا خُطَّ إِلَّا بِمَاءِ الذَّهَبْ
بِهِ قَامَ مِيزَانُ دِينِ النَّبِيِّ ... وَدَانَتْ بِهِ العُجْمُ بَعْدَ العَرَبْ
حِجَابٌ مِنَ النَّارِ لا شَكَّ فيهِ ... يُمَيِّزُ بَيْنَ الرِّضَى وَالغَضَبْ
وَسِتْرٌ رَقِيقٌ إلى المُصْطَفَى[1] ... وَنُورٌ مُبِينٌ لِكَشْفِ الكُرَبْ/ [٢٤٧/ب]
فيا عَالِمًا أَجْمَعَ العَالِمُونَ ... على فَضْلِ رُتْبَتِهِ في الرُّتَبْ
سَبَقْتَ الأَئِمَّةَ فيمَا جَمَعْتَ ... فَفُزْتَ على رَغْمِهِمْ بِالقَصَبْ
وَأَبْرَزْتَ في حُسْنِ تَرْتِيبِهِ ... وَتَبْوِيبِهِ عَجَبًا لِلْعَجَبْ[2]

(١) يعني أنَّ صحيحَ البخاريِّ لصحَّة ما فيه من الأخبار عن المصطفى ﷺ؛ كأنَّ مَن يَقرأُ فيه يأخُذُ السُّنَّةَ المحمَّديةَ عن الرسولِ ﷺ مباشرةً، فهو كمَن يَنظُرُ إليه مِن وِراءِ سترٍ شَفَّافٍ لا يَحجُبُ عن الناظِرِ شَيئاً من أمرِه.

(٢) الأبياتُ من البحر المُتقارب، والقصيدةُ منقولةٌ في تاريخ دمشق: ٧٤/٥٢، وفيها زيادةُ أبياتٍ أخرى، وتنظر ترجمة قائلها في معجم الأدباء (ط دار الكتب العلمية): ٥٥٠/٤.

[١٠]. فَصْلٌ
فِي ذِكْرِ الرُّوَاةِ عَنِ البُخَارِيِّ

قَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ النَّاسَ كَتَبُوا عَنْهُ على بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الفِرْيَابِيِّ وَهُوَ أَمْرَدُ، وَلَمْ يَزَالُوا يَكْتُبُونَ عَنْهُ وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ إلى أَنْ مَاتَ، وَإِنَّمَا نَذْكُرُ هُنَا رُوَاةَ كُتُبِهِ أَوَّلاً، ثُمَّ مَشَاهِيرَ الحُفَّاظِ وَمَنْ وَقَعَتْ لَنَا رِوَايَتُهُ عَنْهُ فِي المَسَانِيدِ وَالأَجْزَاءِ.

فَأَشْهَرُهُمْ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَطَرِ بْنِ صَالِحٍ الفِرَبْرِيُّ، رَاوِي «الجَامِعِ الصَّحِيحِ» عَنْهُ، وَكِتَابِ «خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ طَرِيقِهِ وَقَعَتْ لَنَا رِوَايَةُ «الجَامِعِ»(١)، وَرِوَايَتُهُ أَتَمُّ الرِّوَايَاتِ وَأَكْمَلُهَا؛ لأَنَّ البُخَارِيَّ كان يُلْحِقُ فِي «جَامِعِهِ» مَا يَقَعُ له مِنَ الأَحَادِيثِ عَلَى شَرْطِهِ، وَكَانَ سَمَاعُ الفِرَبْرِيِّ عَلَيه مَرَّتَيْنِ: الأُولَى بِفِرَبْرَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ، وَالأُخْرَى بِبُخَارَى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ(٢).

---

(١) ينظر المعجم المفهرس: ص ٢٥ = (١).

(٢) هذا هو المشهورُ المتداوَلُ في تحديد سِنِيِّ رواية الفربريِّ للجامع الصحيح عن الإمام البخاريِّ وفي تحديد مكانِ سماعِه له، وهو محلُّ بَحْثٍ: أمَّا تحديدُ سِنِيِّ السَّماعِ المذكورِ؛ فهو المنصوص عليه من لَفظ الفربريِّ في إسناد رواية أبي الوقت (النسخة اليونينيَّة)، لكنَّ قولَه فيها يقتضي أنَّ سماعَه في السنتين المذكورتين كان ببلدة فربر، وكذلك قيَّد الإمامُ الذهبيُّ روايتَه في المرَّتين، كما في سير أعلام النبلاء: ١٠/١٥، وقد نقلَ المؤلف في المعجم المفهرس (ص ٢٥) في سِياق إسناده إلى «الصحيح» عن الفربريِّ أنَّه قال: (أنبأنا أبو عبد الله... قراءةً عليه وأنا أسمع، مرتين: مرةً ببخارى، ومرةً بفربر) اهـ. =

.....

= وقد نقلَ الحافظُ ابن نُقْطةَ في التقييد: ١٣٢/١؛ بإسنادٍ صحيحٍ عن الفربريِّ؛ أنه قال: (سُمِعَ «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيلَ بفربرَ في ثلاثِ سِنين: في سَنة ثلاثٍ وخمسين، وأربعٍ وخمسين، وخمسٍ وخمسين ومئتين...) اهـ، وقد نقل الحافظ القاسم التُّجِيبيُّ عن المجلس الخامس من أمالي أبي بكر محمد بن منصور السَّمْعانيِّ: أنَّ الفربريَّ كان ممَّن سَمِعَ «الجامعَ الصحيحَ» بفربر في تلك السنوات الثلاث أيضاً، كما في هامش «إفادة النصيح» لابن رُشَيد: ص ١٧، ويؤيِّدُه ما جاء في فهرسة ابن خَيْرٍ (ص ٨٣)؛ حيث ساقَ إسنادَه للجامع الصحيح إلى الفربريِّ من طريق الحافظ ابن السَّكَن ومن طريق الإمام أبي زيد المَرْوَزيِّ، كلاهما عنه، فذَكَرَ أنه سمِعَ الصحيحَ من الإمام البخاريِّ سنةَ ثلاثٍ وخمسين ومئتين.

فالحاصلُ من مجموع ما تقدَّم: أنَّ الفربريَّ قد سَمِع «الصحيحَ» من الإمام البخاريِّ ثلاثَ مَرَّاتٍ: **الأولى**: سنةَ ثَمانٍ وأربعين ومئتين، في بلدة فربر، وهو ابنُ سبعَ عَشْرةَ سنةً.

والثانية: سنةَ اثنتين وخمسين ومئتين، في مدينة بُخارى، وهو ابنُ إحدى وعشرينَ سنةً.

والثالثة: في مدَّة ثلاث سنواتٍ؛ من سنة ثلاثٍ وخمسين إلى سنةِ خمسٍ وخمسين ومئتين، في بلدة فربرَ أيضاً.

وهذا التفصيل يجمَع ما ظاهرُه التعارُض في تعيين أماكن سماع الفربريِّ للصحيح فيما نُقِلَ عنه آنفاً، والله أعلم.

فائدة: آخِرُ مَن حدَّثَ بالجامع الصحيح عن الفربريِّ الشيخُ الثقةُ المعَمَّرُ: إسماعيلُ بن محمَّدِ بن أحمَدَ بن حاجِبٍ الكُشَانِيُّ أبو عليٍّ الحاجِبِيُّ السَّمَرْقَنْدِيُّ، المتوفَّى سنة إحدى وتِسْعِينَ وثلاث مئةٍ، ذَكَر ذلك الحافظ أبو نَصْرٍ ابنُ ماكُوْلَا -ظَنًّا- في «إكماله»: ١٨٥/٧، وجَزَمَ بذلك الحافظ أبو سَعْدٍ الإدْرِيسيُّ [كما نقله ابن نُقْطةَ في التقييد: ٢٤٣/١]، والحافظ أبو سَعْدٍ السَّمْعانيُّ في «أنسابه»: ٦/٤ =(الحاجبي)، و١٧١/١٠ =(الفربري)، و١١١/١١ =(الكشاني)، والإمام الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء: ٤٨١/١٦، وفي تذكرة الحفاظ: ١٠٢٣/٣، وفي تاريخ الإسلام: ٦١٤/٢٣، و٢٤٨/٢٧، والحافظ ابن ناصر الدِّين في توضيح المشتبه: ٤١٧/٢، والمؤلف في فتح الباري (ط الفيحاء): ٦/١، وقد سمعه من الفربريِّ سنةَ وفاتِه: سنةَ عِشرينَ وثلاث مئةٍ [كما في التقييد والسِّيَر]، وقد كان سَماعُه من الفربريِّ حُضُوراً، كما في سير أعلام النبلاء: ٥٢١/١٦.

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ «الصَّحِيحَ»: حَمَّادُ بْنُ شَاكِرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ، وَمَهِيْبُ[١] بْنُ سُلَيْمٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ البَزْدَوِيُّ[٢] النَّسَفِيُّ، قَالَ جَعْفَرٌ[٣] المُسْتَغْفِرِيُّ: هُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عن البُخَارِيِّ.

قُلْتُ: ليس ذَلِكَ على إِطْلَاقِهِ؛ فَإِنَّهُ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَبَقِيَ بَعْدَهُ المَحَامِلِيُّ[٤] بِبَغْدَادَ وَغَيْرُهُ.

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (محمَّد)، والتصويب من تغليق التعليق: ٤٣٥/٥، وقد تقدَّم ذِكرُه مِراراً وسيأتي، وينظر لترجمته «الإرشاد» للخليليِّ: ٩٧٣/٣.

(٢) تصحفت في الأصل إلى: (الداوودي)، والتصويب من كلام المؤلف الآتي موافقاً لما في تغليق التعليق، ولعلَّه كان مكتوباً في أصل الأصل: (البازدوي) فاستغربه الناسخ فغيَّره إلى المشهور، والله أعلم، والبَزْدَوِيُّ نسبةٌ إلى قريةٍ تابعةٍ لمدينة نَسَف على طريق بُخارى [كما في الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٢٠١/٢]، توفي سنةَ تسعٍ وعشرينَ وثلاث مئةٍ، ينظر لترجمته التقييد: ٢٥٨/٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٩/١٥، ولسان الميزان: ١٠٠/٦ (ط الهند) = ١٦٨/٨ (ط أبي غدَّة).

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (حفص)، والتصويب من تغليق التعليق، وتنظر ترجمة المُسْتَغْفِرِيِّ في تذكرة الحفاظ: ١١٠٢/٣، وسير أعلام النبلاء: ٥٦٤/١٧.

(٤) هو: الحُسَينُ بن إسماعيلَ بن محمَّد الضَّبِّيُّ أبو عبد الله القاضي البغداديُّ، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، توفي سنةَ ثلاثينَ وثلاث مئة، تنظر ترجمته في الأنساب للسَّمْعانيِّ: ١٠٥/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٥٨/١٥، والمَحَامِليُّ إنَّما يروي عنه روايةً مُطلَقةً جُمْلَةَ أحاديثَ ولا يَروي عنه «الجامعَ الصَّحيحَ»، واعتراضُ المؤلِّفِ -ها هنا وفي تغليق التعليق: ٤٣٥/٥- على الحافظِ المُستغفريِّ اعتراضٌ غيرُ وَجيهٍ؛ لأنَّه بناهُ على أساس نَقلِه المختَزَلِ لعبارة المستغفريِّ، وإلَّا فقد نقل الحافظُ ابنُ نُقْطَةَ في التقييد ٢٥٩/٢ عبارتَه بتمامها؛ فقال: (وقال المستغفري في تاريخ نسف: منصور بن محمَّد... آخِرُ مَن رَوَى عن محمَّد بن إسماعيلَ «الجامعَ»...) اهـ، وكذلك نقلها الحافظُ المِزِّيُّ في تهذيب الكمال: ٤٣٦/٢٤، فقد قيَّدَ -كما تَرَى- روايتَه عن الإمام البخاريِّ -كغيره- برواية «الصحيح» على الصحيح؛ فلا وجهَ للاعتراض عليه بَتاتاً.

وَأَمَّا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ/ الفِرَبْرِيِّ: سَمِعَ «الجَامِعَ» مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ [١/٢٤٨] إِسْمَاعِيلَ تِسْعُونَ أَلْفَ رَجُلٍ، فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ يَرْوِيهِ عَنْهُ غَيْرِي(١). فَكَأَنَّهُ لَمْ يَشْعُرْ بِبَقَاءِ البَزْدَوِيِّ المَذْكُورِ(٢).

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّ البَزْدَوِيَّ خَاتِمَةُ مَنْ رَوَى عَنْهُ «الصَّحِيحَ»: الحَافِظُ أَبُو نَصْرٍ ابْنُ مَاكُولَا، وَتَبِعَهُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «التَّقْيِيدِ» وَغَيْرُهُ(٣).

وَمِنَ الرُّوَاةِ عن البُخَارِيِّ:

- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الجَلِيلِ -بِالجِيمِ- البَزَّازُ(٤)، رَوَى عَنْهُ كِتَابَ «الأَدَبِ

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٩/٢، والحكاية منقولةٌ من طريقه في تاريخ دمشق: ٧٤/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٤٣/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٨/١٢ و٤٦٩ و١٢/١٥، وتاريخ الإسلام: ٦١٤/٢٣، وقد ضعَّف الإمامُ الذهبيُّ هذه الحكايةَ في السِّيَر ١٢/١٥؛ فقال: (ويُروَى -ولَم يَصِحَّ- أنَّ الفربريَّ قال...)، وفي سَنَد الحكاية رجلٌ مجهولٌ؛ هو: أحمدُ بن عَبد الله الصَّفَّار، قال الإمام الذهبيُّ -فيما نقله ابن ناصر الدِّين عنه في تحفة الأخباري: الورقة ٦٨ -: (لا يُدْرَى مَن هو)، لكنَّه وثَّق الصَّفَّارَ هذا إشارةً في جزءٍ فيه ترجمة البخاريِّ: ص ٣٧، فأُرى أنَّ ابنَ ناصر الدِّين أخطأ في مَوطِن النقل مغترًّا بمُطلَق النِّسبة؛ ولعلَّ الإمامَ الذهبيَّ جهَّل صَفَّاراً آخَرَ، والله أعلم.

(٢) أُرى- والله أعلم- أنَّ الفربريَّ قال ذلك على قَصد الرواية المتقَنَة والسَّماع الصحيح غير المتكَلَّم فيه؛ لأنَّ البَزْدَويَّ -كما في مصادر ترجمته الآنفة الذِّكْر- قد تُكُلِّم في سَماعِه من الإمام البخاريِّ، وضُعِّف بسبب صِغَر سِنِّه حينَ سَمِعَه، ولم يكُن عندَه أصلٌ للصحيح أصلاً، وإنَّما قَرأَ الناسُ عليه من أصل حمَّاد بن شاكرٍ، وأين يبلُغ هذا من الفربريِّ الذي كان عنده أصلُ الإمام البخاريِّ بخطِّه ولازَمَه دَهراً؟! ينظر التعديل والتجريح للباجي: ٢٨٧/١.

(٣) ينظر الإكمال: ١٨٧/٧، والتقييد: ٢٥٨/٢- ٢٥٩، وتوضيح المشتبه: ٤٥١/١.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٤٢٨/٤، والإكمال: ١٧٩/٣، وتاريخ الإسلام: ١٠١/٢٤، وتوضيح المشتبه: ٤٤٥/٣، وتبصير المنتبه: ٥٣٦/٢.

المُفْرَدِ»، سَمِعْنَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ(١).

- وَمَحْمُودُ بْنُ إِسْحَاقَ الخُزَاعِيُّ، رَوَى عَنْهُ «رَفْع اليَدَيْنِ في الصَّلَاةِ» وَ«القِرَاءَة خَلْفَ الإِمَامِ»، سَمِعْنَاهُمَا مِنْ طَرِيقِهِ أَيْضًا(٢)، وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِبُخَارَى(٣).

- وَيُوسُفُ بْنُ رَيْحَانَ بْنِ عَبدِ الصَّمَدِ البُخَارِيُّ، رَاوِي «خَلْق أَفْعَال العِبَادِ» عَنْهُ(٤).

- وَمُحَمَّدُ بْنُ دِلُّوْيَةَ(٥)، رَاوِي كِتَابِ «بِرِّ الوَالدَيْنِ» لَهُ، سَمِعْنَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ عَالِيًا(٦).

- وَأَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ فَارِسٍ(٧)، رَاوِي «التَّارِيخِ الكَبِيْرِ»

---

(١) ينظر المعجم المفهرس: ص ٨٤ = (٢٣٢)، والمجمع المؤسس: ١/٥٥٣ = (٤٦٨).

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ١/٣٥٠، والمعجم المفهرس: ص ٦١ = (١٠٦ و١٠٥)، والمجمع المؤسس: ٢/١٩٠ و١٨٩ = (٧٦١ و٧٦٠).

(٣) ينظر «الإرشاد» للخليليِّ: ٣/٩٦٨.

(٤) الرواية المتداوَلة لهذا الكتاب -وهي التي طُبِع عنها الكتاب- هي رواية محمَّد بن يوسفَ الفِرَبْريِّ، ولم أجد مَن ذَكَر روايةَ ابنِ رَيْحان، ولا ظَفَرتُ له بترجمةٍ، فالله أعلم.

(٥) هو: أبو بكر محمَّد بن أحمدَ بن دِلُّوْيَةَ الدَّقَّاق النَّيْسابُوريُّ، ثقةٌ فاضلٌ، توفي سنةَ تسعٍ وعشرين وثلاث مئة، ينظر لترجمته «الإرشاد» للخَليليِّ: ٣/٨٣٤، والأنساب للسَّمْعانيِّ: ٥/٣٧٠ = (الدقَّاق).

(٦) ينظر المعجم المفهرس: ص ٨٣ = (٢٣١)، والمجمع المؤسس: ٢/٣٩٢ = (١٠٤٠).

(٧) قَرَأ على الإمام البخاريِّ من أول «التاريخ» إلى (باب فُضَيل)، وكان التَمَس من الإمام النزولَ عليه في داره بنَيْسابُورَ فأجابَه لذلك، توفي سنةَ اثنتَي عشرةَ وثلاث مئةٍ، ينظر لترجمته «الإرشاد» للخليليِّ: ٣/٨٥٨، والأنساب للسَّمْعانيِّ: ٥/٤٣١ = (الدلَّال).

عَنْهُ، سَمِعْنَا مِنْ طَرِيقِه قِطْعَةً مِنْهُ[١].

- وَعَبدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبدِ السَّلَامِ الخَفَّافُ[٢]، رَاوِي «التَّارِيخِ الأَوْسَطِ» عَنْهُ.

- وَعبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ الأَشْقَرِ[٣]، رَاوِي «التَّارِيخِ الصَّغِيرِ» عَنْهُ[٤].

---

(١) ينظر المعجم المفهرس: ص ١٦٦ = (٦٣٠)، والمجمع المؤسس: ٥٥/٢ = (٥٥٢).

(٢) ينظر لترجمته تاريخ الإسلام: ١٧٥/٢٢، وسير أعلام النبلاء: ٨٨/١٤.

(٣) ينظر لترجمته الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٢٦٩/١ = (الأَشْقر)، وسير أعلام النبلاء: ٣٠٣/١٤.

(٤) جَرَت عادةُ الناسِ -منذُ زَمنٍ- في جردهم لمصنَّفات الإمام البخاريِّ على التفريق بين تواريخه الثلاثة المذكورة أعلاه، والواقعُ أنَّ الإمامَ البخاريَّ لم يصنِّف إلَّا تاريخَين اثنين فقط، أحدُهما مرتَّبٌ على حروف الهجاء وهو المعروف بـ«التاريخ الكبير»، والثاني مرتَّبٌ على الطبقات والسِّنين وهو الذي وقع الاختلاف في تسميته فبعضهم يسمِّيه «التاريخ الأوسط» وبعضهم يسمِّيه «الصغير»، والصوابُ أنَّهما تاريخٌ واحدٌ، والذي أوجب الاختلافَ فيه اختلافُ رواياته عن الإمام البخاريِّ، وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى ذلك أثناء الكلام عن منهجية التصنيف لدى الإمام البخاريِّ (ص:١١١)، ورواية ابن الأَشْقَر قد استوعَبَ كثيراً من مادَّتها العِلْمية نَقلاً الحافظُ ابنُ عساكِرَ في تاريخ دمشق، وقد استخرَجتُ تلك النقولَ وقارنتُها بروايتَي «التاريخ الأوسط» المطبوعتَين (رواية الخَفَّاف [ط اللحيدان]، ورواية زَنْجَوَيه اللَّبَّاد [ط الهند وزايد]) فلم أجدها تخالفهما إلَّا بأشياء طَفيفة، كما أنَّ روايةَ ابن الأَشقَر أصغَرُ حَجماً من روايتَي الخَفَّاف وزَنجويه؛ لأنه سمع «التاريخَ» من الإمام البخاريِّ ببغدادَ سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتين [كما في تهذيب الكمال: ١٨٣/١]، والكتابُ يعالِج قضية تقييد الوفيات فهو ذو طبيعةٍ توسُّعيةٍ بلا رَيبٍ، بل لعلَّ كثيراً من التفاصيل العِلمية المذكورة أثناء الكتاب في روايتَي الخَفَّاف وزَنْجَويه لم تكن موجودةً في النسخة الأولى التي سمعها ابن الأَشقَر، فبسبب ذلك دَرَج الاعتقادُ بأنَّ ابنَ الأشقر يروي تاريخاً غيرَ الذي يرويه الخفَّاف وزَنجويه، هذا ملخَّص بحثٍ نَرجو من الله تعالى لِبَسطه في تأليفٍ مستَقِلٍّ بَسْطةً في العُمر، إنَّه قريبٌ مُجيبٌ.

وَآدَمُ بْنُ مُوسَى[١]، رَاوِي كِتَابِ «الضُّعَفَاءِ» عَنْهُ.

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ:

شَيْخُهُ عَبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ[٢]، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفٍ الحَافِظُ وَهُوَ أَسَنُّ مِنْهُ، ومُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ في غَيْرِ «صَحِيحِهِ»، وَأَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ في «جَامِعِهِ»، وَأَبُو عَبدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ في «سُنَنِهِ»، وَفي تَصْحِيحِ سِمَاعِهِ مِنْهُ قِصَّةٌ أَذْكُرُهَا آخِرَ هَذَا الفَصْلِ إِنْ شَاءَ اللهُ[٣]،/ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الحَرْبِيُّ [٢٤٨/ب] الفَقِيهُ، وَأَبُو بَكْرٍ بنُ أبي عَاصِمٍ النَّبِيلِ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبدِ الخَالِقِ البَزَّارُ صَاحِبُ «المُسْنَدِ» الشَّهِيرِ، وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ[٤]، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ الفَقِيهُ الكَبِيرُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ قُتَيْبَةَ البُخَارِيُّ قَرَابَتُهُ وَهُوَ أَسَنُّ مِنْهُ، وَأَبُو عَمْرٍو الخَفَّافُ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى

---

(١) هو الخُوَارِيُّ؛ نسبةً إلى قريةٍ من قُرى الرَّيِّ، لم أجد له ترجمةً وافيةً، توفي في رجب سنةَ خمسٍ وثلاث مئةٍ، ينظر تكملة الإكمال لابن نُقْطةَ: ٢/٢١٧، وتاريخ الإسلام: ٢٣/١٥٦، ورواية آدم هي المطبوعة المتداوَلَة بين أيدينا اليوم.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (السندي)، ينظر لترجمته الأنساب للسَّمْعانيِّ: ١٢/٢٦٥، وتهذيب الكمال: ١٦/٥٩.

(٣) قد جَزَم بسماع الإمام النَّسائيِّ من الإمام البخاريِّ أيضاً: الحافظُ ضياءُ الدِّين المَقْدِسيُّ في جزءٍ تعقُّباته لأوهام ابن عساكر في المشايخ النُّبَل؛ حيث قال متعقِّباً ذِكرَ التِّرْمِذيِّ فقط في الرواة عن الإمام البخاريِّ ص ٥٨: (وقد روى عنه النَّسائيُّ في كتاب الصِّيام؛ رأيتُه في غير نُسخةٍ من «السُّنَن»، وهو مَذكورٌ أيضاً في الأطراف...) اهـ، وسيأتي قريباً النقلُ الحاسمُ في المسألة عن الإمام النَّسائيِّ نفسه، فاصطَبِر له.

(٤) تركا الروايةَ عنه أخيراً بسبب ما جرى بينَه وبين الذُّهْليِّ، ينظر الجرح والتعديل: ٧/١٩١.

النَّيْسَابُورِيَّانِ، وَالحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ غَانِمٍ المَعْرُوفُ بِالعِجْلِ، وَالحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّد بْن زِيَادٍ القَبَّانِيُّ، وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَسَدِيُّ المُلَقَّبُ جَزَرَةَ[1] وَكان مُسْتَمْلِيهِ بِبَغْدَادَ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أبي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أبي الدُّنْيَا، وَإِمَامُ الأَئِمَّةِ أَبُو بَكْرٍ بنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَمُطَيَّنٌ الحَضْرَمِيُّ، وَاسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ اللهِ، وَالحَافِظُ البُجَيْرِيُّ[2]: عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُجَيْرٍ، وَأَبُو مَعْشَرٍ الفَضْلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ النَّسَفِيُّ الحَافِظُ، وَيَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ ابْنُ الأَخْرَمِ، وَالحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ المَحَامِلِيُّ وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِبَغْدَادَ[3]، وَأُمَمٌ لا يُمْكِنُ حَصْرُهُمْ، يَكْفي مِنَ التَّنْبِيهِ على كَثْرَتِهِمْ حِكَايَةُ الفِرَبْرِيِّ المُتَقَدِّمَةُ[4].

وَأَمَّا رِوَايَةُ أبي عَبدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ عَنْهُ: فَحَكَى الحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ المِزِّيُّ: أَنَّ في رِوَايَةِ ابْنِ السُّنِّيِّ «السُّنَنَ» عن النَّسَائِيِّ في الصَّوْمِ حَدِيثًا قَالَ فِيهِ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ[5] حَمَّادٍ،

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (جرزره).

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (البحتري)، ينظر الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٢/٩٦.

(٣) آخِرُ مَن ادَّعى السَّماعَ من الإمام البخاريِّ: أبو ظُهَيرٍ عَبدُ الله بن فارِسِ بن محمَّد العُمَريُّ البَلْخِيُّ، المتوفَّى سنةَ ستٍّ وأربعين وثلاث مئة، ينظر لترجمته تاريخ الإسلام: ٢٥/٣٥٢، ولسان الميزان: ٣/٣٢٥ (ط الهند) = ٤/٥٤٣ (ط أبي غدة)، وقد قال المؤلف ثَمَّةَ: (مَا أَعْتَقِدُ صِحَّةَ قَولِه في السَّمَاع من البُخاريِّ، فإنْ كان صادِقاً فهو خاتِمةُ أَصحابِه في الدُّنيا، وما كنتُ أَعْتَقِدُ أَنَّ أَحَداً بَقِيَ بعدَ المَحَامِلِيِّ مِمَّن يَروِي عنه، فالله أعلم) اهـ.

(٤) ينظر ما تقدَّم: ص١٥١.

(٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (بن).

عن مَعْمَرٍ وَالنُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عن الزُّهْرِيِّ[١]، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: ما لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ لَعْنَةٍ/ تُذْكَرُ...) الحَدِيثَ[٢]. [١/٢٤٩]

قَالَ المِزِّيُّ: وَقَدْ رَوَاهُ حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الكِنَانِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الأُسْيُوطِيُّ، وَأَبُو الحَسَنِ ابْنُ حَيُّوَيَةَ، عن النَّسَائِيِّ: (عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ) فَقَطْ، لَمْ يُبَيِّنُوهُ[٣].

قَالَ: وَفِي أَصْلِ الصُّورِيِّ بِخَطِّهِ: عن عَبدِ الرَّحْمَنِ النَّحَّاسِ، عن حَمْزَةَ، عن النَّسَائِيِّ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ الطَّبَرَانِيُّ).

قَالَ المِزِّيُّ: وَلَمْ نَجِدْ لِلنَّسَائِيِّ عَنْهُ رِوَايَةً سِوَى هَذَا الحَدِيثِ، إِنْ كَانَ ابْنُ السُّنِّيِّ حَفِظَهُ، وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ الكَثِيرَ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةَ، وَهُوَ يُشَارِكُ البُخَارِيَّ فِي بَعْضِ شُيُوخِهِ، وَرَوَى فِي كِتَابِ «الكُنَى» عن عَبدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبدِ السَّلَامِ الخَفَّافِ عن البُخَارِيِّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ[٤]. قَالَ: فَهَذِهِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ[٥] البُخَارِيَّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. انْتَهَى كَلَامُ المِزِّيِّ[٦].

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (المهدي)، ثم أُصلِحت في الهامش.

(٢) ينظر المجتبى: ٤/١٢٥ = باب الفَضْل والجُود في شَهر رَمضانَ، وهو الباب الثاني في كتاب الصِّيام.

(٣) ينظر سنن النَّسائي الكبرى: ٢/٦٤ = (٢٤٠٦).

(٤) قال المؤلف في ترجمة الإمام البخاريِّ من تهذيب التهذيب ٩/٤٧: (وكَونُه رَوَى عن الخَفَّافِ عنه لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكونَ لَقِيَهُ، بل الظاهرُ أنَّه لم يُكْثِرْ عَنه فاحْتَاجَ أَنْ يَأْخُذَ عَن بَعضِ أَصحابِهِ، والله أعلم) اهـ.

(٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (يكن)، والتصويب من تهذيب الكمال، وتذهيب تهذيب الكمال للذهبيِّ: ٨/٣٤.

(٦) ينظر تهذيب الكمال: ٢٤/٤٣٦ - ٤٣٧، وتحفة الأشراف: ١٢/٩٧ = (١٦٦٧٣).

وَتَبِعَهُ على ذَلِكَ الحَافِظُ أَبُو عَبدِ اللهِ الذَّهَبِيُّ، بَلْ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ(١).

وَقَدْ تَمَّ عَلَيْهِمَا الوَهْمُ وَعلى مَنْ تَبِعَهُمَا؛ فَقَدْ قَالَ الحَافِظُ الكَبِيْرُ أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَه في كِتَابِ «الإِيمَانِ» مِنْ تَأْلِيفِهِ- الَّذي قَرَأْتُهُ جَمِيعَهُ على فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبدِ الهَادِي بِسَفْحِ قَاسِيُونَ؛ قُلْتُ لَهَا: أَخْبَرَكُمْ أَبُو نَصْرٍ ابْنُ هِبَةِ اللهِ في كِتَابِهِ، عن مَحْمُودِ(٢) بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابنِ مَنْدَه: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ العَبَّاسِ الفَقِيهَ الرُّسْتُمِيَّ أَخْبَرَهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو عَبدُ الوَهَّابِ ابْنُ الحَافِظِ أبي عَبدِ اللهِ ابْنِ مَنْدَه(٣)؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبِي؛ قَالَ-: أَخْبَرَنَا حَمْزَةُ الكِنَانِيُّ: أَخْبَرَنَا النَّسَائِيُّ أَبُو عَبدِ الرَّحْمَنِ؛ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ يَقولُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ (مُحَمَّدٌ) هُوَ عَمْرَو بْنَ عُثْمَانَ؛/ وَلَا أَعْرِفُ مُحَمَّدًا، وَهِمَ شُعْبَةُ في اسْمِهِ(٤). [٢٤٩/ب]

---

(١) ينظر تذهيب تهذيب الكمال: ٣٣/٨، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٧/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٤١/١٩، وجزءٌ فيه ترجمة البخاريِّ: ص ٣٧.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (محمَّد)، والتصويب من المعجم المفهرس: ص ٥٢ = (٥٥)، والمَجْمَع المؤسس: ٣٦٩/٢، وينظر لترجمته تاريخ الإسلام: ١٢٥/٤٦، وسير أعلام النبلاء: ٣٨٢/٢٢.

(٣) تحرَّفت في الأصل إلى: (ريذه).

(٤) ينظر «الإيمان» لابن مَنْدَه: ٢٦٦/١ = بعد (١٢٤)، وكلامُ الإمام البخاريِّ قد قالَ نحوَه في تاريخه الصغير: ٤/٢، وقال نَحوَه أيضاً في «صحيحه» بعد أن أخرج الحديثَ من طريق شعبةَ برقم: (١٣٩٦).

ومن الجدير بالذِّكْر أنَّ هذه الفائدة المنقولة من كتاب «الإيمان» لابن مَنْدَه قد أُشِيرَ إليها في هامش نسخة «سِيَر أعلام النبلاء» (٣٩٧/١٢) الخَطِّية، وتلك النسخة (الأصل) مكتوبةٌ في حياة الإمام الذهبيِّ، وكانت موقوفةً في المكتبة المحمودية بالقاهرة [كما في مقدمة تحقيق =

يُشِيرُ إلى حَدِيثِ شُعْبَةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ[١] بْنِ عَبدِ اللهِ بْنِ مَوْهِبٍ، عن مُوسَى بنِ طَلْحَةَ، عن أبي أَيُّوبَ، في حَدِيثِ: (أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ...) الحَدِيثَ، فَخَالَفَ شُعْبَةَ يَحْيَى القَطَّانُ[٢] وَخَالِدٌ الطَّحَّانُ[٣] وَأَبُو نُعَيْمٍ[٤] وَإِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ[٥] وَجَمَاعَةٌ؛ فَقَالُوا: عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، وَهُوَ الصَّوَابُ[٦].

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ ابْنَ السُّنِّيِّ حَفِظَ عن النَّسَائِيِّ رِوَايَتَهُ عن البُخَارِيِّ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ[٧]، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الأَحَادِيثِ التِي أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ

= السِّيَر: ١٤٧/١ - ١٥٠]، وكان الحافظ ابنُ حَجَرٍ من أشهَر المعتَنين بهذه المكتبة، وكان هو متوليَ شؤونِ خزانتها إلى أنْ توفِّيَ، وقد قام بفهرسة كتبها أثناءَ ذلك، وكان دائمَ الرجوع إلى نُسَخها لنفاسَتها، كما ذكر ذلك كلَّه تلميذُه الحافظ السَّخَاويُّ في الجواهر والدرر: ٦٠٩/٢، فلا يُدرى هل استفادَ المؤلف ما ذَكَره ها هنا من ذلك الهامش؟ أم أنَّ ذلك الهامشَ هو من تعليقاته على تلك النسخة؟ فالله أعلم.

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (عمر)، والتصويب من «الإيمان» لابن مَنْدَه؛ فقد أخرجه قبلَ الكلام المنقول عنه آنفاً.

(٢) أخرج روايتَه الإمام أحمد في مسنده: ٤١٧/٥ = (٢٣٥٣٨/ط الرسالة).

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (القطان)، وهو تردُّد نظرٍ من الناسخ، ينظر لترجمة خالدٍ تهذيب الكمال: ٩٩/٨، وروايتُه المُشارُ إليها أخرجها أبو عَوَانَةَ في مسنده المستخرَج على صحيح مسلم: ١٠٧/١ = (٩٢).

(٤) أخرج روايتَه الإمام البخاريُّ في الأدب المفرَد: (٤٩).

(٥) أخرج روايتَه -مع الروايات السابقة - الحافظُ ابنُ مَنْدَه في كتاب «الإيمان»: ٢٦٥/١ = (١٢٣).

(٦) قيلَ: إنَّ محمَّداً الذي روى عنه شعبةُ هو أخو عَمرٍو، فلا يلزَمُه الوهمُ بذلك، ينظر علل الحديث لابن أبي حاتمٍ: ١٨١/٢ - ١٨٢، وتهذيب الكمال: ٨٩/٢٦، فالله أعلم.

(٧) قد نَقَل المؤلف في ترجمة الإمام البخاريِّ من تهذيب التهذيب عن الإمام النَّسائيِّ نَصًّا مهمًّا يَحسِم مادَّة الخلافِ في هذه القضية؛ فقال ٤٦/٩: (وأمَّا مَا رَجَّحه المصنِّفُ مِن أنَّ النَّسائيَّ لم =

عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَعن أبي نُعَيْمٍ، وَعن جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِ البُخَارِيِّ، أَنْ يَكُونَ البُخَارِيُّ شَيْخَهُ فيهَا، لا كَمَا ظَنَّ المِزِّيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ عُلَيَّةَ[1]، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَتَلَخَّصَ لَنَا بِهَذَا أَن ثَلَاثَةً مِنَ الأَئِمَّةِ الخَمْسَةِ حَمَلُوا عن البُخَارِيِّ، فَأَمَّا أَبُو دَاوُدَ فَقَدِ اجْتَمَعَ بِهِ بِالبَصْرَةِ، لَكِنْ لَمْ تَقَعْ لَنَا عَنْهُ رِوَايَةٌ، وَأَمَّا ابْنُ مَاجَه فَمَا أَظُنُّهُ لَقِيَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

تَنْبِيهٌ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الإِمَامِ البُخَارِيِّ فِي «الجَامِعِ الصَّحِيحِ» سَبْعَةُ أَنْفُسٍ[2]، وَقَدْ سَاوَيْنَا فِي ذَلِكَ عَامَّةَ شُيُوخِنَا مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ وَسَطِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وهَلُمَّ جَرًّا.

= يَلْقَ البُخاريَّ؛ فهو مَردُودٌ؛ فقد ذَكَرَه في «أسماء شيوخِه الذين لَقِيَهم» وقال فيه: ثقةٌ مأمونٌ صاحبُ حديثٍ كَيِّسٌ)اهـ، ثم ساقَ ملخَّص ما ذكره ها هنا، ولا حاجةَ له مع تصريح الإمام النَّسائيِّ المنقول، وقد تقدَّم النقل عن الحافظ الضياء المقدسيِّ أنه كان من الجازمين بسماع الإمام النَّسائيِّ من الإمام البخاريِّ، ينظر ص: ١٥٤.

(١) يؤيِّدُ هذا أنَّ الإمامَ النَّسائيَّ كثيراً ما يُطلِقُ تسميةَ (محمَّد بن إسماعيلَ)، فإذا ذَكَرَ (ابنَ عُلَيَّةَ) أو (ابنَ سَمُرَةَ) أو (أبا بكرٍ الطَّبَرانيَّ) أو غيرَهم قيَّدَه، وأُرى أنَّ الاسمَ المُطلَقَ عندَه مقيَّدٌ بروايته عن الإمام البخاريِّ؛ فقد قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ في تهذيب التهذيب ٥٤/٩: (وَجَدْتُ في رِوايةِ ابنِ الأَحْمَرِ في «السُّنَن الكُبْرى» عَن البُخاريِّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ) اهـ، وما يزال الأمر بحاجةٍ إلى تقصٍّ دَقيقٍ، والله أعلم.

(٢) يعني بالسَّماع المتَّصِل؛ فإنَّ المؤلفَ يرويه من عِدَّةِ طُرقٍ يَصِلُ بها ثُلاثيةً إلى أبي الوَقْتِ عَبدِ الأَوَّل بنِ عِيسَى السِّجْزِيِّ الذي يروي «الصحيحَ» عن عبد الرحمن بن محمَّد بن المُظَفَّر الدَّاوُديِّ، عن عَبد الله بن أحمدَ الحَمُّوْيِيِّ، عن الفِرَبْرِيِّ، عن الإمام البخاريِّ، ينظر لذلك المعجم المفهرَس: ص ٢٥- ٢٦، وفتح الباري (ط المعرفة): ٩/١- ١٠، وتغليق التعليق: ٤٤٤/٥، وقال المؤلف في التغليق: (هذه الرواية أعلى ما يُوجَدُ اليومَ على وَجْهِ الأَرضِ) اهـ.

وَوَقَعَ لَنَا جُمْلَةُ أَحَادِيثَ خَارِجَ «الصَّحِيحِ» بِمِثْلِ هَذَا العَدَدِ؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ صَاعِدٍ(١) وَالمَحَامِلِيِّ(٢) وَمُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الحَضْرَمِيِّ(٣) وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا بَاقِي الكُتُبِ السِّتَّةِ؛ فَبَيْنَنَا وَبَيْنَ أَصْحَابِهَا بِالسَّمَاعِ المُتَّصِلِ ثَمَانِيَةُ أَنْفُسٍ.

إِلَّا أَنَّ النَّسَائِيَّ/ وَقَعَ لَنَا أَكْثَرُهُ عَالِيًا بِإِجَازَةٍ وَاحِدَةٍ(٤)؛ فَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَبْعَةُ أَنْفُسٍ. [١/٢٥٠]

وَكَذَا «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» وَ«سُنَنُ ابْنِ مَاجَه»، لَكِنْ بِإِجَازَتَيْنِ(٥).

وَأَمَّا «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ»؛ فَلَمْ يَقَعْ لَنَا عَالِيًا إِلَّا بِإِجَازَةٍ عَامَّةٍ(٦).

وَأَمَّا «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»؛ فَلَمْ يَقَعْ لَنَا عَالِيًا إِلَّا بِأَجَايِزَ كَثِيرَةٍ(٧)؛ وَالسَّمَاعُ رِزْقٌ.

وَ«صَحِيحُ البُخَارِيِّ» -مَعَ ذَلِكَ- أَعْلَى الكُتُبِ السِّتَّةِ سَنَدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي شَيْءٍ كَثِيرٍ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ أَسَنُّهُمْ وَأَقْدَمُهُمْ(٨) سَمَاعًا، وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِهِ

---

(١) ينظر المعجم المفهرس: ص ١٤٤ و١٤٨ و٣٠٩ = (٥١٧ و٥٤٣ و١٣١١).

(٢) ينظر المعجم المفهرس: ص ١٠٢ و٣٥٠ = (٣٣٦ و١٥٠٩).

(٣) ينظر المعجم المفهرس: ص ٢٦١ = (١٠٨٩)، والمجمع المؤسس: ٢١١/٢ و٧٨/٣، لكنَّ أسانيدَ المؤلف إلى الحَضْرَميِّ سُباعيَّةٌ؛ فإسنادُه إلى الإمام البخاريِّ من طريقه ثُمانيٌّ، فالله أعلم.

(٤) ينظر المعجم المفهرس: ص ٣٥.

(٥) ينظر المعجم المفهرس: ص ٣١ و٣٥، وتغليق التعليق: ٤٤٩/٥ و٤٥٢.

(٦) ينظر المعجم المفهرس: ص ٢٩، وتغليق التعليق: ٤٤٨/٥.

(٧) ينظر المعجم المفهرس: ص ٢٩.

(٨) تصحَّفت في الأصل إلى: (تقدمهم)، ثم أُصلِحَت في الهامش.

إِنَّمَا يَرْوِي البَاقُونَ حَدِيثَهُمْ بِوَاسِطَةٍ[1]، وَقَدْ أَفْرَدْتُ الأَحَادِيثَ التِي بِهَذِهِ

(١) هذه العِبارةُ مستفادَةٌ من كلام الإمام الذهبيِّ في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٠٠.

ومِن هؤلاء المشايخ الذين يروي عنهم الإمام البخاريُّ مباشرةً ويروي عنهم أصحابُ الكُتُب السِّتَّة بواسطةٍ:

١ - آدَمُ بنُ أبي إياسٍ العَسْقَلَانيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٢٠ هـ (تهذيب التهذيب: ١/١٧١).

٢ - أيُّوبُ بن سُلَيمانَ بن بِلَالٍ التَيْميُّ مولاهم، المتوفَّى سنةَ ٢٢٤ هـ (تهذيب التهذيب: ١/٣٥٣).

٣ - ثابتُ بن محمَّدٍ العابد، المتوفَّى سنةَ ٢١٥ هـ (تهذيب التهذيب: ٢/١٣).

٤ - حَجَّاج بن المِنْهال الأَنْماطيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٧ هـ (تهذيب التهذيب: ٢/١٨٢).

٥ - أبو اليَمَان: الحَكَم بن نافعٍ الحِمْصيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٢٢ هـ (تهذيب التهذيب: ٢/٣٧٩).

٦ - خالدُ بن مَخْلَدٍ القَطَوانيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٤ هـ (تهذيب التهذيب: ٣/١٠١).

٧ - خَلَّاد بن يحيى بن صَفْوانَ السُّلَميُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٣ هـ (تهذيب التهذيب: ٣/١٥٠).

٨ - سَعيد بن الحَكَم ابن أبي مَريمَ المِصْريُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٢٤ هـ (تهذيب التهذيب: ٤/١٦).

٩ - أبو عاصمٍ النَّبيلُ: الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدٍ، المتوفَّى سنةَ ٢١٢ هـ (تهذيب التهذيب: ٤/٣٩٥).

١٠ - أبو مُسْهِرٍ: عَبدُ الأَعْلى بن مُسْهِرٍ الغَسَّانيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٨ هـ (تهذيب التهذيب: ٦/٩٠).

١١ - أبو المُغيرة الحِمْصيُّ: عبد القُدُّوس بن الحَجَّاج الخَوْلَانيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٢ هـ (تهذيب التهذيب: ٦/٣٢٩).

١٢ - عَبْدانُ: عَبد الله بن عُثمان بن جَبَلَةَ العَتَكيُّ مولاهم، المتوفَّى سنةَ ٢٢١ هـ (تهذيب التهذيب: ٥/٢٧٤).

١٣ - عَبد الله بن يَزيدَ العَدَويُّ مولاهم، المتوفَّى سنةَ ٢١٢ هـ (تهذيب التهذيب: ٦/٧٥).

١٤ - عُبَيد الله بن موسى العَبْسيُّ مولاهم، المتوفَّى سنةَ ٢١٣ هـ (تهذيب التهذيب: ٧/٤٦).

١٥ - عَفَّان بن مُسلِمٍ الصَّفَّارُ، المتوفَّى سنةَ ٢٢٠ هـ (تهذيب التهذيب: ٧/٢٠٥).

١٦ - عليُّ بن الحَسَن بن شَقِيقٍ المَرْوَزيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٥ هـ (تهذيب التهذيب: ٧/٢٦٣).

١٧ - عَمرو بن عاصم بن عُبَيد الله الكِلَابيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٣ هـ (تهذيب التهذيب: ٨/٥١).

١٨ - أبو نُعَيمٍ: الفَضْلُ بن دُكَيْن المُلَائيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٩ هـ (تهذيب التهذيب: ٨/٢٤٣) =

.....

= ١٩- قَبِيصَةُ بن عُقْبَةَ السُّوَائِيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٥ هـ (تهذيب التهذيب: ٣١٢/٨).

٢٠- أبو غَسَّانَ النَّهْدِيُّ مولاهم: مالِك بن إسماعيلَ الكوفيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٩ هـ (تهذيب التهذيب: ٣/١٠).

٢١- محمَّد بن سابقٍ التَّميميُّ مولاهم، المتوفَّى سنةَ ٢١٤ هـ (تهذيب التهذيب: ١٥٤/٩).

٢٢- محمَّد بن عَبدِ الله بن المُثَنَّى الأَنصاريُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٥ هـ (تهذيب التهذيب: ٢٤٤/٩).

٢٣- عارِمٌ: محمَّد بن الفَضْل السَّدُوْسيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٢٤ هـ (تهذيب التهذيب: ٣٥٧/٩).

٢٤- محمَّد بن يوسفَ الفِرْيابيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٢ هـ (تهذيب التهذيب: ٤٧٢/٩).

٢٥- معاوية بن عَمرو بن المُهَلَّب الأَزْديُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٤ هـ (تهذيب التهذيب: ١٩٤/١٠).

٢٦- مُعَلَّى بن أَسَدٍ العَمِّيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٨ هـ (تهذيب التهذيب: ٢١٢/١٠).

٢٧- مَكِّيُّ بن إبراهيمَ التَّميميُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٥ هـ (تهذيب التهذيب: ٢٦٠/١٠).

٢٨- نُعَيمُ بن حَمَّادٍ الخُزاعيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٢٨ هـ (تهذيب التهذيب: ٤٠٩/١٠).

٢٩- يحيى بن حَمَّادٍ الشَّيْبانيُّ مولاهم، المتوفَّى سنةَ ٢١٥ هـ (تهذيب التهذيب: ١٧٥/١١).

٣٠- يحيى بن يَعْلَى بن الحارِث المُحارِبيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢١٦ هـ (تهذيب التهذيب: ٢٦٥/١١).

وبعضُ هؤلاء الشيوخ (كأبي مُسْهِرٍ وعَفَّانَ ومحمَّدٍ الأَنصاريِّ) قد سَمِع منهم الإمام البخاريُّ شيئاً يَسيراً، وهو يروي عنهم بواسطةٍ في الغالِب.

فائدة: اشتَرَك أصحابُ الكتب السِّتَّة جميعُهم في الرواية عن تسعةِ شيوخ؛ وهم:

١- زِيَادُ بن يحيى بن زِيَادٍ الحَسَّانيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٤ هـ (تهذيب التهذيب: ٣٣٥/٣).

٢- عَبَّاس بن عَبد العَظيم بن إسماعيلَ العَنْبَريُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٤٦هـ (تهذيب التهذيب: ١٠٧/٥).

٣- أبو سَعيدٍ الأَشَجُّ: عَبد الله بن سَعيدٍ الكِنْديُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٧ هـ (تهذيب التهذيب: ٢٠٨/٥).

٤- عَمرو بن عَليٍّ بن بَحْرٍ، أبو حَفصٍ الفَلَّاسُ، المتوفَّى سنةَ ٢٤٩ هـ (تهذيب التهذيب: ٧٠/٨).

٥- بُنْدار: محمَّدُ بن بَشَّارِ بن عُثمانَ العَبْديُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٢ هـ (تهذيب التهذيب: ٦١/٩).

٦- أبو موسى الزَّمِن: محمَّد بن المُثَنَّى بن عُبَيدٍ العَنَزيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٢هـ (تهذيب التهذيب: ٣٧٧/٩).

٧- محمَّد بن مَعْمَرِ بن رِبْعِيٍّ القَيْسيُّ البَحْرانيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٦هـ (تهذيب التهذيب: ٤١٢/٩). =

المَثابَةِ في جُزْءٍ ضَخْمٍ مُفْرَدٍ[1]، وَهُوَ نَوْعٌ يُسَمِّيهِ المُحَدِّثُونَ: الإِبْدَالَ، وَلَكِنَّهَا عَالِيَةٌ بِدَرَجَتَيْنِ، وَهُوَ نَوْعٌ حَسَنٌ عَزِيزٌ.

= ٨- نَصْرُ بن عليٍّ بن نَصْرٍ الجَهْضَميُّ الصَّغيرُ (الحفيدُ)، المتوفَّى سنةَ ٢٥٠ هـ (تهذيب التهذيب: ٣٨٤/١٠).

٩- يَعْقُوب بن إبراهيمَ بن كَثِيرٍ الدَّوْرَقيُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٢ هـ (تهذيب التهذيب: ٣٣٤/١١).

أمَّا إبراهيمُ بن سَعيدٍ الجَوْهَريُّ، المتوفَّى سنةَ ٢٥٣ هـ؛ ففي سَماع الإمام البخاريِّ منه نِزاعٌ (تهذيب التهذيب: ١٠٧/١).

وقد سبَق أنْ نبَّه إلى هذه الفائدة الإمامُ العلَّامة أحمد محمَّد شاكر رحمه الله في مقدمة تحقيقه لجامع الإمام التِّرْمِذِيِّ: ٨١/١، وذكَر أنه نقلَها من مجموعٍ حديثيٍّ، شاكًّا أنْ تكون هذه الفائدةُ مكتوبةً بخطِّ الحافظ ابن حَجَرٍ (المؤلف)؛ ولذلك نقلتُها ها هنا.

(١) اسمُه: (بُغيَة الدَّاري بأَبْدال البُخاري)، ذكَرَه تلميذاه: الحافظُ السَّخَاويُّ في جَرْدَة مصنَّفاته في الجواهر والدُّرَر: ٦٦٧/٢=(٥٦)، والحافظُ البِقَاعيُّ في عنوان الزَّمان: ١/الورقة: ٥١ [كما في كتاب «ابن حجر العسقلاني» لشاكر عبد المنعم: ٢٥٣/١]، أمَّا السيوطي في نظم العقيان -ص٥٠- فسَمَّاه: (بغية الراوي بأَبْدال البخاري) [كما في المرجع السابق]، وتبعَه على ذلك العلَّامةُ المُنَاويُّ في اليواقيت والدرر: ص ١٤٤=(١٨٥)، والعلَّامة الكتَّانيُّ في فهرس الفهارس والأثبات: ٣٣٦/١، وأُراهُ تصحيفاً زَلَق به اغتراراً غيرُ واحدٍ من المتأخِّرين، وقد تكرَّر ذِكرُ الكتابِ عندَ الأخيرَين باسم: (بيان ما أخرجه البخاريُّ عالِياً عن شيخٍ، أخرج ذلك الحديثَ أحَدُ الأئمة عن واحدٍ عنه) [اليواقيت: ص ١٤٠ = (١٣٩)، والفهرس: ٣٣٥/١]، والله أعلم.

[١١]. فَصْلٌ
فِي دُخُولِ البُخَارِيِّ نَيْسَابُورَ على نِيَّةِ الاسْتِيطَانِ وَمَا امْتُحِنَ بِهِ بِسَبَبِ مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، وَخُرُوجِهِ مِنْهَا

قَالَ الحَاكِمُ: قَدِمَ البُخَارِيُّ نَيْسَابُورَ سَنَةَ خَمْسِينَ[1] وَمِئَتَيْنِ، فَأَقَامَ بِهَا خَمْسَ سِنِينَ يُحَدِّثُ على الدَّوَامِ.

قَالَ: فَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَامِدٍ البَزَّازَ يَقولُ: سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ يَقولُ: اذْهَبُوا إلى هَذَا الرَّجُلِ الصَّالِحِ العَالِمِ فَاسْمَعُوا مِنْهُ. قَالَ: فَذَهَبَ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَأَقْبَلُوا على السَّمَاعِ مِنْهُ، حَتَّى ظَهَرَ الخَلَلُ في مَجْلِسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، فَحَسَدَهُ؛ فَتَكَلَّمَ فيه بَعْدَ ذَلِكَ[2].

وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودٍ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الحَجَّاجِ يَقولُ: لَمَّا قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَيْسَابُورَ، ما رَأَيْتُ وَالِيًا وَلَا عَالِمًا/ فَعَلَ بِهِ أَهْلُ نَيْسَابُورَ ما فَعَلُوهُ بِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، اسْتَقْبَلُوهُ مَرْحَلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ في مَجْلِسِهِ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ غَدًا فَلْيَسْتَقْبِلْهُ، فَإِنِّي أَسْتَقْبِلُهُ. فَاسْتَقْبَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَامَّةُ عُلَمَاءِ نَيْسَابُورَ، فَدَخَلَ البَلَدَ، فَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: لا تَسْأَلُوهُ عن شَيْءٍ مِنَ الكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ [٢٥٠/ب]

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (خمس)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٣٠/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٤، على أنَّه خطأٌ بيِّنٌ.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٣٠/٢، وتاريخ دمشق: ٩١/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٦/١٩.

أَجَابَ بِخِلَافِ ما نَحْنُ عليه وَقَعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، وَشَمِتَ بِنَا كُلُّ نَاصِبِيٍّ وَكُلُّ رَافِضِيٍّ وَكُلُّ جَهْمِيٍّ وَكُلُّ مُرْجِئٍ بِخُرَاسَانَ. قَالَ: فَازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَى البُخَارِيِّ حَتَّى[1] امْتَلأَتِ الدَّارُ وَالسُّطُوحُ[2]، فَلَمَّا كان في اليَوْمِ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ مِنْ قُدُومِهِ قَامَ إِلَيهِ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّفْظِ بِالقُرْآنِ، فَقَالَ: أَفْعَالُنا[3] مَخْلُوقَةٌ، وَأَلْفَاظُنَا مِنْ أَفْعَالِنَا. قَالَ: فَوَقَعَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلَافٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَقُلْ. فَوَقَعَ بَيْنَهُمُ اخْتِلَافٌ، حَتَّى قَامَ بَعْضُهُمْ إِلى بَعْضِهِمْ، فَاجْتَمَعَ أَهْلُ الدَّارِ فَأَخْرَجُوهُمْ[4].

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ[5]: ذَكَرَ لِي جَمَاعَةٌ[6] مِنَ المَشَايِخِ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ لَمَّا وَرَدَ نَيْسَابُورَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ حَسَدَهُ بَعْضُ مَنْ كَانَ في ذَلِكَ الوَقْتِ مِنْ مَشَايِخِ نَيْسَابُورَ؛ لِمَا رَأَى مِنْ إِقْبَالِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَاجْتِمَاعِهِمْ[7]

---

(١) تصحَّفت في الأصل إلى: (يعني)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٣١/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٤.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (النطوع)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق ومقدمة الفتح.

(٣) في الأصل: (أفعاله)، والمثبت من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق ومقدمة الفتح.

(٤) ينظر تاريخ دمشق: ٩٢/٥٢-٩٣، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٨/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٦٩/١٩.

(٥) في أسامي مَن رَوى عنهم البخاريُّ في الصحيح: ص ٥٤- ٥٦، والحكاية منقولةٌ من طريقه في تاريخ دمشق: ٩١/٥٢- ٩٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٢- ٤٥٤، وتاريخ الإسلام: ٢٦٦/١٩، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٢٨/٢.

(٦) تصحَّفت العبارة في الأصل إلى: (ذكرت الجماعة)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٣٢/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٤.

(٧) في الأصل: (واجتماعه) بالإفراد، والتصويب من مصادر الرواية.

عَلَيْهِ، فَقَالَ لأَصْحَابِ الحَدِيثِ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ: اللَّفْظُ بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَامْتَحِنُوهُ. فَلَمَّا حَضَرَ النَّاسُ مَجْلِسَ البُخَارِيِّ، قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبدِ اللهِ، مَا تَقُولُ بِاللَّفْظِ فِي القُرْآنِ، مَخْلُوقٌ هُوَ أَمْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ/ البُخَارِيُّ وَلَمْ يُجِبْهُ -ثَلَاثًا- فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ البُخَارِيُّ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَفْعَالُ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، وَالامْتِحَانُ بِدْعَةٌ. فَشَغَّبَ الرَّجُلُ وَشَغَّبَ النَّاسُ، وَتَفَرَّقُوا عَنْهُ. [١/٢٥١]

وَقَالَ الحَاكِم: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أبي الهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الفِرَبْرِيُّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقولُ[1]: أَمَّا أَفْعَالُ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ؛ فَقَدْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالكٍ، عَن رِبْعِيٍّ، عَن حُذَيْفَةَ؛ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ»[2].

---

(١) في كتابه «خَلْق أفعال العِبَاد»: ص ٤٦، والنصُّ منقولٌ من طريق الحاكم في الأسماء والصفات للبَيْهَقيِّ: ٦/٢ = (٥٧٠)، والقضاء والقدر له: ص ٣٤٥ = (٩٢)، وتاريخ بغداد: ٣٠/٢- ٣١، وتاريخ دمشق: ٩٣/٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٤/١٢.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (ط عطا): ٨٨/١ = (٨٥)، والبَيْهَقيُّ في شُعَب الإيمان: ٢٠٩/١ = (١٩٠)؛ من طريقَين آخَرين عن عليِّ بن عَبدِ الله ابن المَدينيِّ، به.

وأخرجه البَزَّار في مسنده: ٢٥٨/٧ =(٢٨٣٧)، واللالَكَائيُّ في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة: ٥٣٩/٣ =(٩٤٣)، والبَيْهَقيُّ في الأسماء والصفات: ٧٤/١=(٣٧)، وابن مَنْدَه في التوحيد: (١٢٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣٤٩/٥٧؛ من طُرقٍ عن مَروانَ بن معاويةَ الفَزاريِّ، به.

وأخرجه المَحامِليُّ في أماليه: (٣٢٥)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة: (٣٥٧)، وابن عدي في الكامل: ١٩/٦ = (ترجمة فُضَيل بن سُلَيمان)، والقَطيعيُّ في جزء الألف دينار: (٢١٧)، والحاكم في المستدرك: ٨٨/١=(٨٦)، والبيهقي في القضاء والقدر: ص ٣٤٣- ٣٤٤=(٩١)؛ من طُرقٍ عن أبي مالكٍ سَعْد بن طارقٍ الأَشْجَعيِّ، به.

وَبِهِ؛ قَالَ[١]: وَسَمِعْتُ عُبَيدَ اللهِ[٢] بْنَ سَعِيدٍ يَقولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقولُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ.

قَالَ البُخَارِيُّ: حَرَكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَاكْتِسَابُهُمْ[٣] وَكِتَابَتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ، فَأَمَّا القُرْآنُ المُبِينُ المُثْبَتُ فِي المُصْحَفِ المَسْطُورِ، المُوعَى[٤] فِي القُلُوبِ؛ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[العنكبوت:٤٩]..

قَالَ: وَقَالَ [إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: أَمَّا الأَوْعِيَةُ؛ فَمَنْ يَشُكُّ أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ؟!][٥].

وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ ابْنُ الشَّرْقِيِّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ يَقُولُ: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ زَعَمَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ؛ لا يُجَالَسُ وَلَا يُكَلَّمُ، وَمَنْ ذَهَبَ بَعْدَ هَذَا إِلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ

---

(١) في كتابه «خَلْق أفعال العِبَاد»: ص ٤٧، والنصُّ منقولٌ من طريق الحاكم في القضاء والقدر للبَيْهَقيِّ: ص ٣٤٥=(٩٢)، وتاريخ بغداد: ٢/٣٠-٣١، وتاريخ دمشق: ٥٢/٩٣، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٤.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى (عَبد الله) مُكبَّراً، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤٣٢، ومقدمة فتح الباري: ص٦٨٥، وهو: عُبَيد الله بن سَعيد بن يحيى بن بُرْدٍ اليَشْكُريُّ مولاهم أبو قُدَامَةَ السَّرخسيُّ، ثقةٌ حافظٌ جَليلٌ، توفي سنةَ إحدى وأربعين ومئتين، ينظر لترجمته تهذيب الكمال: ١٩/٥٠.

(٣) تحرَّفت في الأصل إلى: (وألقابهم)، والتصويب من مصادر النقل موافقٌ لما في التغليق ومقدمة الفتح.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (للوعي).

(٥) ما بين المعقَّفتين بياضٌ في الأصل، ورَمَّمناه من تغليق التعليق ومقدمة الفتح موافقاً لما في مصدر الرواية.

فَاتَّهِمُوهُ؛ فَإِنَّهُ لا يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ[١].

قُلْتُ: لَقَدْ ظَلَمْتَ البُخَارِيَّ؛ فَهَذِهِ المَسْأَلَةُ -وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ الإِمْسَاكُ عَن الخَوْضِ فيهَا؛ كَمَا قَرَّرَ لَكُمْ إِمَامُكُمْ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ، وَعَادَى الحُسَيْنَ الكَرَابِيْسِيَّ[٢] بِسَبَبِهَا وَهَجَرَهُ؛ لِكَوْنِهِ تَكَلَّمَ فيهَا-/ فَمَنْ ذَا الَّذي يَزْعُمُ أَنَّ [٢٥١/ب] حَرَكَةَ اللِّسَانِ قَدِيمَةٌ؟! وَمَن الَّذي يَلْتَبِسُ عَلَيه الأَمْرُ [...][٣] بِالتَّلَفُّظِ؟!

وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَلَمْ يُصَرِّحِ البُخَارِيُّ قَطُّ بِقَوْلِهِ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ؛ لأَنَّهَا لَفْظَةٌ مُبْتَدَعَةٌ، بَلْ كان يُخْبِرُ فيتَبَرَّأُ مِنْهَا، وَيُكَذِّبُ مَنْ عَزَى إِلَيْهِ أَنَّهُ قَالَهَا:

قَرَأْتُ على فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنَجَّا بِدِمَشْقَ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ: أَنَّ الضِّيَاءَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبدِ الوَاحِدِ الحَافِظَ خَبَّرَهُمْ، عَن الحَافِظِ أبي طَاهِرٍ السِّلَفيِّ؛ قَالَ: [أَخْبَرَنَا][٤] المُبَارَكُ بْنُ عَبدِ الجَبَّارِ: أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبدِ اللهِ الغُنْجَارُ[٥]: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو أَحْمَدَ بْنَ نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيَّ الخَفَّافَ بِبُخَارَى يَقولُ: كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ أبي إِسْحَاقَ

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٢/٣١-٣٢، وتاريخ دمشق: ٥٢/٩٤، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٥-٤٥٦.

(٢) هو: الحُسَين بن عَلِيِّ بن يَزيدَ الكَرابِيسيُّ أبو عليٍّ البغداديُّ، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، توفي سنةَ خمسٍ وأربعين ومئتين، وقيل بعدَها، ينظر لترجمته سير أعلام النبلاء: ١٢/٧٩، وينظر تعليق الإمام الذهبيِّ على قضية الإمام البخاريِّ في السِّيَر أيضاً: ١١/٥٠٩ - ٥١١.

(٣) بياضٌ في الأصل بقدر كلمةٍ، ولعلَّ العبارةَ الصحيحةَ: (بحُدُوثِ التلَفُّظِ)، فالله أعلم، وينظر كلام المؤلف في هذا الصدَد في أثناء ترجمة نُعَيم بن حَمَّادٍ من تهذيب التهذيب: ١٠/٤١٢.

(٤) سقطت من الأصل، واستدركناها من تغليق التعليق: ٥/٤٣٣.

(٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (النجار)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في مقدمة فتح الباري: ص ٦٨٥.

القُرَشِيِّ[١] وَمَعَنا[٢] مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ، فَجَرَى ذِكْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ: سَمِعْتُهُ يَقولُ: مَنْ زَعَمَ أَنِّي قُلْتُ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَذَّابٌ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عبد اللهِ! قَدْ خَاضَ النَّاسُ في هَذَا وَأَكْثَرُوا فيهِ!؟ فَقَالَ: ليس إِلَّا ما أَقُولُ [لَكَ. قَالَ][٣] أَبُو عَمْرٍو الخَفَّافُ: فَأَتَيْتُ البُخَارِيَّ[٤]، فَنَاظَرْتُهُ في شَيْءٍ مِنَ الأَحَادِيثِ حَتَّى طَابَتْ نَفْسُهُ، فَقُلتُ[٥]: يَا أَبَا عَبدِ اللهِ! هَا هُنَا أَحَدٌ يَحْكِي عَنْكَ أَنَّكَ تَقُولُ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ!؟ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو[٦]! احْفَظْ ما أَقُولُ لَكَ، مَنْ زَعَمَ مِنْ أَهْلِ نَيْسَابُورَ -وَسَمَّى بِلَادًا[٧] كَثِيرَةً- أَنِّي قُلْتُ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَذَّابٌ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ، إِلَّا أَنِّي قُلْتُ: أَفْعَالُ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ[٨].

قُلْتُ: فَانْظُرْ كَيْفَ بَيَّنَ البُخَارِيُّ في هَذِهِ المَقَالَةِ/ تَوَرُّعًا عَنْهَا؛ لأَنَّهُ لَفْظٌ [١/٢٥٢] لَيسَ لَهُ فِيهِ سَلَفٌ، وَأَجَابَ بِمَا لَاحَ له مِنَ البَرَاهِينِ بِأَنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ،

---

(١) في الأصل: (القدسي)، والمثبت من تاريخ دمشق موافقٌ لما في تغليق التعليق ومقدمة الفتح، والذي في تاريخ بغداد وطبقات الحنابلة والسِّير وتاريخ الإسلام: (القيسي)، فليُحَرَّر.

(٢) في الأصل: (ومعه)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في التغليق ومقدمة الفتح.

(٣) تحرَّف ما بين المعقَّفتين في الأصل إلى: (المحال)!

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (النحاس)!

(٥) في الأصل: (فقال).

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (محمد).

(٧) تصحَّفت في الأصل إلى: (عددا).

(٨) ينظر تاريخ بغداد: ٣٢/٢، وتاريخ دمشق: ٩٥/٥٢- ٩٦، وطبقات الحنابلة لابن الفَرَّاء: ٢٥٧/٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٧/١٢ - ٤٥٨، وتاريخ الإسلام: ٢٦٨/١٩.

حَتَّى إِنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ سَيَّارٍ [المَرْوَزِيَّ][1] سَأَلَهُ أَنْ يَكُفَّ عن الجَوَابِ بِذَلِكَ، وَقَالَ لَهُ: نَحْنُ لا نُخَالِفُكَ، وَلَكِنَّ العَامَّةَ لا تَحْتَمِلُ هَذَا. فَقَالَ: إِنِّي أَخْشَى النَّارَ؛ أَنْ أُسْأَلَ عَن شَيْءٍ أَعْلَمُهُ حَقًّا أَنْ أَقُولَ غَيْرَهُ[2].

قُلْتُ: فَحَمَلَ الذُّهْلِيَّ حُبُّهُ الرِّئَاسَةَ عَلَى أَنْ آخَذَ البُخَارِيَّ بِلَازِمِ قَوْلِهِ، وَهَجَرَهُ إِلَى أَنْ أَوْجَبَ لَهُ الخُرُوجَ مِنْ نَيْسَابُورَ.

وَقَالَ الحَاكِمُ أَيْضًا: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ يَقولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ سَلَمَةَ يَقولُ: دَخَلْتُ عَلَى البُخَارِيِّ[3]، فَقُلتُ[4]: يَا أَبَا عبد اللهِ! إِنَّ هَذَا رَجُلٌ -يَعْنِي الذُّهْلِيَّ- مَقْبُولٌ بِخُرَاسَانَ، خُصُوصًا في هَذِهِ المَدِينَةِ، وَقَدْ لَجَّ في هَذَا الحَدِيثِ حَتَّى لا يَقْدِرَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يُكَلِّمَهُ فيه، فَمَا[5] تَرَى؟ فَقَبَضَ على لِحْيَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[غافر:٤٤] اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أُرِد المُقَامَ بِنَيْسَابُورَ أَشَرًا وَلَا بَطَرًا، وَلَا طَلَبًا لِلرِّيَاسَةِ، وَإِنَّمَا أَبَتْ عَلَيَّ نَفْسِي -يَعْنِي[6]- الرُّجُوعَ إلى الوَطَنِ؛ لِغَلَبَةِ

---

(١) بياضٌ في الأصل بقدر كلمةٍ، رَمَّمناه بما يلائِمُ السِّياقَ، والله أعلم.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٦٢.

(٣) تصحَّفت في الأصل إلى: (النحاس)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤٣٤، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٥.

(٤) في الأصل: (فقال).

(٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (كما)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٥/٤٣٤، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٥.

(٦) كذا في الأصل، وليست في مصادر الرواية ولا في تغليق التعليق ولا في مقدمة الفتح، وأُراها تردُّدَ نظرٍ من الناسخ مع الهامش الآتي نقلُه من الأصل، والله أعلم.

المُخَالِفِينَ[١]، فَقَدْ قَصَدَنِي هَذَا الرَّجُلُ حَسَدًا لِمَا آتَانِي اللهُ لا غَيْرَ. ثُمَّ قَالَ: يَا أَحْمَدُ، إِنِّي خَارِجٌ غَدًا؛ لِتَتَخَلَّصُوا مِنْ حَدِيثِهِ لأَجْلِي[٢].

قَالَ الحَاكِمُ: سَمِعْتُ أَبَا الوَلِيدِ حَسَّانَ بْنَ مُحَمَّدٍ الفَقِيهَ يَقولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ نُعَيْمٍ يَقولُ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ -لَمَّا وَقَعَ فِي شَأْنِهِ ما وَقَعَ- عن الإِيمَانِ؛ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَفْضَلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ/ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ، [٢٥٢/ب] عَلَى هَذَا حَيِيتُ، وَعَلَيه أَمُوتُ، وَعَلَيه أُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ[٣].

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَبدِ اللهِ ابْنُ الأَخْرَمِ: لَمَّا قَامَ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ وَأَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ عن مَجْلِسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ بِسَبَبِ البُخَارِيِّ، قَالَ الذُّهْلِيُّ: لا يُسَاكِنُنِي هَذَا الرَّجُلُ فِي البَلَدِ. فَخَشِيَ البُخَارِيُّ وَسَافَرَ[٤].

---

(١) في هامش الأصل: (يَعْنِي أَهْلَ الرَّأْيِ)اهـ، ومرادُ الإمام البخاريِّ: أنَّه عادَ إلى بلادِه لِيَنْشُرَ فيها العِلمَ النافعَ من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة وآثار السَّلَف الصالح؛ رَدْعاً لمخالِفي الحقِّ من أهل البِدع والضلالات المنتشرين في بلاده وجوداً أو فِكْراً، والله أعلم.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٩، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٦٩.

(٣) ينظر تغليق التعليق: ٥/٤٣٤- ٤٣٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٦، وتهذيب التهذيب: ٩/٤٥.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٦٠، وفيه أنَّ ابنَ الأَخْرَمِ قال: (سمعتُ أصحابَنا يَقُولُونَ: لَمَّا قَامَ...).

[١٢]. ذِكْرُ رُجُوعِ البُخَارِيِّ إلى بُخَارَى وَمِحْنَتِهِ مَعَ أَمِيرِهَا خَالِدِ بْنِ أَحْمَدَ وَإِخْرَاجِهِ مِنْهَا، وَوَفَاتِهِ غَرِيبًا

قَرَأْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنَجَّا، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ[١] ابْنِ قُدَامَةَ: أَنَّ أَبَا عَبدِ اللهِ الحَافِظَ[٢] أَخْبَرَهُ، عن السِّلَفِيِّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ البَرَدَانِيُّ: أَخْبَرَنَا هَنَّادٌ النَّسَفِيُّ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الحَافِظُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ المُقْرِئَ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدِ بَكْرَ بْنَ مُنِيرٍ[٣] يَقولُ: بَعَثَ الأَمِيرُ خَالِدُ بْنُ أَحْمَدَ الذُّهْلِيُّ وَالِي بُخَارَى[٤] إلى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَن:

---

(١) هكذا في الأصل، وهو موافقٌ لما في لسان الميزان: ١٢٢/٣ (ط الهند) = ٢٠٦/٤ (ط أبي غُدَّة)، والذي في تغليق التعليق ٤٣٩/٥: (عن أبي الفضل)، وهو الأَشْهَرُ في كُنية قاضي القضاة تقيِّ الدِّين سُلَيمانَ بن حَمْزَةَ بن أحمد بن عُمَرَ ابن قُدامةَ الصالِحيِّ، فلعلَّه كان يُكنى بأبي الفَضْل وبأبي الرَّبيع معاً، ينظر لترجمته ذيل طبقات الحنابلة لابن رَجَب: ٣٩٨/٤، والدرر الكامنة: ١٤٦/٢.

(٢) هو الحافظ الكبير: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الضِّياءُ المقدسيُّ، ينظر لترجمته سير أعلام النبلاء: ١٢٦/٢٣.

(٣) تصحَّفت العبارة في الأصل إلى: (أبا سعد بكر بن نمير)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٧، وينظر لترجمته الإكمال: ٢٩٣/٧.

(٤) هو: خالد بن أحمد بن خالد بن حَمَّاد الذُّهْلِيُّ أبو الهَيْثَم البخاريُّ، أحَدُ الوُلاة الصالحين، طلَب العلمَ وعُنِيَ بتحصيله، وأَنْفَقَ على الطَّلَب والطَّلبة الكثيرَ واعتنى بالعلماء وقرَّبَهم إليه، وكان يَمشي إلى مجالِس العِلم على قَدَمَيه، لكنْ زَلَّت به بطانَةُ السُّوء إلى الخطأ في حقِّ الإمام البخاريِّ وإلَّا فقد نقل الخطيب البغداديُّ في «موضح أوهام الجمع والتفريق» ٧/١- عن الحافظ صالح جزرة ما يدلُّ على اعتناء خالدٍ بعلم الإمام البخاريِّ وحرصه على تحصيل كتبه، وينظر لترجمته تاريخ بغداد: ٣١٤/٨، وسير أعلام النبلاء: ١٣٧/١٣.

احْمِلْ إِلَيَّ كِتَابَ «الجَامِعِ» وَ«التَّارِيخِ» وَغَيْرَهُمَا؛ لأَسْمَعَ مِنْكَ. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ لِرَسُولِهِ: أَنَا لا أُذِلُّ العِلْمَ! وَلَا أَحْمِلُهُ إِلى أَبْوَابِ السَّلَاطِينِ! فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلى شَيْءٍ مِنْهُ فَلْيَحْضُرْنِي فِي مَسْجِدِي أَوْ فِي دَارِي، فَإِنْ لَمْ يُعْجِبْكَ هَذَا فَأَنْتَ سُلْطَانٌ، فَامْنَعْنِي مِنَ المَجْلِسِ؛ لِيَكُونَ لِي عُذْرٌ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ لِأَنِّي لَا أَكْتُمُ العِلْمَ. قَالَ: فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ الوَحْشَةِ بَيْنَهُمَا(١).

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الشِّيرَازِيُّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو عَبدِ اللهِ البُخَارِيُّ بُخَارَى نُصِبَتْ لَهُ القِبَابُ عَلَى فَرْسَخٍ مِنَ/ البَلَدِ، وَاسْتَقْبَلَهُ عَامَّةُ أَهْلِ [١/٢٥٣] البَلَدِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَذْكُورٌ، وَنُثِرَ عَلَيه الدَّنَانِيرُ وَالدَّرَاهِمُ، فَبَقِيَ مُدَّةً. قَالَ: ثُمَّ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَمِيرِ، فَأَمَرَهُ بِالخُرُوجِ مِنْ بُخَارَى. قَالَ: فَتَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبدِ اللهِ! كَيْفَ تَرَى هَذَا اليَوْمَ مِنَ اليَوْمِ الَّذي نُثِرَ عَلَيْكَ ما نُثِرَ؟! فَقَالَ:

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٣٣/٢، وتاريخ دمشق: ٩٦/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٦٤/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٦٤/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٧١/١٩.

وأُرى -والله أعلم- أنَّ دافعَ خالدٍ الذُّهليِّ إلى دَعوة الإمام البخاريِّ لحضور قَصْرِه كان لإظهار كرامته وإعلانِ الترحيب بقدومِه إلى بُخارَى، فوقع بينَهما سُوءُ تفاهُمٍ استغَلَّه حُسَّادُ الإمام البخاريِّ فأَنْضَجُوا به شِواءَ فتنَتِهم -والله من ورائهم مُحيطٌ- فأَوْغَروا صَدْرَ خالدٍ عليه فسَوَّلُوا له معاداتَه، كما سيأتي قريباً، ولعلَّهم أفهَموا خالداً أنَّ امتناعَ الإمام البخاريِّ عن المجيء إليه هو على معنى الاستخفاف به وعدم احترامِه؛ فقد قال محمَّدُ بن حُرَيثِ بن أبي الوَرْقاء (ابن أحَد المتواطِئين على الفتنة) في سِياق كلامِه عن حال خالدٍ فيما نقلَه الخطيب البغداديُّ عنه في تاريخ بغداد ٣١٤/٨؛ قال: (كان نَصْرَك البغداديُّ يُفِيدُ خالدَ بنَ أحمدَ الأميرَ ببُخارى عَن ستِّ مئةِ مُحَدِّثٍ، غيرَ أَنَّ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ جَلَسَ عنه ببُخَارَى **وَأَظْهَرَ الاسْتِخْفَافَ به**، فاعْتَلَّ عَلَيه خَالِدٌ باللَّفْظِ فنَفَاه من بُخارَى، حتى ماتَ في بَعْض قُرَى سَمَرْقَنْدَ) اهـ، وفي كلامه ظِلالٌ من تَحريشِ والدِه، فتأمَّل.

لَا أُبَالي إِذَا سَلِمَ لِي دِينِي. قَالَ: فَخَرَجَ إِلى بِيكَنْدَ[1].

قُلْتُ: وَرَجَعَ مِنْهَا إِلى سَمَرْقَنْدَ، فَأَقَامَ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَاهَا يُقالُ لَهَا: خَرْتَنْكَ[2].

وَكَانَ الَّذي أَعَانَ الأَمِيرَ على إِخْرَاجِهِ أَنَّهُ كَاتَبَ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الذُّهْلِيُّ: أَنَّهُ تَكَلَّمَ عِنْدَنَا في مَسْأَلَةٍ مُبْتَدَعَةٍ، فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ نَيْسَابُورَ. فَأَمَرَ الأَمِيرُ أَهْلَ البَلَدِ أَنْ يَنْقَطِعُوا عن البُخَارِيِّ، فَأَبَوْا، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ كِتَابَ

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٦٣ - ٤٦٤، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٧٠ - ٢٧١.

وقد دَمَجَ المؤلف فيما نَقَلَه مُلَخِّصاً ها هنا سِياقَ حكايَتَين معاً؛ فإنَّ حكايةَ الشِّيرازيِّ عمَّن حدَّثَه تنتهي عندَ قولِه: (بالخُروج مِن بُخارى)، أمَّا تتِمَّةُ الحكاية فهي من كلام إبراهيمَ بنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ فقد قال أحمدُ بن مَنصور بعدَ الحكاية الأولى: (فحَدَّثني بعضُ أصحابِنا عَن إبراهيمَ بنِ مَعْقِلٍ النَّسَفيِّ؛ قال: رأَيتُ محمَّد بنَ إسماعيلَ في اليومِ الذي أُخرِجَ فيه مِن بُخَارَى، فتقَدَّمتُ إليه...) إلى آخرِ الحكاية وفيها زيادةٌ في مصادر النقل، وقد تنبَّه المؤلف إلى هذا الخطأ فحَذَف العِبارةَ من قولَه: (قال: فتقدَّمتُ إليه) إلى قوله: (إذا سَلِم لي دِيني) من النصِّ حينَ نقلَه في تغليق التعليق: ٥/٤٣٩، وفي مقدمة فتح الباري: ص ٦٨٧، هذا وقد علَّق الإمامُ الذَّهبيُّ على هذه الحكاية فقال: (هذه حكايةٌ شاذَّةٌ مُنْقَطِعةٌ).

(٢) قال الحافظُ جَعفرٌ المستَغْفِريُّ متحدِّثاً عن الإمام البخاريِّ في تنقُّله هذا: (دَخلَ نَسَفَ سنةَ ستٍّ وخمسينَ، وحدَّث بها بجامعه الصحيح، وخَرَج إلى سَمَرْقَنْدَ لعَشْرٍ بَقِينَ مِن رَمَضَانَ، وماتَ بِخَرْتَنْكَ ليلةَ الفِطْرِ) اهـ، ينظر تاريخ الإسلام: ١٩/٢٥٠، ومن اللطائف الجديرة بالتسجيل ما نَقَلَه الإمام الذهبيُّ -في سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٦٥، وفي تاريخ الإسلام: ١٩/٢٧٢ - عن محمَّد بن واصِلٍ البِيْكَنْدِيِّ؛ أنه قال: (مَنَّ اللهُ عَلَينا بِخُرُوجِ أَبي عَبدِ الله ومُقَامِه عِنْدَنا؛ حَتَّى سَمِعْنا مِنه هذه الكُتُبَ، وإلَّا مَن كَانَ يَصِلُ إليهِ! وبِمُقامِه في هذه النَّوَاحِي - فَرَبْرَ وبِيْكَنْدَ - بَقِيَتْ هذه الآثارُ فِيها، وَتَخَرَّجَ الناسُ به) اهـ، ولله دَرُّ أبي الطَّيِّب حينَ قال:

بِذا قَضَت الأَيَّامُ مَا بَينَ أَهْلِها مَصائِبُ قَومٍ عندَ قَومٍ فَوَائِدُ!

مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، فَقَصَّرُوا عَنْهُ[١]، وَتَعَصَّبَ عليه حُرَيْثُ بنُ أبي الوَرْقَاءِ إِمَامُ أَهْلِ الرَّأْيِ بِبُخَارَى بِسَبَبِ المَذْهَبِ إلى أَنْ أُخْرِجَ مِنَ البَلَدِ[٢].

قَالَ الحَاكِمُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ العَبَّاسِ الضَّبِّيَّ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ أبي عَمْرٍو الحَافِظَ يَقولُ: كانَ سَبَبَ مُفَارَقَةِ أبي عَبدِ اللهِ البَلَدَ أَنَّ خَالدَ بْنَ أَحْمَدَ -أَمِيرَ بُخَارَى نِيَابَةً عن الطَّاهِرِيَّةِ[٣]- سَأَلَهُ أَنْ يَحْضُرَ مَنْزِلَهُ فيقْرَأَ «الجَامِعَ» وَ«التَّارِيخَ» عَلَى أَوْلَادِهِ، فَامْتَنَعَ، فَرَاسَلَهُ أَن: اجْمَعْ أَوْلَادِي مَجْلِسًا لَا يَحْضُرُهُ[٤] غَيْرُهُمْ، فَامْتَنَعَ؛ فَقَالَ: لَا يَسَعُنِي أَنْ أَخُصَّ[٥] بِالسَّمَاعِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ،

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٦٣، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٧٠.

(٢) قال سَهْلُ بن شَاذَوَيْهِ: (كانَ محمدُ بن إسماعيلَ يَسْكُنُ سِكَّةَ الدِّهْقَانِ، وكانَ جَماعةٌ يَخْتَلِفونَ إليه، يُظْهِرُونَ شِعَارَ أَهلِ الحديث: مِن إِفْرادِ الإقامَةِ ورَفْعِ الأَيدي في الصلاة وغيرِ ذلك، فقال حُرَيثُ بنُ أبي الوَرْقَاء وغيرُه: هذا رَجُلٌ مُشَغِّبٌ، وهو يُفْسِدُ عَلَينا هذه المدينةَ، وقَد أَخْرَجَه مُحَمَّدُ بنُ يحيى مِن نَيْسابُورَ، وهو إِمامُ أهلِ الحديث. فاحْتَجُّوا عَلَيه بابنِ يحيى، واستَعَانوا عَلَيه بالسُّلطان في نَفْيِهِ من البَلَد، فأُخْرِجَ، وكانَ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ وَرِعاً، يَتَجَنَّبُ السُّلْطانَ ولَا يَدْخُلُ عَلَيهم) اهـ، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٦٥.

(٣) كانت الولاية على بلاد ما وراء النَّهر زَمَن المأمون إلى الأمير أبي طَلْحةَ طاهِر بن الحُسَين بن مُصْعَب الخُزَاعيِّ (المتوفَّى سنةَ سَبْعٍ ومئتين)؛ جَزاءً لوقفته إلى جانب المأمون في حربِه على الخلافة ضِدَّ أخيه الأمين، ثم استمرَّت الولاية مَوروثةً لأبناء طاهرٍ؛ فسُمِّيت الدولة باسمهم، ينظر سير أعلام النبلاء: ١٠/١٠٨ و٦٨٤، وكان الأمير على تلك النواحي في زمن الحادثة المذكورة هو طاهر بن محمَّد بن عَبدِ الله بن طاهرٍ، ينظر تاريخ اليعقوبي: ٢/٥٠٢.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (ليحضره)؛ فقلَبَت المعنى، والعبارة في مصادر الرواية: (أنْ يَعقِدَ مَجْلِساً لأَولادِهِ...)، وهي بمعنًى.

(٥) تصحَّفت في الأصل إلى: (أحضر)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في مقدمة فتح الباري: ص ٦٨٨.

[٢٥٣/ب] فَاسْتَعَانَ خَالِدُ بْنُ أَحْمَدَ(١) بِحُرَيْثِ بنِ أبي الوَرْقَاءِ/ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ بُخَارَى حَتَّى تَكَلَّمُوا فِي البُخَارِيِّ، فَنَفَاهُ عن البَلَدِ. قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ؛ فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَرِهِمْ ما قَصَدُونِي بِهِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ وَأَهَالِيهِمْ. فَأَمَّا خَالِدٌ؛ فَلَمْ يَأْتِ عَلَيه إِلَّا أَقَلُّ مِنْ شَهْرٍ حَتَّى وَرَدَ أَمْرُ الطَّاهِرِيَّةِ بِأَنْ يُنَادَى عَلَيْهِ، فَنُودِيَ عَلَيْهِ وَهُوَ عَلَى أَتَانٍ، فَأُخْرِجَ عَلَى إِكَافٍ(٢)، ثُمَّ صَارَ أَمْرُهُ إلى ما اشْتَهَرَ - يَعْنِي مِن الذُّلِّ وَالحَبْسِ - إِلى أَنْ مَاتَ بِبَغْدَادَ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ(٣). وَأَمَّا حُرَيْثُ بنُ أبي الوَرْقَاءِ؛ فَإِنَّهُ ابْتُلِيَ بِأَهْلِهِ، فَرَأَى فيهَا ما يَجِلُّ عن الوَصْفِ. وَأَمَّا فُلَانٌ - أَحَدُ القَوْمِ، وَسَمَّاهُ(٤) - فَإِنَّهُ ابْتُلِيَ بِأَوْلَادِهِ، فَأَرَاهُ اللهُ فيهِمُ البَلَايَا(٥).

[قَالَ وَرَّاقُهُ: وَكانَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يقولونَ لَهُ](٦): إِنَّ فُلَانًا يَقَعُ

---

(١) انقلَب اسمُه في الأصل إلى: (أحمد بن خالد)، والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٤٠/٥، ومقدمة فتح الباري.

(٢) الإكَافُ: ما يوضَعُ على ظَهر الحِمار عندَ ركوبه، كالسَّرْج للخَيل، ينظر تاج العروس: (أ ك ف).

(٣) كان خالدٌ قد خَرَج على ولاية ابن طاهرٍ مع يعقوب بن الليث الصَّفَّار، ثم إنَّه دَخَل بغدادَ سنةَ تِسْعٍ وسِتِّينَ ومئتين في طريقه إلى الحَجِّ، فأَخَذَه المُوَفَّقُ بن المتوكِّل أخو الخليفةِ المُعْتَمِدِ فسَجَنَه، فمات في حَبْسِه ذاك سنةَ سَبْعينَ ومئتين، ينظر وفيات الأعيان: ١٩٠/٤، وتاريخ الإسلام: ٨٣/٢٠.

(٤) لعلَّه -والله أعلم- محمَّدُ بنُ أحمدَ (وهو الفقيه أبو حَفصٍ الكبير) بنِ حَفْصِ بنِ الزِّبْرِقان العِجْليُّ مولاهم أبو عَبدِ الله البخاريُّ؛ ففي ترجمته أنَّه هو الذي باشَرَ إخراجَ الإمام البخاريِّ إلى بعضِ رِباطات بُخارَى عندَما أمَرَ أميرُها بخروجِه، وكان قد رافَقَ الإمامَ البخاريَّ في أيام طلبه للعلم مُدَّةً، ينظر سير أعلام النبلاء: ٦١٧/١٢، وتاريخ الإسلام: ١٥٣/٢٠.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٣٣/٢، وتاريخ دمشق: ٩٧/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٦٥/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٦٤/١٢ - ٤٦٥، وتاريخ الإسلام: ٢٧١/١٩.

(٦) ما بين المعقَّفتين سَقطَ من الأصل، ولا تستقيمُ العبارةُ إلَّا به، وقد استدركناه من سير أعلام النبلاء: ٤٦١/١٢.

فيكَ!؟ فيقولُ: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[النساء:٧٦]. ويَقولُ: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾[فاطر:٤٣].

قَالَ(١): وَسَمِعْتُهُ يَقولُ: لَمْ يَتَعَرَّضْ لَنَا أَحَدٌ قَطُّ مِنْ أَفْنَاءِ النَّاسِ(٢) إِلَّا رُمِيَ بِقَارِعَةٍ وَلَمْ يَسْلَمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ(٣): سَمِعْتُ عَبدَ القُدُّوسِ بْنَ عَبدِ الجَبَّارِ السَّمَرْقَنْدِيَّ يَقولُ: خَرَجَ البُخَارِيُّ إِلى خَرْتَنْكَ -قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى سَمَرْقَنْدَ- وَكَانَ لَهُ فِيهَا أَقْرِبَاءُ، فَنَزَلَ عِنْدَهُمْ، فَسَمِعْتُهُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالي -وَقَدْ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ- يَدْعُو، يَقولُ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ. قَالَ: فَمَا تَمَّ الشَّهْرُ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، وَقَبْرُهُ بِخَرْتَنْكَ.

قُلْتُ: هِيَ بِفَتْحِ الخَاءِ المُعْجَمَةِ، وَإِسْكانِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ التَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقٍ، وَإِسْكانِ النُّونِ، وَبَعْدَهَا/ كَافٌ(٤). [١/٢٥٤]

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ أبي حَاتِمٍ وَرَّاقُ البُخَارِيِّ(٥): سَمِعْتُ أَبَا مَنْصُورٍ غَالِبَ

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٦١/١٢.

(٢) أيْ: مِن عَوامِّ الناسِ ومَغْموريهم، ينظر الصِّحاح: ٢٤٥٧/٦ = (فنى).

(٣) في «أسامي مَن رَوَى عنهم البخاريُّ في الصحيح»: ص ٦٠، والنصُّ منقولٌ من طريقه في تاريخ بغداد: ٣٤/٢، وتاريخ دمشق: ٩٧/٥٢- ٩٨، وتهذيب الكمال: ٤٦٦/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٣/١٢ و٤٦٦، وتاريخ الإسلام: ٢٧٢/١٩، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٣٢/٢.

(٤) ينظر الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٧٩/٥، ومعجم البلدان: ٣٥٦/٢، وقال الدكتور عامر حسن صبري في تعليقه على النصِّ السالِف في كتاب «أسامي مَن رَوَى عنهم البخاريُّ في الصحيح»: (وقد زُرْتُ هذه القريةَ، وهي تَبعُدُ عن سَمَرْقَنْدَ عِشرينَ كيلاً، وتُسَمَّى اليومَ: قرية خواجة إسماعيل) اهـ.

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٦٦/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٧٢/١٩، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٣٣/٢.

بْنَ جِبْرِيلَ -وَهُوَ الَّذي نَزَلَ عَلَيه أَبُو عَبدِ اللهِ البُخَارِيُّ بِخَرْتَنْكَ[١]- يَقولُ: إِنَّهُ أَقَامَ أَيَّامًا، فَمَرِضَ، وَاشْتَدَّ بِهِ المَرَضُ، حَتَّى وُجِّهَ إِلَيْهِ رَسُولٌ مِنْ سَمَرْقَنْدَ لِيَخْرُجَ إِلَيْهِمْ[٢]، فَلَمَّا وَافَى تَهَيَّأَ لِلرُّكُوبِ، وَلَبِسَ خُفَّيهِ وَتَعَمَّمَ، فَلَمَّا مَشَى قَدْرَ عِشْرِينَ خُطْوَةً أَوْ نَحْوَهَا، وَأَنَا آخِذٌ بِعَضُدِهِ، وَرَجُلٌ آخَرُ مَعِي؛ نَقُودُهُ إِلى الدَّابَّةِ لِيَرْكَبَهَا، فَقَالَ رحمه الله: أَرْسِلُونِي؛ فَقَدْ ضَعُفْتُ. فَدَعَا بِدَعْوَاتٍ، وَاضْطَجَعَ، فَقَضَى، فَسَالَ مِنْهُ عَرَقٌ لَا يُوصَفُ، وَكَانَ أَوْصَانَا أَنْ نُكَفِّنَهُ في ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيسَ فيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، فَفَعَلْنَا، فَلَمَّا دَفَنَّاهُ فَاحَ مِن تُرَابِ قَبْرِهِ رَائِحَةٌ غَالِيَةٍ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، فَدَامَ ذَلِكَ أَيَّامًا، ثُمَّ عَلَتْ سَوَارِيَ بِيضٌ في السَّمَاءِ مُسْتَطِيلَةٌ بِحِذَاءِ قَبْرِهِ، وَجَعَلَ النَّاسُ تَجِيءُ إِلى القَبْرِ وَيَرْفَعُونَ مِنْ تُرَابِهِ إِلى أَنْ حَوَّقْنَا[٣] عَلَيهِ خَشَبًا مُشَبَّكًا، وَأَمَّا رِيحُ الطِّيبِ فَدَامَ أَيَّامًا كَثِيرَةً، وَظَهَرَ عِنْدَ مُخَالِفِيهِ أَمْرُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَأَظْهَرُوا النَّدَمَ وَالتَّوْبَةَ.

قَالَ الوَرَّاقُ: وَلَمْ يَعِشْ أَبُو مَنْصُورٍ غَالِبٌ[٤] بَعْدَهُ إِلَّا القَلِيلَ، وَأَوْصَى أَنْ يُدْفَنَ إِلى جَانِبِهِ.

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (بخراسان)، والتصويب من تغليق التعليق: ٤٤٠/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٨.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (إليه)، والتصويب من مقدمة الفتح.

(٣) التَّحويقُ: الإحاطَةُ، ينظر تاج العروس: (ح و ق)، والذي في مصادر الرواية: (فنَصَبْنا)، والذي في تغليق التعليق ومقدمة الفتح: (جَعَلْنا)، والمعنى واحدٌ.

(٤) في الأصل: (غالباً)، وهو خطأ، وينظر لترجمة غالبٍ المتَّفق والمفترَق للخطيب البغداديِّ: ١٧٦٤/٣.

وَقَالَ الوَرَّاقُ[١]: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ[٢] يَقولُ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَاتِمٍ الخُلْقَانِيَّ في النَّوْمِ، وَأَنَا أَعْرِفُ أَنَّهُ مَيِّتٌ، فَسَأَلْتُهُ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ: رَأَيْتُهُ. وَأَشَارَ إلى السَّمَاءِ إِشَارَةً كَادَ أَنْ يَسْقُطَ مِنْهَا؛ لِعُلُوِّ مَا يُشِيرُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَكِّيٍّ/ الجُرْجَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبدَ الوَاحِدِ بْنَ آدَمَ [٢٥٤/ب]
الطَّوَاوِيسِيَّ يَقولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في النَّوْمِ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُوَ وَاقِفٌ في مَوْضِعٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَقُلْتُ: ما وُقُوفُكَ يَا رَسُولَ اللهِ هُنَا؟ قَالَ: أَنْتَظِرُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ. فَلَمَّا كان بَعْدَ أَيَّامٍ بَلَغَنِي مَوْتُهُ، فَنَظَرْتُ[٣] فَإِذَا هُوَ قَدْ مَاتَ في السَّاعَةِ التِي رَأَيْتُ فيهَا النَّبِيَّ ﷺ[٤].

قَالَ مَهِيبُ بْنُ سُلَيْمٍ الكَرْمِينِيُّ[٥]: مَاتَ البُخَارِيُّ لَيْلَةَ السَّبْتِ، لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ، سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ[٦].

وَهَكَذَا قَالَ الحَسَنُ بْنُ الحُسَيْنِ البَزَّازُ في تَارِيخِ وَفَاتِهِ، قَالَ: وَعَاشَ

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء: ٤٦٨/١٢، وتاريخ الإسلام: ٢٧٣/١٩.

(٢) كذا في الأصل، والذي في مصدر الرواية: (أبا ذَرٍّ)، ولم يتحرَّر لي الصوابُ.

(٣) تحرَّفت في الأصل إلى: (فسرت)، والتصويب من سير أعلام النبلاء موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٤١/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٨، والذي في سائر مصادر الرواية: (فنظرنا).

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٣٤/٢، وتاريخ دمشق: ٩٨/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٦٦/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٦٨/١٢.

(٥) تصحَّف في الأصل إلى: (منهب بن سلم الكرابيسي)! والتصويب من مصادر الرواية موافقٌ لما في تغليق التعليق: ٤٤١/٥، ومقدمة فتح الباري: ص ٦٨٨.

(٦) ينظر «الإرشاد» للخليليِّ: ٩٥٩/٣، وتاريخ بغداد: ٣٤/٢، وتاريخ دمشق: ٩٨/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٦٧/٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٦٨/١٢، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٣٢/٢.

اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ سَنَةً إِلَّا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا(١).

وَفِي هَذِهِ السَّنَةِ أَرَّخَهُ ابْنُ قَانِعٍ(٢) وَابْنُ زَبْرٍ(٣) وَغَيْرُهُمَا(٤).

وَنَقَلَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ الاتِّفَاقَ عَلَيْهِ(٥).

قُلْتُ: وَقَدْ ظَفِرْتُ بِشَارِدَةٍ بَارِدَةٍ: ذَكَرَ مَسْلَمَةُ بْنُ(٦) قَاسِمٍ الأَنْدَلُسِيُّ [فِي «صِلَتِهِ»](٧): أَنَّ البُخَارِيَّ تُوُفِّي يَوْمَ السَّبْتِ مُسْتَهَلَّ رَجَبٍ سَنَةَ خَمْسٍ

---

(١) ينظر «أسامي مَن روَى عنهم البخاريُّ في الصحيح»: ص ٦٢، والكامل لابن عَديٍّ: ١٣١/١، وتاريخ بغداد: ٦/٢، وتاريخ دمشق: ٥٥/٥٢، وتهذيب الكمال: ٤٣٨/٢٤، وهذه الزيادة من كلام البَزَّاز في تحديد سنِّ الإمام البخاريِّ قد قالها أيضاً مَهِيبُ بنُ سُلَيمٍ آخرَ النصِّ المنقولِ عنه قبلَ هذا، كما في «إرشاد» الخليليِّ وطبقات الشافعية الكبرى، ومن الجَدير بالذِّكر أنَّ زَنْجَوَيه بن محمَّد اللَّبَّادَ -راوي «التاريخ الصغير» عن الإمام البخاريِّ- قد وافقهما على تحديد تاريخ وفاة الإمام البخاريِّ؛ في زوائده آخرَ «التاريخ الصغير»: ٣٩٨/٢، ووافَقَهم أيضاً المُسْتَنِيرُ بن عَتِيقٍ [كما في تاريخ دمشق: ٥٥/٥٢]، وقد ذكرَ زَنْجَوَيه والبَزَّازُ أنَّ وفاتَه كانت عندَ صلاة العشاء، وأنَّه دُفِنَ من غدِه بعدَ صلاة الظُّهر، رحمه الله.

(٢) ينظر السابق واللاحق للخطيب البغداديِّ: ص ١٩٠، وتاريخ دمشق: ٩٨/٥٢.

(٣) ينظر مولد العلماء ووفياتهم: ٥٦٤/٢، ونقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٩٨/٥٢.

(٤) منهم: الإمامُ ابنُ حِبَّانَ في «ثقاته»: ١١٣/٩، وأبو الحُسَين ابنُ المُنادي [كما في مقدمة فتح الباري: ص ٦٨٨]، وأبو عبد الله الغُنْجارُ في «تاريخ بُخارى» [كما في تاريخ دمشق: ٥٣/٥٢]، وأبو نَصْرٍ الكَلَاباذيُّ في «رجال صحيح البخاريِّ»: ٢٦/١، وجَعفرٌ المُسْتَغْفِريُّ [كما في تاريخ الإسلام: ٢٥٠/١٩]، والخطَّابي في مقدِّمة كتابه «أعلام الحديث»، والخطيب البغداديُّ في السابق واللاحق: ص ٦٩، وأبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح: ٢٨٢/١، وابن خَيْرٍ الإشْبيليُّ في فهرسته: ص ٨٣، وأبو سَعْدٍ السَّمْعانيُّ في الأنساب: ٧٩/٥ = (الخَرْتَنْكِيُّ)، وسائر مَن ترجم للإمام البخاريِّ مِن بَعدِهم.

(٥) ينظر تهذيب الأسماء واللغات: ٨٦/١، وشرح صحيح البخاريِّ للنَّوَويِّ: ص ٤.

(٦) تصحَّفت في الأصل إلى: (أن).

(٧) مكانَ ما بين المعقَّفتين في الأصلِ كَلِمَةٌ غيرُ واضحةٍ، والمثبت -اجتهاداً- هو الأقرب للسِّياق، والله أعلم.

وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ.

قُلْتُ: وَهُوَ خَطَأٌ فَاحِشٌ، لَمْ أَذْكُرْهُ إِلَّا لِغَرَابَتِهِ(١).

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ الغَسَّانِيُّ فِي كِتَابِ «تَقْيِيدِ المُهْمَلِ»(٢): أَخْبَرَنَا(٣) أَبُو الفَتْحِ نَصْرُ بْنُ الحَسَنِ التُّنْكُـتِيُّ(٤) السَّمَرْقَنْدِيُّ -قَدِمَ عَلَيْنَا(٥) بَلَنْسِيَةَ عَامَ أَرْبَعَةٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ- قَالَ: قَحَطَ المَطَرُ عِنْدَنَا بِسَمَرْقَنْدَ فِي بَعْضِ الأَعْوَامِ، فَاسْتَسْقَى النَّاسُ مِرَارًا فَلَمْ يُسْقَوْا، فَأَتَى رَجُلٌ صَالِحٌ مَعْرُوفٌ بِالصَّلَاحِ إِلَى قَاضِي سَمَرْقَنْدَ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي رَأَيْتُ/ رُؤْيَا، أَعْرِضُهُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: [١/٢٥٥]

---

(١) ونَظِيرُ هذا الخطأ استحقاقاً للاستغراب والتنبيه: ما ذَكَرَه أبو سَعيد ابنُ يُونُس في «تاريخ الغرباء الواردين إلى مِصْرَ»: أنَّ الإمامَ البخاريَّ مات بِمِصْرَ، قال الحافظ العراقي: لم أرَه لِغَيرِه والظاهر أنَّه وَهمٌ. أقولُ: قد جَزَم ابنُ خَلِّكانَ بغَلَطِه، وهو ما لا رَيبَ فيه، ينظر وفيات الأعيان: ٤/١٩٠، وتحفة الأَخْباريِّ: الورقة ١١٥.

(٢) في الورقة: ١٠/ب (نسخة بايزيد: ١٢١١)=١١/ب (نسخة الجامع الكبير بصنعاء: ١٠/مصطلح)، والحكاية منقولةٌ من طريق أبي عليٍّ في الصِّلَة لابن بَشْكُوَال: ٣/٩١٦، وسير أعلام النبلاء: ١٢/٤٦٩، وتاريخ الإسلام: ١٩/٢٧٣، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢/٢٣٤.

(٣) كذا في الأصل، بإسقاط الواسطة بين أبي عليٍّ الغَسَّانيِّ وبين التُّنْكَتيِّ، وهو موافقٌ لما في السِّير وتاريخ الإسلام وطبقات الشافعية، وهو خطأٌ؛ مخالِفٌ لِما في «تقييد المُهْمَل»؛ حيث روى أبو عليٍّ هذه الحكايةَ عن شيخِه الحافظ أبي الحسَن طاهرِ بنِ مُفَوَّزٍ المَعَافِريِّ عن التُّنْكَتيِّ، وينظر لترجمة ابن مفَوَّز وأبي عليٍّ سير أعلام النبلاء -تِباعاً-: ١٩/٨٨ و١٤٨.

(٤) تصحَّفت في الأصل إلى: (التشكتي)، وهي نسبةٌ إلى بَلْدةٍ من أعمال الشَّاش، ينظرلترجمته الأنساب للسَّمْعانيِّ: ٣/٨٨، وسير أعلام النبلاء: ١٩/٩٠.

(٥) كذا في الأصل تبعاً للسِّير ومَن نَقَل عنه؛ وهو خطأٌ مركَّبٌ على الخطأ الذي سَبَقَ التنبيه إليه، والذي في «تقييد المهمَل» والصِّلَة: (عليهم)، وهو الصوابُ.

وَمَا هُوَ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ تَخْرُجَ وَيَخْرُجَ النَّاسُ مَعَكَ إِلى قَبْرِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، وَتَسْتَسْقِي عِنْدَهُ، فَعَسَى اللهُ أَنْ يَسْقِيَنَا. قَالَ: فَقَالَ القَاضِي: نِعْمَ ما رَأَيْتَ! فَخَرَجَ القَاضِي وَالنَّاسُ[1] مَعَهُ، وَاسْتَسْقَى القَاضِي بِالنَّاسِ، وَبَكَوْا عِنْدَ القَبْرِ، وَتَشَفَّعُوا بِصَاحِبِهِ، فَأَرْسَلَ اللهُ تَعَالى السَّمَاءَ بِمَاءٍ عَظِيمٍ غَزِيرٍ، أَقَامَ النَّاسُ مِنْ أَجْلِهِ بِخَرْتَنْكَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَوْ نَحْوَهَا؛ لا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ الوُصُولَ إِلى سَمَرْقَنْدَ مِنْ كَثْرَةِ المَطَرِ وَغَزَارَتِهِ![2]

---

(١) في الأصل: (الناس والقاضي)، وعليهما علامة التقديم والتأخير.

(٢) لا شَكَّ أنَّ قُبورَ الأنبياء والصالِحين أماكنُ معَظَّمَةٌ مقَدَّسَةٌ، وأنَّها لِشَرَفِ أهلِها وعُلُوِّ منزِلَتِهم عندَ الله تعالى مَظَنَّةٌ لتَنَزُّلِ الرَّحَماتِ وظُهورِ الكَراماتِ، ولا شَكَّ -في المقابِلِ أيضاً- أنَّ قَصدَها للصلاة أو للدُّعاءِ عِندَها والتَّوجُّهَ إليها في النَّوازِلِ للتشفُّعِ والتوسُّلِ بساكِنيها -ذاتاً أو جاهاً- إلى الله تعالى لِدَفعِ الأضرارِ أو لطَلَبِ الخيراتِ تَصَرُّفٌ جاهليٌّ؛ لَمْ يَشْرَعهُ الله تعالى لِعِبادِه، ولا سَنَّه رَسولُه ﷺ لَهم، ولا فَعَلَه أحَدٌ مِن الأئِمَّةِ المُقْتَدَى بِهم في الدِّين من الصَّحابة ﭫ أو مَن بعدَهم مِن التابعين في سائِرِ أمصار المسلمين، وقد وَقَع القَحْطُ بالمسلِمين زَمَن سَيِّدِنا أمير المؤمنين عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﭬ فلَم يَسْتَسقِ بقَبرِ رسولِ الله ﷺ، ولا أشارَ عليه أحَدٌ من الصَّحابة ﭫ بفِعْلِ ذلك، ودِينُ الله تعالى الحَقُّ الَّذي ارتضاه للناسِ هو بينَ الغالِي فيه والجافي عنه؛ فالَّذي يَنبَغي على المُسلِم المعتَدِلِ اعتقادُه في هذه المَسألَةِ: أنْ يُوقِنَ بقَدَاسَة قُبورِ الأنبياء والصَّالِحينَ مِن جِهةٍ، وأنْ يَمتَنِعَ عن اتِّخاذِها مَعَابِدَ وملَاجِئَ عندَ النَّوائِبِ من جِهةٍ أُخرى.

وأمَّا ما يُروَى من حكاياتٍ للكراماتِ الواقعة عندَ قصدِ تلكَ القبورِ -كالمَنقُولَة ها هنا- فالتَّصديقُ بها لازِمٌ إذا صَحَّ إسنادُها، لكنَّنا نَقولُ كما قال أئمةُ العِلم مِن قَبلِنا: إنَّ المَصلَحةَ المتحَصِّلَةَ من مِثلِ ذلك التصرُّفِ مَصلَحةٌ مُهْدَرَةٌ شَرْعاً؛ في مُقابِلِ ما تُفْضِي بفاعِلِها إليه مِن مَفسَدَة التَّعَلُّقِ بغيرِ إخلاصِ الدُّعاءِ وصِدْقِ اللُّجوءِ إلى الله تعالى، وبما تَفتَحُ عليه من أبوابِ الشِّرْكِ بالاعتِمادِ على غير سَمعِ الله تعالى وبَصَرِه وإحاطَتِه واطِّلَاعِه عَلَى أحوالِ عِبَادِه حيثُما كانوا وكَيفَما كانوا، نسألُه سبحانَه العِصمةَ والتَّوفيقَ والثَّباتَ. =

هَذِهِ سِيرَةٌ يَسِيرَةٌ، وَإِنْ كانتْ في القَدْرِ أَمِيرَةٌ، وَحَدِيقَةٌ نَضِيرَةٌ يَجْلُو فيها [القَارِئُ ضَميرَه]، وَقَطْرَةٌ مِنْ غَيْمٍ وَابِلٍ، في مَنَاقِبِ هَذَا الإِمَامِ الكَامِلِ، دَالَّةٌ عَلَى عَظِيمِ مَرَاتِبِهِ في الدَّارَيْنِ، وَجَلالةِ قَدْرِهِ في الخَافِقَيْنِ، [وَهِيَ وإِنْ قَيَّدْتُ مَا جاءَ فِيها] عَفْوًا، [إِلَّا أَنِّي] لَمْ أَرَ لَهُ مِثْلَهَا [كُفْواً]، وَجَعَلْتُهَا تَذْكِرَةً [لِي وَلِمَن قَبِلَهَا مِن الإِخْوان][1]، فَوَالَى اللهُ عَلَيه الغُفْرَانَ وَالرِّضْوَانَ، وَسَقَى ضَرِيحَهُ السَّحَابَ الثَّمِينَ ما اخْتَلَفَ الجَدِيدَانِ، وَاتَّفَقَ الفَرْقَدَانِ[2].

آخِرُ هِدَايَةِ السَّارِي لِسِيرَةِ البُخَارِيِّ

قَالَ مُؤَلِّفُهَا:

عَلَّقَهَا جَامِعُهَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ العَسْقَلَانِيُّ، وَكان تَأْلِيفُهَا وَتَبْيِيضُهَا في الجُمُعَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِ مِئَةٍ، وَالحَمْدُ للهِ الَّذي هَدَانَا لِهَذَا، وَصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

= وينظر لبَسْطِ البَحث في تفاصيل هذه القضية «اقتضاء الصِّراط المستقيم»: ص ٣٣٢ - ٣٧٨ (ط الفقي) = ٢/٦٧٧ - ٧٤٠ (ط العقل).

(١) ما بين المعقَّفات بياضٌ في الأصل، رَمَّمناه بما يقارب قصدَ المؤلف، والله أعلم.

(٢) تصحَّفت في الأصل إلى: (العرضان)، والتصويب على ما يوافقُ طَريقةَ المؤلف في استخدام هذه العبارة؛ ينظر لذلك مقدمة لسان الميزان: ١/٢ (ط الهند) = ١/١٨٩ (ط أبي غُدَّة)، والجديدان: الليل والنهار، والفَرْقَدان: نَجمان في السَّماءِ لا يَفْتَرِقان، ينظر جَنَى الجَنَّتين للمُحِبِّيِّ: ص٣٣ و٨٦.

الفِهرِسُ الموضُوعِيُّ المُوَحَّد[1]

العنوان	الصفحة
مقدِّمة التحقيق	٧
جَرْدٌ تاريخيٌّ لِمَن أَفْرَدَ سيرةَ الإمام البخاريِّ بالتأليف إلى عَصر الحافظ ابن حَجَرٍ	٩
تعريفُ «الطاقَة» وتحديدُ حجمها (هـ)	١٠
دِعَاماتُ التحقيق :	١٧-٣٧
أصالَة الِكتاب	١٧
عنوان الكِتاب	١٨
الضَّبطُ الصحيحُ لاسم مقدِّمة فتح الباري: «هُدَى الساري» (هـ)	١٨
قَضِيَّة الكِتاب	١٩
سببُ اختلافِ وقتِ إملاءِ سيرة الإمام البخاريِّ عندَ سَماع «صحيحِه» بينَ الافتتاح أو الخَتْم بِها (هـ)	٢٠
نَواةُ الِكتاب وهَيْكَلُه	٢١

(١) أَدْرَجتُ طَيَّ هذا الفِهْرِسِ العامِّ لِمَوَاضِيع الكِتَابِ الفوائدَ العِلميةَ المَطروقَةَ ، سَواءٌ مِنها ما كان في مَتْنِ الكِتَاب أو في هامش التحقيق ، وميِّز ما كان في هامش التحقيق منها بالرمز : (هـ).

العنوان	الصفحة
بَيَان ملَامِحِ مَنهَج المؤلِّف في تَناوُل موضوع هذا الكتاب	٢١
قِيمَتا الكِتابِ العِلْميَّةُ والقَلَميَّةُ	٢٥
رأيُ الحافظ ابن حَجَرٍ في عمومِ مؤلَّفاته (هـ) «	٢٥
جَرْدٌ بالأشخاص الذين حَضَروا مَجلِسَ قراءة هداية الساري»	
على المؤلِّف (هـ)	٢٧
الأصلُ الخَطِّيُّ المعتَمَدُ في التحقيق	٢٩
مَنهَج العَمل في التحقيق	٣١
نماذج من صور الأصلُ الخَطِّيُّ المعتَمَد	٣٨
هِداية الساري لسِيرة البخاري (النصُّ المُحَقَّق)	٤٣
مقدِّمة المؤلِّف	٤٥
[١]. فصلٌ في ذِكرِ نَسَبِه ومَولدِه وصِفَتِه	٤٧
ضَبطُ اسم جَدِّ الإمام البخاريِّ الأعلى : (بَرْدِزْبَه)	٤٧
بيانُ أوجُهِ الاختلاف في ذلك ، وشَرحُ معناه (هـ)	٤٧
[٢]. فصلٌ في نَشأَتِهِ وَطَلَبِهِ لِلْحَدِيثِ	٥٠
توضيح نِسبة (الدَّاخِليِّ) شيخ الإمام البخاريِّ (هـ)	٥٠
كَرَامةٌ لأُمِّ الإمام البخاريِّ في قصَّةِ رَدِّ بَصَرِه عليه في صِغَرِه	٥٢
تَعدادُ المُدُنِ التي دَخَلَها الإمام البخاريِّ في طَلَب العِلمِ	٥٣
بَيانُ عَدَدِ شيوخ الإمام البخاريِّ	٥٤
بَيانُ طريقة الإمام البخاريِّ في تَحصيل العِلم	٥٥

العنوان	الصفحة
سَببُ عَدَم رِحلة الإمام البخاريِّ إلى اليَمَن للسَّمَاع من عَبد الرَّزَّاق	٥٦
« [٣]. فصلٌ في مَرَاتِبِ شُيُوخِهِ الَّذينَ أَدْرَكَهُمْ وَحَدَّثَ عَنْهُمْ في الجَامِعِ» وَغَيْرِهِ	٦٠
[٤]. فصلٌ في سِيرَتِهِ وَشَمَائِلِهِ وَزُهْدِهِ وَفَضَائِلِهِ	٦٣
وَرَعُه في المعامَلَات (الدَّين والتِّجارة بَيعاً وشِراءً)	٦٣-٦٥
طَرَفٌ من حُسن خُلُقِه	٦٥-٦٧
ورعُه في عباراتِه في الجَرْح	٦٨
بَيان بعض مقاصد في ألفاظ الجرح الكثيرة التداوُلِ لَديه:	
سَكَتوا عنه، فيه نَظَرٌ، مُنكَرُ الحديث (هـ)	٦٩
طَرَفٌ من أحوالِه في العِبادات	٧٠-٧٢
نَقضُ تُهمة التَّدليس التي أُطلِقَت في جَناب الإمام البخاريِّ، مع التنبيه إلى ما ينبغي مراعاتُه من حَيثيَّات البحث لِفَهْم عِبارات التَّعليق عن شيوخِه (هـ)	٧٤
بَيانُ عَدَم تَعاطي الإمام البخاريِّ لإنشاء الشِّعْر، وتخريج الأَشعار التي نُسِبَت إليه (هـ)	٧٧
[٥]. فصلٌ في ثَنَاءِ مَشَايِخِه عَلَيْهِ	٧٨
[٦]. فصلٌ في ذِكْرِ ثَنَاءِ أَقْرَانِهِ وَأَصْحَابِهِ عليه	٩٣
[٧]. فصلٌ في سَعَةِ حِفْظِهِ وَسَيَلَانِ ذِهْنِهِ سِوَى ما تَقَدَّمَ في أَثْنَاءِ الفَصْلَيْنِ مِثْلُهُ	١٠٢

العنوان	الصفحة
قصَّة الأحاديث التي قَلَبها علماءُ بَغدادَ على الإمام البخاريِّ إسناداً ومَتناً ؛ امتحاناً له.	١٠٢-١٠٤
قصَّة إملائِه على أهل البصرة غرائبَ أحاديث شيوخِهم !	١٠٤-١٠٦
بَيانُ مَنهَجيَّة الإمام البخاريِّ في تأليف الكتُبِ وطريقتِه في نَشْرِها (هـ)	١٠٩
تَقريرُ أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان مجتَهِداً مُطْلَقاً	١١٦
بَيانُ سبب عَدَم رواية الإمام البخاريِّ في «صحيحه» حديثاً من طريق الإمام الشافعيِّ ، وذِكْرُ استشهادِه بِقَولِه في موضعَين من «صحيحه»	١١٦-١١٩
[٨]. فصلٌ في سَبَبِ تَصْنِيْفِهِ «الجَامِعَ الصَّحِيحَ» ، وَوَصْفِ الأَئِمَّةِ لَهُ	١٢٠
ذِكرُ مَقصَدِ الإمام البخاريِّ من تَقْطِيعِه أو تكرارِه للحديث الواحِدِ وإدخالِه في أكثَرَ مِن بابٍ «	١٢١
ذِكْرُ الاختلاف في تعيين مَكانِ تصنيف «الجامع الصحيح»	١٢٤
كِتابٌ للإمامِ البخاريِّ لَم يُذْكَرْ في جَرْدَة مُؤَلَّفاتِه «	١٢٥
ذِكْرُ السببِ الدافع لأبي زَيدٍ المَرْوَزيِّ للاعتناء بسَماع «الجامع الصحيح»	١٢٧
[٩]. فصلٌ في شَرْطِهِ فيهِ	١٣٠
التنبيه إلى انتقاض دَعوَى التصحيح على شَرْط الشَّيخَين أو أحَدِهما (هـ)	١٣٠

العنوان	الصفحة
مناقشَةُ دَعْوَى الحاكمِ أبي عَبدِ الله في تحديد شَرْطِ الشَّيخَين	١٣١
فائدةٌ في جَرْدِ مَن أخرَجَ له الإمامُ البخاريُّ في صحيحه» مِن الصَّحابة ﷺ مِمَّن ليسَ له إلَّا راوٍ واحدٌ «	١٣٢
« مناقشة تَفضيلِ بعض أهل العلم صحيحَ مسلمٍ» على صحيحِ البخاريِّ» « «	١٣٥
ذِكرُ بعضِ مَن صَرَّحَ بتفضيلِ صحيحِ مسلمٍ» على صحيحِ البخاريِّ» (هـ)	١٣٦
بَيانُ الجَذْرِ التأْريخيِّ (مُجمَلاً) لِمَذهَب الإمام البخاريِّ في اشتراطِ اللُّقيِّ لِقَبُول عَنعَنة غيرِ المتَّهَم بالتَّدليسِ في مَروِيَّاتِه (هـ)	١٣٨
ذِكْرُ الدَّليل على كَونِ الإمام مسلمٍ عِيالاً على الإمام البخاريِّ في مَعرفة العِلَل	١٣٩
« بَيانُ أوجُهِ تَصَرُّفاتِ الإمام البخاريِّ في تَراجُم أبواب صحيحه»	١٤٥
[١٠]. فصلٌ في ذِكْرِ الرُّوَاةِ عَن البُخَارِيِّ	١٤٨
تصحيحُ خطأٍ مُتداوَلٍ في تحديد عَدَدِ مَرَّاتِ سَماع الفِرَبريِّ للجامع الصحيح من الإمام البخاريِّ ، وتَعيينُ أماكن وسَنَواتِ تلك السَّماعات (هـ)	١٤٨
فائدة في تَسمية آخِرِ مَن حدَّث بالجامع الصحيح عن الفِرَبْرِيِّ (هـ)	١٤٩
فائدة في تَسمية آخِرِ مَن حدَّث بالجامع الصحيح عن الإمام البخاريِّ	١٥١

العنوان	الصفحة
تصحيح خطأٍ متَداوَلٍ في عَدِّ «التَّواريخ» التي صَنَّفها الإمامُ البخاريُّ (ه)	١٥٣
فائدة في تَسمية آخِرِ مَن ادَّعى السَّماعَ من الإمام البخاريِّ (ه)	١٥٥
بحثٌ مَتينٌ في تَصحيحِ سَماعِ الإمام النَّسائيِّ من الإمام البخاريِّ	١٥٥
تنبيه : بَيَانُ العلوِّ العَدَديِّ للمؤلِّف في إسنادِ روايتِه للجامع الصحيح وباقي الكتب السِّتَّة	١٥٩
فائدة : تَسميةُ ثلَاثينَ شَيخاً من مشايخ الإمام البخاريِّ ؛ من الَّذين يَروي عنهم مُباشَرةً ويَروي عنهم أصحابُ الكتُب السِّتَّة بواسِطةٍ (ه)	١٦١
فائدة : تسمية الشيوخ الَّذين يشتَرِكُ أصحابُ الكُتُبِ السِّتَّة في الرِّواية عنهم (ه)	١٦٢
[١١]. فصلٌ في دُخُولِ البُخَارِيِّ نَيْسَابُورَ على نِيَّةِ الاسْتِيطَانِ، وَمَا ٱمْتُحِنَ بِهِ بِسَبَبِ مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، وَخُرُوجِهِ مِنْهَا	١٦٤
بَيانُ أنَّ الحَسَدَ هو الدَّافِعُ الَّذي أَزَّ بعضَ الناسِ لاتِّهام الإمام البخاريِّ زُوْراً ببِدعة الكلَام في مسألَة اللَّفظِ	١٦٥
بَيَانُ مَذْهَب الإمام البخاريِّ الحَقِّ في مَسألة اللَّفظِ ، وأنَّه كان قائلاً بِمَذْهَب أئمة السَّلَف الصَّالح	١٦٥
[١٢]. ذِكْرُ رُجُوعِ البُخَارِيِّ إلى بُخَارَى ، وَمِحْنَتِهِ مَعَ أَمِيرِهَا خَالدِ بْنِ أَحْمَدَ، وَإِخْرَاجِهِ مِنْهَا، وَوَفَاتِهِ غَرِيبًا	١٧٢

العنوان	الصفحة
بَيَانُ سَبَبِ سُوءِ التَّفاهُمِ الَّذي أَدَّى إلى وُقوعِ الوَحْشَة بينَ الإمام البخاريِّ والأَمير خالدٍ (هـ)	١٧٣
ذِكْرُ الفائِدة العَظيمةِ التي حَصَّلَها عامَّة طَلَبة العِلمِ من عَدَم استِقرارِ الإمام البخاريِّ أواخِرَ أيَّامِه في بَلدةٍ معَيَّنةٍ !! (هـ)	١٧٤
ذِكْرُ القَرْية التي تُوفِّيَ بها الإمام البخاريُّ ودُفِنَ فيها	١٧٧
تحديد مكان تلك القرية في خارطة العالَم الحديثة (هـ)	١٧٧
تَحديدُ سَنَةِ وَفاةِ الإمام البخاريِّ بِشِبْهِ الإجماع	١٧٩-١٨٠
التنبيه إلى خطأِ قَولٍ شاذٍّ في تحديد سنةِ وفاة الإمام البخاريِّ	١٨٠
التنبيه إلى خطأٍ مماثِلٍ في تَعيين مَكان وفاة الإمام البخاريِّ (هـ)	١٨١
حكايةٌ عَجيبةٌ في ذِكْرِ استسقاءِ الناس بقَبر الإمام البخاريِّ بعدَ موتِه بقُرابَة قَرنَين من الزَّمَن !	١٨١
الفِهْرِسُ المَوضوعيُّ المُوَحَّدُ	١٨٥

تم بحمد الله